

آفاق جديدة

التقرير السنوي ٢٠١٨

المحتويات

القسم الأول - بيان عن ٢٠١٨

١	الرؤية، والرسالة، والقيم
٤	لمحة عامة
٥	المؤشرات المالية
٦	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧	تقرير مجلس الإدارة
١٢	أعضاء مجلس الإدارة
١٤	تقرير الرئيس التنفيذي
٢٠	الإدارة التنفيذية
٢٣	المسؤولية الاجتماعية للبنك

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

٢٦	تقرير حوكمة الشركات
٣٧	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٤٢	معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث - البيانات المالية

٤٦	استعراض النتائج المالية
٤٩	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
	القائمة الموحدة لـ:
٥٢	• المركز المالي
٥٣	• الأرباح أو الخسائر
٥٤	• الدخل الشامل
٥٥	• التغيرات في حقوق الملكية
٥٦	• التدفقات النقدية
٥٧	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٥	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

٩٦	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي
٩٨	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية



رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على إلزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والإحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة إتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق إلزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المجدّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على إستخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويشقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبداع · الحماس · الريادة · الجدارة



زيادة في صافي الربح ليبلغ
٦٧,١ مليون دينار بحريني.



زيادة في صافي القروض والسلف
حيث بلغت ١,٧٧٣ مليون دينار بحريني.



بلغ صافي دخل الفوائد
١١٠,٠ مليون دينار بحريني.



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

تم تحقيق أهداف الدورة الإستراتيجية للبنك للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ بشكل كبير، ومن أبرزها افتتاح مكتبنا التمثيلي في تركيا، وتدشين فروع BBK Lite الخاصة بالعمالة الوافدة، وطرح الخدمات المصرفية الخاصة BBK Privé، وإطلاق منصات تقنية جديدة في البنك وفروعه.

إن الموضوع المهيمن على دورتنا الاستراتيجية ٢٠١٩ - ٢٠٢١ هو التقنية المالية؛ إذ لطالما كان بنك البحرين والكويت رائداً في مجال التكنولوجيا، لذلك فإننا نرنو إلى الانتقال إلى المستوى التالي من الابتكار الرقمي، وللاستجابة للبيئة الرقمية سريعة التغير للمحافظة على موقعنا الريادي في طليعة السوق.

كما نحرص كذلك على الاستمرار في توسيع نطاق أعمالنا في دول مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى البلدان التي نعمل من خلالها الآن، وهي: الكويت والهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة.

المؤشرات المالية

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
١١٠,٠	٩٠,٩	٨٥,٨	٧٢,٧	٧٢,٣	صافي دخل الفوائد
٥١,٢	٥٢,٢	٤٧,٧	٤٨,٤	٤٥,٢	إيرادات أخرى
٥٧,٧	٥٤,٠	٥٣,١	٤٩,٨	٤٦,٢	مصروفات تشغيلية
٦٧,١	٥٨,٧	٥٦,٤	٥٣,٢	٥٠,١	صافي الربح
٪٤٠	٪٣٥	٪٣٠	٪٢٥	٪٢٠	أرباح أسهم نقدية
—	—	—	—	٪٥	توزيعات أسهم
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
٣,٥٨٢	٣,٧٦٣	٣,٧٠٣	٣,٦٤٦	٣,٥٠١	مجموع الموجودات
١,٧٧٣	١,٧٤١	١,٧٦٧	١,٧٦٥	١,٨٤٦	قروض وسلف
٨٦٣	٧٩٦	٨١٢	٧٩٤	٨٢٤	استثمارات
٢,٣٧٤	٢,٢٢٤	٢,٤٩٤	٢,٦٤٣	٢,٤٧١	ودائع العملاء
١٤٥	١٩٩	٢٠٦	٢٠٥	٢٤١	اقتراضات لأجل
٥٠٠	٥٠١	٤٧٤	٣٦١	٣٥٩	مجموع الحقوق
الربحية					
٥٦	٤٨	٤٩	٥٠	٤٧	العائد على السهم الواحد (فلس)
٪٣٥,٨١	٪٣٧,٧٥	٪٣٩,٨٠	٪٤١,١٤	٪٣٩,٣٣	نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات
٪١,٧٩	٪١,٦٢	٪١,٥١	٪١,٤٤	٪١,٤٩	نسبة العائد على متوسط الموجودات
٪١٣,٦٥	٪١٢,٠٧	٪١٣,٢٣	٪١٤,٧٩	٪١٣,٩٣	نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية
٥١,٧٨٨	٥١,٤٣٣	٥٤,١٣٦	٥٢,١٦٩	٤٨,٨٢٦	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)
رأس المال					
٪١٩,٥٨	٪٢٠,٠١	٪١٨,٤٨	٪١٤,٨٧	٪١٥,٦٣	ملاءة رأس المال
٪١٣,٩٧	٪١٣,٣١	٪١٢,٨١	٪٩,٨٩	٪١٠,٢٦	نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات
٪٢٨,٨٨	٪٣٩,٧٤	٪٤٣,٤٦	٪٥٦,٧٤	٪٦٧,٠٥	نسبة المطلوبات إلى الحقوق
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
٪٤٩,٤٩	٪٤٦,٢٦	٪٤٧,٧٣	٪٤٨,٤٠	٪٥٢,٧٤	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
٪٧٤,٦٥	٪٦٦,٣٥	٪٧٠,٨٦	٪٦٦,٧٨	٪٧٤,٧٢	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
٪٢٤,١٠	٪٢١,١٥	٪٢١,٩٣	٪٢١,٧٧	٪٢٣,٥٣	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات
٪٢٧,٦٤	٪٣٤,٦٩	٪٣٢,٦١	٪٣٢,٠٤	٪٢٩,١٩	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
٪٣,١٤	٪٢,٦٩	٪٢,٤٦	٪٢,١٢	٪٢,٣٢	هامش الربح الصافي
١,٢٩٦	١,١٤١	١,٠٤٢	١,٠٢٠	١,٠٢٦	عدد الموظفين



المساهمون الأعزاء

استمر بنك البحرين والكويت في تسجيل أداء قوي وتحقيق أهدافه بدرجة كبيرة مع استكمالهِ للسنة الثالثة من الدورة الاستراتيجية ٢٠١٦ - ٢٠١٨، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية المستمرة التي تشهدها البحرين ودول المنطقة. لقد حافظ البنك على معدلات النمو السنوي في الربحية، إذ تخطت حقوق المساهمين ٥٠٠ مليون دينار بحريني للسنة الثانية، وأدت إدارة الأصول بشكل أفضل إلى تحقيق عائدات أكبر.

يسرني أن أعتنم هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت. كما أتوجه بالشكر إلى حكومتي البلدين وسلطاتهما التنظيمية والرقابية لتوجيهاتهم القيمة خلال العام.

والشكر موصول للسادة أعضاء مجلس الإدارة وجميع الأطراف المعنية على دعمهم خلال عام ٢٠١٨. ومع دخولنا الدورة الاستراتيجية ٢٠١٩ - ٢٠٢١، فإننا نتطلع إلى الاعتماد على خبراتهم وحكمتهم، وهو دعم لا يقدر بثمن لتحقيق رؤيتنا نحو النمو والتطور.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

١٩,٦%

ملءة رأس المال

ثبتت ملءة رأس المال على ١٩,٦ بالمائة مع نهاية عام ٢٠١٨.



يتشرف مجلس الإدارة بأن يقدم لكم التقرير السنوي السابع والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت والشركات التابعة له (المجموعة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

المناخ الاقتصادي

على مدار الأوقات الاقتصادية الصعبة التي سادت البلاد منذ عام ٢٠١٤، فإن البحرين لم تشهد نمواً سلبياً، وذلك دليل على الأسس السليمة والسياسات الاقتصادية الناجحة التي تتبعها المملكة.

وقد ظلت معدلات البطالة، التي تُعد مؤشراً رئيسياً للانكماش الاقتصادي، ثابتة دون زيادة ملحوظة. وبالمثل، كانت أسعار الفائدة - وهي مؤشر رئيسي آخر على سلامة الاقتصاد - معقولة، متأثرة بشكل رئيسي بالبيئة الخارجية والتحركات العالمية.

إن كل هذه العوامل تُعد إيجابية للغاية بالنسبة لبلد يواجه تحدياً اقتصادياً، ومع ذلك فقد حققت البحرين نمواً معتدلاً، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩ في المائة بالأرقام الحقيقية في عام ٢٠١٧، على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاع الهيدروكربون.

وارتفع معدل النمو الحقيقي في البحرين بشكل كبير في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ إلى ٢,٤ في المائة سنوياً، وفقاً لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، الذي أشار إلى تحقيق انتعاش واسع النطاق عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، مع توقعات للنمو المستقر على المدى القريب تدور حول ٣٪.

وقد أبرز مجلس التنمية الاقتصادية التوسع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البحرين في السياق الإقليمي؛ إذ تشكل صناعة النفط الآن أقل من خمس إجمالي الناتج المحلي في البحرين، مع ديناميكيات نمو غير مرتبطة بالقطاعات النفطية.

من جهة أخرى، كانت السياحة عاملاً مهماً في نمو البحرين غير النفطي، حيث ارتفع عدد زوار المملكة بنسبة ٥,٨ في المائة على أساس سنوي. وشهد قطاع البناء والإنشاء نمواً بنسبة ٦,٧ في المائة، والتصنيع بنسبة ٤,٥ في المائة، كمساهمين مهمين.

وتوقع البنك الدولي أن يصل النمو الكامل للاقتصاد البحريني في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٢ في المائة، على الرغم من أنه يشير إلى انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، إلا أن ارتفاع إنتاج النفط - نتيجة التوسع الكبير في مصفاة التكرير - ومجموعة كبيرة من المشاريع الضخمة التي طرأت على خط الأنابيب الناقل للنفط تمنحنا جميعها مزيداً من التفاؤل.

كما يعزز اكتشاف ما لا يقل عن ٨٠ مليار برميل من النفط الصخري في المياه الإقليمية البحرينية في وقت سابق من عام ٢٠١٨ من إمكانيات المملكة. كما يحتوي الحقل البحري على نحو ١٠ - ٢٠ تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز العميقة.

السياسة الاقتصادية

أسهم الدعم الذي قدمه أشقاؤنا في دول الخليج العربي بشكل كبير في التقليل من مخاطر أزمة الديون في البحرين، وذلك عبر حزمة مساعدات بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي مرتبطة بإصلاحات مالية تعزز من سمعة المملكة في الإدارة الاقتصادية. وستدعم تلك المساعدات متطلبات التمويل في البحرين على شكل قروض مرحلية طويلة الأجل معفاة من الفوائد.

في الوقت ذاته، أصدرت البحرين برنامجاً تفصيلياً لتقليل الديون وعجز الميزانية بحلول عام ٢٠٢٢. وتعد هذه الخطة - إلى حد بعيد - أكثر الخطط شمولاً لوضع البحرين على أساس مالي مستدام منذ انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤.

وتتوزع الإصلاحات، التي تركز أساساً على الضرائب والدعم، على مدى عدة سنوات. وسوف تمكن البحرين من الاحتفاظ بقدرتها على الاقتراض في الأسواق الدولية، وهي تسهيلات كانت محل شك في وقت سابق من العام عندما تم التخلي عن خطط بيع سندات بالدولار الأمريكي بسبب ارتفاع العائد عليها.

وباستثناء حزمة المساعدات، قدرت البحرين احتياجاتها للاقتراض بمبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، وهي تخطط الآن لاستخدام تلك المساعدات لتخفيض ذلك بمقدار ١٠ مليارات دولار أمريكي، فيما تهدف الإصلاحات إلى موازنة الميزانية وتقليص العجز من ٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي إلى ٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٢. ويُتوقع أن ينخفض الدين العام في البحرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٢٢ بدلاً من التوقعات السابقة التي بلغت ١٠٤ في المائة.

كما تعزم البحرين إنشاء هيئات جديدة للإشراف على الإنفاق الحكومي والاقتراض، بما في ذلك مكتب جديد لإدارة الديون. وتعد هذه الخطة بخفض الإنفاق العام من خلال ستة فرق عمل، واستحداث التقاعد الاختياري لموظفي الدولة، والقيام بحملة فعالة في هذا الصدد. وشملت التغييرات الأخرى استحداث ضريبة القيمة المضافة وتغيير نظام المعاشات التقاعدية.

٤٠ فلس

أرباح أسهم نقدية

قد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٤٠ فلساً للسهم الواحد.



الدورة الاستراتيجية

تم تحقيق أهداف الدورة الإستراتيجية للبنك للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ بشكل كبير، ومن أبرزها افتتاح مكتبنا التمثيلي في تركيا، وتدشين فروع BBK Lite الخاصة بالعمالة الوافدة، وطرح الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات BBK Privé، وإطلاق منصات تقنية جديدة في البنك وفروعه. كل تلك الإنجازات وغيرها من إنجازات موصحة بشكل كامل في تقرير الرئيس التنفيذي.

أما فيما يخص تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وفي ظل ظروف السوق السائدة، فإن نتائج بنك البحرين والكويت جديرة بالثناء. وفي مثل تلك الأوقات، دفعت الظروف السائدة العديد من عملائنا للتقدم بطلبات لإعادة الهيكلة. وقد قادنا ذلك إلى اتخاذ المزيد من التدابير الاستباقية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي انحدار مفاجئ في السوق.

لقد تمكن البنك من تحقيق نمو تراكمي في الأرباح ونسبة تراوحت بين ٦ - ٧ في المائة سنوياً، إلا أن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ووضع مخصصات أكبر للخسائر الائتمانية المتوقعة (بدلاً من الخسائر المتكبدة فعلياً) أثر سلباً على بنك البحرين والكويت والقطاع المصرفي ككل. ومع حصة سوقية تتراوح بين ١٥ - ٢٠ في المائة، فلا يزال أحد أهم البنوك الرائدة في مملكة البحرين، لا سيما مع تواجد قوي من قطاع الشركات والحكومات. كما حققنا نمواً كبيراً في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وسنركز على المزيد من تعزيز هذا القطاع في الدورة القادمة.

لقد تم وضع اللامسات الأخيرة على خطتنا الإستراتيجية الجديدة التي ستستمر على مدى ثلاث سنوات، في أعقاب ترتيبات داخلية تمت بالتعاون مع شركة استشارات عالمية رائدة في مجال الإدارة.

ومن جهة أخرى ستكون التكنولوجيا المالية هي الموضوع المهيمن على دورتنا الاستراتيجية ٢٠١٩ - ٢٠٢١، لا سيما وأن مصرفنا حافظ على ريادته في مجال التقنية. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى مواصلة الانتقال إلى المستوى التالي من الابتكار الرقمي. وبينما يلتزم مصرف البحرين المركزي بتحديث القطاع المالي، فإننا نقوم بمراجعة منصاتنا الرقمية لإدخال قنوات جديدة ومواصلة تعزيز إجراءاتنا الأمنية لتحقيق أداء جيد في هذا المجال والاستجابة للبيئة الرقمية سريعة التغير للمحافظة على مكانتنا في طليعة السوق.

المؤشرات المالية

حقق بنك البحرين والكويت ربحاً صافياً منسوباً للمساهمين بلغ ٦٧,١ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨، بارتفاع بنسبة ١٤,٤ في المائة عن أرباح العام الماضي البالغة ٥٨,٧ مليون دينار بحريني، ما يعادل عائداً أساسياً بقيمة ٥٦ فلساً للسهم الواحد. وارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة ٢٠,٩ في المائة إلى ١١٠ ملايين دينار بحريني، في حين انخفض إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٠,١ في المائة ليلبلغ ٥٠٠,٤ مليون دينار بحريني.

وتعزى الزيادة في الأرباح بشكل رئيسي إلى النمو في محفظة القروض والاستثمارات، بالإضافة إلى تحسين هوامش الربح الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، التي تدعمها إدارة فعالة للأصول والخصوم. كما ارتفعت الإيرادات الأخرى نتيجة لتحسن أداء محفظة استثمارات البنك.

من جهة أخرى، وكجزء من الممارسات الحكيمة لإدارة المخاطر، قام البنك بزيادة صافي متطلبات مخصصات الاضمحلال خلال العام ٢٠١٨ لتبلغ ٣٥,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٩,٠ مليون دينار بحريني).

كما زادت تكاليف التشغيل بنسبة ٦,٩ في المائة لتصل إلى ٥٧,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٥٤,٠ مليون دينار بحريني)، نتيجة للاستثمار المستمر في الموارد البشرية والتقنيات والبنية التحتية. ومع ذلك، فقد تحسنت نسبة تكلفة الدخل إلى ٣٥,٨ في المائة (٢٠١٧: ٣٧,٨ في المائة)، ما يجسد قدرة البنك على زيادة تدفق الإيرادات والتحكم في التكاليف بشكل جيد.

وقد أوصى المجلس بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٤٠ فلساً للسهم الواحد.

الالتزام بالأنظمة

تتطلب الاشتراطات التنظيمية الأكثر صرامة من أي وقت مضى زيادة الاستثمار في الوقت والمال، إلا أن الفوائد فاقت التكاليف وأثبتت قيمتها خلال العام الماضي. ومن خلال الامتثال للمعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قبل عامين من الموعد النهائي والمحدد لبدء تطبيقه في يناير ٢٠١٨، كان بنك البحرين والكويت في وضع جيد يمكنه من تحديد عوامل المخاطر في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

لقد قام مصرف البحرين المركزي بتوضيح المخاطر المحددة في إطار بازل ٣ التنظيمي، مما عاد بالنفع والفائدة على البنوك، مثل نسب ملاءة رأس المال عند تطبيقها على مجالات محددة من العمليات، ونحن مرتاحون جداً لامتثالنا وقدرتنا المستمرة على القيام بذلك، حتى في حال قيام مصرف البحرين المركزي بإدخال عوامل مخاطر إضافية أو زاد من متطلبات ملاءة رأس المال.

وقد كان البنك في بعض المجالات مستبقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، مثل القرار الأخير القاضي بأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على تدريب لمدة ١٥ ساعة على الأقل سنوياً. ففي واقع الأمر، دأب بنك البحرين والكويت على توفير التدريب لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في مجالات حوكمة الشركات والمسائل ذات الصلة.

إن مصرف البحرين المركزي يمارس تدقيقاً أكثر صرامة على البنوك التجارية، مع القيام بتكرار عمليات التدقيق والتركيز الكبير على بعض المجالات مثل هياكل الرسوم، وأسعار الفائدة على بطاقات الائتمان، ورسوم صرف العملات الأجنبية. ونحن نرحب بهذه التدابير باعتبارها حماية إضافية للمستهلكين وحافزاً للمصارف لخفض التكاليف من خلال الاستخدام الأفضل لأحدث التقنيات.

دعم المجتمع

كما هو موضح بالتفصيل في قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا التقرير السنوي، يواصل بنك البحرين والكويت الاستثمار في مجموعة من المبادرات الاجتماعية، بشكل يؤكد على التزامنا بدعم المجتمعات المحلية التي نعمل من خلالها.

حكمة

يقترن اسمنا بالحكمة والرصانة المالية، كما
يتضح من السيولة القوية وقاعدة رأس المال
والودائع المستقرة والأصول عالية الجودة.

التوزيعات

يوصي مجلس الإدارة بالاعتمادات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة من المساهمين:

ألف دينار بحريني	
أرباح مستبقة كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٣٤,٦٣٢
أرباح عام ٢٠١٨	٦٧,١١٨
توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية	(١,٦٠٠)
توزيع على أوراق رأس مالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	(٧,١٠٣)
التغيرات السلبية الأخرى في الأرباح المستبقة	(١,٠٦٣)
أرباح مستبقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)	١٩١,٩٨٤
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (٤٠ بالمائة من رأس المال المدفوع، بعد خصم أسهم الخزينة)	(٤٣,٠١٧)
أرباح مستبقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	١٤٨,٩٦٧

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

التصنيف	
BB-	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل
B	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل
bb-	معدل الاستمرارية
3	معدل الدعم
BB-	الحد الأدنى لمعدل الدعم
مستقرة	التطلعات

تاريخ إصدار التقرير: ١٨ أكتوبر ٢٠١٨

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

التصنيف	
B2/NP	دين طويل الأجل
b2	تقييم خط الائتمان
b2	تقييم خط الائتمان المعدل
B1	تقييم مخاطر الطرف المقابل
(P) B2/B2	ائتمان ممتاز بدون ضمان
(P) B3	الديون الثانوية
مستقرة	التطلعات

تاريخ إصدار التقرير: ١٩ ديسمبر ٢٠١٨

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

BB-

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

دين طويل الأجل

B2

01 فلس

العائد على السهم الواحد

بلغت ربحية السهم لعام ٢٠١٨
٥١ فلساً، في حين بلغت ٤٨ فلساً
في عام ٢٠١٧.



جائزة الرئيس التنفيذي

يسر مجلس الإدارة أن يهنئ الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت السيد رياض يوسف ساتر على حصوله على جائزة «أفضل رئيس تنفيذي» والتي تقدم تكريماً لأفضل القادة أداءً في الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية.

تم منح هذا التكريم للرئيس التنفيذي خلال «مؤتمر وجوائز كبار الرؤساء التنفيذيين ٢٠١٨»، الذي تنظمه مجلة «ترنرز» وكلية «إنسياد» لإدارة الأعمال الدولية الرائدة، حيث تحتفل بالرؤساء التنفيذيين المتميزين في المنطقة من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية. وتتركز عملية التصنيف على آليات شفافة تستند إلى حقائق ثابتة، بما في ذلك النمو والربحية والحجم، ما يجعل من هذه الجائزة جائزة القيادة الأكثر شهرة في المنطقة مقياساً لرجال الأعمال وشركاتهم.

تعيين مدققي الحسابات

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٨، تم إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمصدق خارجي على حسابات بنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

التصنيفات

في أكتوبر من عام ٢٠١٨، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني على تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل (IDR) لبنك البحرين والكويت عند BB- مع نظرة مستقبلية «مستقرة» وهو نفس التقييم السيادي للبحرين. كما أكدت على تصنيف تقييم الجدوى (VR) عند BB-، وتقييم معدل الدعم عند «٣». وتقول فيتش أن تقييم بنك البحرين والكويت مدفوع بالجدارة الائتمانية المستقلة، كما يعكس ذلك تقييم الجدوى (VR). إن تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل (IDR) مدعوم كذلك بالدعم السيادي، كما يجسده تصنيف البنك الأساسي عند BB-.

إن مستوى تقييم الجدوى للبنك محدود بالبيئة التشغيلية في البحرين، وبالتحديد حسب التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند BB-، وهذا ما يعكس أن بنك البحرين والكويت هو في الغالب بنك محلي يتأثر بمخاطر التصنيف السيادي وبيئية التشغيل المحلية. كما يأخذ تصنيف تقييم الجدوى (VR) في الاعتبار نسبة القروض المشكوك في تحصيلها، ونسب الهوامش والربحية الثابتة.

في ديسمبر ٢٠١٨، قامت مؤسسة موديز لخدمات المستثمرين بالتأكيد على تصنيف الودائع طويلة الأجل في بنك البحرين والكويت إلى جانب ثلاثة بنوك أخرى في البحرين. كما أكدت مؤسسة موديز على تقييم الائتمان الأساسي (BCA) والائتمان الأساسي المعدل (BCAs) وتقييم مخاطر الطرف المقابل (CRRs) لتلك البنوك. وتم تغيير النظرة إلى بنك البحرين والكويت إلى مستقر بدلا من سلبي.

وجاء تصنيف موديز للودائع قصيرة وطويلة الأجل بالعملات المحلية لبنك البحرين والكويت عند (B2) مستقر/Not-Prime. ويجسد هذا التصنيف القوة الائتمانية المستقلة للبنك الذي ينعكس على تقييم الائتمان الأساسي (BCA) عند b2، وهو نفس مستوى التصنيف السيادي لحكومة البحرين B2 مستقر.

إن تصنيف الودائع بالعملات الأجنبية طويلة الأجل والودائع المحلية قصيرة الأجل لبنك البحرين والكويت b2 BCA يجسد أولاً: متانة وقوة الامتياز المحلي الذي يدعم ربحيته القوية، وثانياً: السيولة الوقائية العالية والتمويل المرن، وثالثاً: كفاءة رأس المال. ويتم التحكم في نقاط القوة هذه من خلال التركيز العالي للودائع المرتفعة والائتمان وبيئة التشغيل الصعبة، التي تزيد من مخاطر الموجودات. إن تصنيف بنك البحرين والكويت طويل الأجل للودائع الأجنبية B3 مقيد بسقف البحرين B3 لمثل تلك الودائع، والذي يجسد مخاطر تحويل العملات الأجنبية ومخاطر التحويل.

نظرة مستقبلية

إننا نتطلع إلى المستقبل بثقة وتفاؤل؛ إذ حققت البحرين تقدماً ممتازاً للتغلب على تحدياتها الاقتصادية خلال العام. وبصفتنا أحد البنوك، فإننا سنستفيد من سوقنا المحلي ونواصل البناء على إنجازاتنا التشغيلية. ومع ارتفاع أسعار الفائدة ستزيد تكلفة التمويل لدينا، وكذلك عوائدنا على القروض والأصول الجديدة. ومع ذلك، سيظل تقليل التكلفة مجال تركيز رئيسي لنا، كما هو الحال خلال الدورة الاستراتيجية الأخيرة.

وستظل المخصصات أمراً هاماً لا سيما إذا فهمنا سبب الحاجة إلى وضع مثل تلك المخصصات العالية وتحديد أنسب السبل لمواجهة تلك التحديات. إننا بحاجة كذلك إلى استراتيجية جيدة لمواجهة المنافسين الجدد الذين يدخلون إلى أسواقنا التقليدية، ونفكر حالياً في عدد من المفاهيم الجديدة الكفيلة بتحقيق ذلك ما يحتم علينا العمل على مواجهتها، فيما نتطلع إلى إحداث مزيد من التنويع في أنشطتنا ومجالات أعمالنا.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى نائب رئيس مجلس الإدارة السابق السيد عارف صالح خميس، وعضو المجلس السابق الدكتور زكريا سلطان العباسي لمساهماتهم الفعالة في المجلس وفي الإرتقاء بأعمال البنك. و انضم السيد عارف إلى عضوية المجلس عام ٢٠٠٣ ود. زكريا عام ٢٠١٢، وانتهت عضوبتهما في المجلس شهر ديسمبر عام ٢٠١٨.

وختاماً، يسرني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان لمساهمي بنك البحرين والكويت على دعمهم المستمر، ولعلماء البنك على ثقتهم، ولجميع موظفي المجموعة لتفانيهم وعملهم الدؤوب والالتزامهم المتواصل على مدار العام.

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات
رئيس لجنة التدقيق والالتزام
رئيس لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢١ مارس ١٩٩٩
(مستقل)

الشهادات والخبرات

شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)،
لندن، المملكة المتحدة. أكثر من ٤٦ عاماً في
القطاع المصرفي و ١٦ عاماً في العمل الخاص.



عارف صالح خميس

نائب رئيس مجلس الإدارة حتى ٢ ديسمبر ٢٠١٨

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ١ أبريل ٢٠٠٣
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة
الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران،
المملكة العربية السعودية. ٣٤ عاماً في
القطاع الحكومي.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



جاسم حسن علي زينل

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤
(مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت،
دولة الكويت. ٣٣ عاماً في القطاع المصرفي،
٤ أعوام في القطاع الحكومي، ٦ أعوام في
شركات التمويل، ٢٤ عاماً في شركات الاستثمار،
٩ أعوام في العمل الخاص.



الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢ مارس ٢٠٠٨
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ١٨ عاماً
في القطاع المصرفي والاستثماري.



الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥
(مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونز
هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية.
ماجستير في السياسة الاجتماعية والعامّة،
جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات
المتحدة الأمريكية. ١١ أعوام في القطاع
الحكومي (قطاع الاستثمار) و ١٢ عاماً في
القطاع الدبلوماسي.



مروان محمد الصالح

عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس في الآداب، جامعة ايكرد،
الولايات المتحدة الأمريكية. ٣٤ عاماً
في قطاع الاستثمار.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للاستثمار، دولة الكويت



ادريس مساعد أحمد
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٩ مارس ٢٠١٧
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير اقتصاد، جامعة الكويت، دولة الكويت.
أكثر من ١٣ عاماً في القطاع الاستثماري.



هاني علي المسقطي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٩ مارس ٢٠١٧
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة هال، إنجلترا.
أكثر من ٣١ عاماً في المعاملات المصرفية.

عضو معين يمثل:

شركة إثمار القابضة



محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢ مارس ٢٠٠٨
(مستقل)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية،
جامعة حلب، سوريا. أكثر من ٤١ عاماً في
القطاع المصرفي.



يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٦ مارس ٢٠١١
(مستقل)

الشهادات والخبرات

عضو معتمد في جمعية المحاسبين القانونيين
بالمملكة المتحدة وخبرة ٣٨ عاماً في قطاع
الخدمات المصرفية والمالية.



أشرف عدنان بسيسو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٩ مارس ٢٠١٧
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية جامعة
ساوثرن ميثوديست، الولايات المتحدة الأمريكية،
ماجستير في الإدارة ونظم المعلومات، كلية
لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة. أكثر من ١٦
عاماً خبرة في إدارة الاستثمارات وما يزيد على
٢٦ عاماً في قطاع التأمين والخدمات المالية.

عضو معين يمثل:

شركة إثمار القابضة



الدكتور زكريا سلطان العباسي
عضو مجلس الإدارة حتى ٢ ديسمبر ٢٠١٨

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ فبراير ٢٠١٢
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

دكتوراه من جامعة إيست انجليا، المملكة
المتحدة ٢٣ عاماً في القطاع الحكومي
(التأمين الاجتماعي).

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي





فيما نحرص على توسيع نطاق وصولنا إلى دول مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى البلدان التي نعمل من خلالها الآن وهي: دولة الكويت، جمهورية الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية.

بنك البحرين والكويت - البحرين

البحرين هي الموطن والسوق الأساسي للبنك، إلا أن المملكة واجهت عدداً من التحديات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك سلباً على التصنيف السيادي للبلاد وفرض قيوداً معينة على البنوك.

إن لدى الحكومة برنامج طموح لتقليص العجز المالي، بما في ذلك استحداث ضريبة القيمة المضافة (VAT) في الأول من يناير ٢٠١٩. وسيحتاج المواطنون والمقيمون إلى تفهم آلية عمل هذه الضريبة التي تنطوي على التعامل مع مختلف الأطراف والمستهلكين ودافعي الضرائب للاستحصالها، وهو شيء جديد تماماً على البلاد. إننا نتمتع بالمعرفة النظرية للتعامل مع ضريبة القيمة المضافة، إلا أننا اتخذنا قراراً بتعيين مستشار متخصص لمساعدتنا على التطبيق السليم لها.

كما ركزنا خلال عام ٢٠١٨ على حماية حصة البنك في السوق المحلية لا سيما وأنه يتواجد عدد كبير من البنوك في البحرين التي تتعامل في مجالات متشابهة، ولذلك فإننا نتوقع تنافساً محموماً في السنوات القادمة.

من ناحية أخرى، قام مصرف البحرين المركزي بتصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك الهامة للقطاع المصرفي المحلي (DSIB) وأصدر مسودة توجيهات جديدة تتعلق بالحوكمة. ويسرنا أن نرحب بهذه المبادرة التي تحملنا مزيداً من المسؤولية اتجاه الصناعة المصرفية في البحرين.

وخلال العام، أطلق البنك فروع BBK Lite التي تقدم تسهيلات مصرفية مبتكرة للعملاء الوافدة، وهو قطاع لم يكن يحظى باهتمام كافٍ من قبل البنوك فيما مضى.

على الرغم من التحديات التي تواجهها مملكة البحرين بشكل خاص والقطاع المصرفي الإقليمي بشكل عام، حافظ بنك البحرين والكويت على سجله من الربحية المستدامة وحقق نمواً بنسبة ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١٧.

وستساهم المساعدات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، وتم الإعلان عنها في نهاية العام الماضي، في تنفيذ برنامج التوازن المالي، ونأمل أن ينعكس ذلك إيجابياً على جميع قطاعات الاقتصاد. ومع ذلك، ومع اعتماد اقتصادنا على أداء أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية بشكل كبير، فقد أدت التقلبات الأخيرة في الأسعار إلى حالة من عدم اليقين بشأن الآثار قصيرة الأجل على الاقتصادات الإقليمية.

الاستراتيجية

سوف تستمر الصناعة المصرفية في التحول والارتقاء من خلال تطبيق التقنيات الجديدة والرقمنة وهو واقع نعيشه ويؤكد على حاجتنا إلى التكيف والتغيير. وخلال العام، قمنا بصياغة استراتيجية البنك الجديدة التي ستستمر لمدة ثلاث سنوات، بالاستعانة بخدمات استشاريين دوليين، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها سوق الخدمات المالية حول العالم.

وعلى صعيد مختلف، يسعى البنك إلى المحافظة على مكانته كمنافس حقيقي. وفي هذا الإطار، وكجزء من جهود التطوير والكفاءة المستمرة، قمنا بدراسة عدد من الحلول المُجدية من حيث التكلفة، والتي يمكن تطبيقها للمساعدة على تطوير خدماتنا من خلال تكوين تحالفات فعالة والاستعانة بمصادر خارجية للمساعدة على تعزيز حصتنا في السوق وليس المحافظة عليها فحسب.

وتتسم أصولنا بالتنوع الكبير والتوزيع المتوازن بشكل جيد بين مملكة البحرين والخارج، إلا أن إيراداتنا مستمدة أساساً من البحرين لأن شبكة فروعنا ومكاتبنا التمثيلية الدولية تنجز معظم عملياتها من خلال البحرين.

١,٨%

نسبة العائد على متوسط الموجودات
١,٨ بالمائة في عام ٢٠١٨، مقارنة
بـ ١,٦ بالمائة في ٢٠١٧.



١٣,٧%

تحسنت نسبة العائد على متوسط حقوق
الملكية إلى ١٣,٧ بالمائة في عام ٢٠١٨،
مقارنة بـ ١٢,١ بالمائة في ٢٠١٧.



لا سيما وأنها توفر خدمات مثالية للموظفين وللشركات
التي توظف أعداداً كبيرة من المغتربين في قطاعات
مختلفة مثل البناء والضيافة والخدمات العامة.

أما بالنسبة لأصحاب الأعمال، توفر فروع BBK Lite
تعاملات مصرفية متطورة تقوم بتبسيط معاملات
تحويلات الرواتب الشهرية إلى حسابات الموظفين من خلال
أنظمة آلية وفعالة من حيث التكلفة. وبالنسبة للموظفين،
تقدم لهم هذه الفروع خدمات حديثة مثل التحويلات المالية
منخفضة التكلفة إلى ذويهم في أي مكان في العالم، أو
الحصول على قروض جديدة أو ترقيتها، وحسابات ادخار
مخصصة لتسهيل معاملاتهم المصرفية اليومية.

وقد تم تدشين أولى فروع BBK Lite في مارس ٢٠١٨،
ومن ثم تم افتتاح فرعين إضافيين في وقت لاحق، يقدم
كل منها العديد من الخدمات التي تجمع بين الخدمات
المصرفية الشخصية وتوفير أحدث أجهزة الصراف الآلي
الذكية لخلق بيئة مريحة وقريبة من أماكن عمل عملائنا
ومواقع سكنهم.

ومن جانب آخر، وكجزء من مبادرات البنك لتعزيز مكانته
في السوق وتعزيز نطاق عروضه للعملاء، تم تدشين
قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات خلال عام
٢٠١٨، تحت اسم العلامة التجارية BBK Privé، وهي خدمة
مصرفية خاصة تقدم للنخبة وتتميز عن غيرها من الخدمات
المصرفية، ما يمنح عملائنا من أصحاب الثروات حلولاً
مصرفية متكاملة تشمل الأصول والمطلوبات ومنتجات
الاستثمار وخدمات أخرى تناسب متطلباتهم الخاصة.

وقد تم تطوير اسم العلامة التجارية BBK Privé وهويتها
بحيث تعزز من مكانة هذا العرض الحصري كجزء لا يتجزأ
من علامة وتراث بنك البحرين والكويت. وسيواصل البنك
زيادة فريق الخدمات المصرفية الخاصة من خلال تعيين
متخصصين محترفين لإدارة الثروات، كما سيسخر البنك
موارده كافة وخبراته المتعمقة لتوفير أعلى مستويات
الخدمة للنخبة من عملائنا.

بنك البحرين والكويت - الكويت

الميزان المالي الخارجي لدولة الكويت قوية بشكل استثنائي؛
إذ يُقدر صافي الأصول الأجنبية السيادية بنحو ٥٦٠ في
المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ومع ذلك، فإنها
تعتمد على مداخيلها من النفط بشكل كبير، إذ تمثل نحو ٧٠
في المائة من إيرادات الميزانية، فيما يعتمد القطاع الخاص
على المشاريع الحكومية والإعانات المالية إلى حد كبير، ما
يحد من قدراته على امتصاص الصدمات والمرونة المالية.

وقد شملت مجالات التركيز الرئيسية للبنك في الكويت،
الحفاظ على جودة محفظة القروض وتنويع القطاعات
والحد من القروض المتعثرة وزيادة الدخل القائم على
الرسوم، فيما يعكس أدائنا في عام ٢٠١٨ تحسناً ملموساً
في كل المجالات، مع تحقيق نمو جيد في جميع قطاعات
أعمالنا الأساسية.

وقد اشتمل التدقيق الذي أجراه مصرف البحرين المركزي
خلال عام ٢٠١٨ تقييم الهيكل التنظيمي لفرع الكويت
واستراتيجية العمل والأداء والحوكمة وجودة الأصول.

بنك البحرين والكويت - الهند

برزت الهند كأحد أكبر الاقتصادات نمواً في العالم، حيث
يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٢٪ في عام
٢٠١٨، وهي الآن سادس أكبر اقتصاد عالمي، حيث من
المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي ٢,٦ تريليون دولار،
وأن تتفوق على المملكة المتحدة لتصبح خامس أكبر
اقتصاد في العالم.

ومع تواجد أربعة فروع في كل من مومباي ونيودلهي
وحيدر أباد وكيرالا، تمكن بنك البحرين والكويت - الهند
من المنافسة بشكل جيد في خضم قطاع مصرفي يتسم
بالديناميكية العالية.

وخلال عام ٢٠١٨، حققت الودائع وصافي القروض والسلف
نمواً جيداً، إذ نمت الأصول بنحو ضعف المعدل المتوسط
للصناعة، في حين كانت الأصول المتعثرة منخفضة للغاية،
مقارنة بمتوسط القطاع.

لقد كان نمو أعمال البنك بالهند وأرباحه ثابتاً ومستداماً.
ومع نجاحه في إقامة علاقات مثمرة وقوية مع الشركات
ذات السمعة الطيبة والتنوع الجيد لمصادر الدخل من
خلال خدماتنا المصرفية للأفراد والبنوك، فمن المتوقع أن
يعزز البنك القيمة للمساهمين بشكل كبير في المستقبل.

بنك البحرين والكويت - دبي

يمارس مكتب البنك التمثيلي في دولة الإمارات العربية
المتحدة، ومقره في مدينة دبي، عمله بنشاط كبير، حيث
يساهم المكتب في مساندة المركز الرئيسي في البحرين
على مدار سنوات عدة وذلك من خلال التنسيق لقروض
لأجل وخدمات مالية أخرى لمجموعة من الشركات عبر
الإمارات السبع لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما يدعم مكتبنا التمثيلي فرع البنك في مومباي بالهند،
من خلال توفير الخدمات المصرفية للعملاء الهنود غير
المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك البحرين والكويت - اسطنبول

تركيا هي ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في أوروبا،
وتتمتع بقاعدة إنتاجية عالية التنوع واقتصاد يقوده
القطاع الخاص إلى حد كبير، مع ثقافة مؤسسية تعود
إلى قرون خلت.

وخلال عام ٢٠١٨، وهي السنة الثانية لمكتب البنك التمثيلي
في اسطنبول، تم تحقيق أهداف الميزانية وصافي الأصول
بل وتجاوزها. لقد انصب تركيز المكتب على الشركات
والبنوك من خلال المشاركة في الإقراض الجماعي، كما
أسس المكتب لعلاقات شراكة جديدة ومثمرة مع البنك
الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) من خلال المشاركة في
أول قرض للشركات تم تقديمه إلى عميل تركي.

انتقائية

ننتقي الأفضل من بين كل الخيارات المتاحة،
سواء تعلّق الأمر باستقطاب المواهب الواعدة
أو تطوير منتجات وخدمات جديدة لعملائنا.

٣٥,٨%

تحسن هامش نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات بنسبة ٣٥,٨ بالمائة، من ٣٧,٨ بالمائة في عام ٢٠١٧.



كريدي مكس

تعتبر شركة كريدي مكس التابعة لبنك البحرين والكويت رائدة ومتخصصة في إصدار وقبول البطاقات الائتمانية. إن تدشين محفظة MaxWallet في عام ٢٠١٨ يؤكد على الدور الذي تلعبه الابتكارات الجديدة في مساعدة الشركة على الحفاظ على مركزها الريادي في السوق من خلال توسيع نطاق خدماتها وتطويرها. ويتيح تطبيق المحفظة الافتراضية للعملاء إمكانية إجراء عمليات الشراء دون الحاجة لإبراز بطاقتهم الائتمانية، وهو تطبيق يمكن تحميله عبر متجر أبل وجوجل، وقد اشترك فيه عدد كبير من التجار من أجل راحة عملائهم ورضاهم.

وتواصل كريدي مكس ابتكاراتها من خلال الاستفادة من التقنيات الجديدة، مثل إتاحة قبول رمز الاستجابة السريعة (QR)، وتدشين برنامج مكافآت ثمين، الذي يقدم النقاط للعملاء والتي يمكنهم استبدالها بعد ذلك برحلات السفر والإقامة في الفنادق والاستمتاع بالتسوق.

وفي السنوات القادمة، ومع استمرار تطور منتجات البطاقات وتماشيا مع القنوات الرقمية الجديدة، سنواصل تحسين نموذج الأعمال الخاص بكريدي مكس، بما في ذلك إقامة تحالفات جديدة مع موفري البضائع والخدمات لتسهيل المعاملات المالية لعملائنا بشكل أكبر.

إنفيتا

تعتبر شركة إنفيتا التابعة لبنك البحرين والكويت شركة رائدة في مجال الاتصال متعدد اللغات حيث تقدم مجموعة من الخدمات على مدار الساعة. وتعمل الشركة لعدد من الحسابات المتنوعة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين والبيع بالتجزئة والمرافق وشركات الطيران.

ولطالما أتاحت التكنولوجيا لشركة إنفيتا ميزة تنافسية، ومن أحدثها تطبيقات الهاتف المتنقل ووسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل نقاط تواصل جديدة للعملاء. لقد كان تطوير عدد من المفاهيم الجديدة مثل المساعد الافتراضي الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي (Chat boots) أحد أبرز الإنجازات في عام ٢٠١٨، إلى جانب إطلاق أول خدمة لإدارة ومعالجة مطالبات التأمين الرقمية في البحرين.

وخلال العام، اجتاز مركز إنفيتا للتدريب أول عملية تدقيق له من قبل هيئة ضمان الجودة في البحرين، ويواصل العمل على تحسين جودة شهادته، في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تحقيق نمو مستدام في المستقبل مع التقدم الذي تحرزه التكنولوجيا المالية والتقنيات الأخرى الرامية إلى تعزيز خدمة العملاء.

على صعيد آخر، أثنى منتدى لوزارات العمل والشئون الاجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي على «إنفيتا» لجهودها في توفير فرص العمل للمواطنين البحرينيين. وتقوم شركة إنفيتا بالتنسيق مع وزارة العمل بشأن متطلبات التوظيف لديها، ما يوفر الفرص للمرشحين الذين قاموا بالتسجيل في الوزارة، كما يساهم مركز إنفيتا للتدريب في صقل وتطوير مهارات أولئك المرشحين.

أجيلا

رسخت شركة أجيلا لإدارة رأس المال، في عامها الأول من التشغيل، من مكانتها في الأسواق المستهدفة الرئيسية وسرعان ما طورت شبكتها في جميع أنحاء أوروبا. كما قامت الشركة التي تقدم خدماتها للمستثمرين في الشرق الأوسط وأوروبا، بتنفيذ باكورة مهامها.

وقد أكملت شركة أجيلا عمليتين هامتين في عام ٢٠١٨ وهما: الاستحواذ على مقر يونيليفر في روتردام، هولندا، بقيمة ٨٦ مليون يورو، وشراء عقار مكتبي في إيسن بألمانيا تبلغ مساحته ٥٦ ألف متر مربع بقيمة ١٤٥ مليون يورو، تستأجره شركتا إيفونيك اندستريز وشركة تايسين كراب.

وخلال العام المقبل، ستركز الشركة على تنمية أعمالها الاستشارية في مجال الاستثمار العقاري والأنشطة الاستشارية المالية للشركات.

موظفونا

لا يزال تطوير مهارات موظفينا وتدريبهم يشكل أولوية بالنسبة لنا في البنك، حيث شملت أنشطة العام ٢٠١٨ مجموعة كاملة من برامج التدريب للإدارة والموظفين على السواء. وقد كانت أربعة برامج تدريبية من بين مجموعة واسعة من الدورات التدريبية والموضوعات، جذيرة بالملاحظة بشكل خاص.

على المستوى الإداري، انخرط ٢٠ موظفاً في برنامج قيادي رفيع المستوى بالتعاون مع كلية لإدارة الأعمال مقرها في المملكة المتحدة، وهي كلية أشريج للتعليم التنفيذي. تتوافق الدورة التي تستمر لمدة ثمانية أشهر مع خطة التعاقب الوظيفي الخاصة بالبنك، والتي تسعى إلى تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتم تصميمها بشكل خاص لتتوافق مع إطار عمل الكفاءات القيادية الذي يطبقه البنك.

وهناك ٢٠ موظفاً آخرين يقومون بتنفيذ برنامج تدريبي على مهارات القيادة المبكرة، وهو برنامج معتمد من قبل معهد القيادة والإدارة، أحد أكبر الهيئات الإدارية والقيادية في المملكة المتحدة.

كما أكمل جميع مدراء الفروع ومدراء المجمعات المالية برنامج محاكاة إدارة الفروع الأول من نوعه بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وقد تم تصميم هذا البرنامج خصيصاً لبنك البحرين والكويت ويحاكي مواقف وحالات حقيقية للعمليات المصرفية.

ولا يزال التعلم الإلكتروني يشكل نقطة تركيز أساسية، حيث يستفيد عدد متزايد من الموظفين من دراسة تخصصات تتراوح بين الائتمان والاستثمار والشهادات المهنية للمصرفيين.

كذلك أكد البنك على حرصه على توطيد علاقاته مع موظفيه السابقين من خلال نادي بنك البحرين والكويت للموظفين السابقين. وقد أكد اللقاء السنوي الثالث للنادي الذي عقد في عام ٢٠١٨ على تقدير البنك لمساهمات موظفيه السابقين ودورهم في إثراء مسيرة نجاح البنك عبر تاريخه الطويل.

التقنية

يتسم العمل في القطاع المصرفي بالتغير المتسارع، فالأنظمة والخدمات تحتاج تطوير مستمر لتواكب التطور التقني السريع، كما أن التقنيات الرقمية والأتمتة تعملان على الدفع في هذا الاتجاه. واليوم، لم يعد من الضروري إيجاد منافسينا في البلدان التي نعمل من خلالها، حيث يحرص العملاء الآن على الاستفادة من المعاملات الإلكترونية لإنجاز معاملاتهم المصرفية بغض النظر عن مكان تواجدهم أو محل إقامتهم أو المكان الذي يقع فيه مصرفهم.

ولمواكبة هذا التوجه العالمي، لا يتعين علينا الحرص على متابعة تلك التطورات فحسب، بل وتطوير منتجات وخدمات جديدة تضاهي ما توفره الأسواق الدولية المرموقة.

+١٢,٦%

مجموع الدخل

ارتفع مجموع الدخل إلى ١٦١,٢ مليون في عام ٢٠١٨، من ١٤٣,١ مليون في عام ٢٠١٧.



وفي إطار التأكيد على التزام البنك بالاستثمار في أحدث التقنيات، نظم البنك معرض ومؤتمر EMTECH للتكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وتمحور موضوع المؤتمر، الذي تواصل على مدى يومين خلال شهر أكتوبر، حول «التكنولوجيا الرقمية الحديثة واتجاهات المستقبل»، مع التركيز على أهمية التقنيات الناشئة وكيفية إعادة تشكيل الاقتصاد. وشهد الحدث اجتماع خبراء محليون ودوليون لطرح آرائهم ومناقشة عدد من المواضيع مثل التقنيات الناشئة والظروف الاقتصادية التي تؤثر على أوضاع السوق البحرين.

كما يُعد بنك البحرين والكويت شريكاً مؤسساً في «خليج البحرين للتكنولوجيا المالية»، أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتهدف هذه الشراكة إلى تسريع وتيرة الابتكار في القطاع المصرفي وخلق الفرص والحلول التي تدفع بعجلة التطور في مملكة البحرين بشكل أكبر. ويضم «خليج البحرين للتكنولوجيا المالية» مرافقاً حديثة ومساحات عمل مشتركة، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الموارد وشبكات التواصل المشتركة. وكشريك مؤسس، يمتلك بنك البحرين والكويت مكتبا خاصاً به في حاضنة التكنولوجيا المالية بالمملكة.

الرقابة الداخلية

تحفظ المجموعة بنظام رقابة داخلي ملائم وسليم لجميع دوائر البنك وفروع وشركاتها التابعة بهدف حماية أصول المجموعة. وقامت وحدة الرقابة الداخلية المتخصصة بتطبيق أنظمة وإجراءات شاملة ضمنت بشكل يساعد على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تنشأ في سياق مزاولة أعمال البنك. وتتم مراجعة تلك الضوابط وتحديثها بشكل دوري وعند الحاجة.

الشهادات

حصل بنك البحرين والكويت مرة أخرى على شهادة المصادقة في الامتثال لمعايير أمن البيانات الخاصة ببطاقات الدفع (PCI DSS)، وهو المعيار الوحيد المخصص لأمن بيانات حامل البطاقة، وتم تصنيفه كأحد المعايير الأمنية الأكثر صرامة.

أنهى البنك بنجاح استكمال متطلبات تدقيق الالتزام نتيجة للتعاون الوثيق بين دوائر البنك ودعم الإدارة، لا سيما وأن الشركات التي حازت على شهادة PCI DSS تؤكد على قدرتها على الحفاظ على أمان حسابات الدفع طوال فترة المعاملة، وقد حققت الحد الأدنى من انتهاك سرية بياناتها.

الجوائز

للسنة الخامسة على التوالي، حصل بنك البحرين والكويت على تكريم من قبل مجلة Global Banking and Finance Review في مجالات مختلفة، وهذا العام حصل على لقب «أفضل بنك في مجال الحوكمة في البحرين لعام ٢٠١٨» وجائزة «أفضل بنك للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت في البحرين لعام ٢٠١٨». وتُعد هذه الجوائز من الجوائز المرموقة في أوساط المجتمع المصرفي والمالي العالمي، ويفخر بنك البحرين والكويت بتكريمه مرة أخرى لإنجازاته ولإلزامه بتقديم أرفع المعايير الحوكمة.

كما حصل بنك البحرين والكويت على جائزة المعاملات المباشرة لتحويل الأموال (STP) المرموقة لعام ٢٠١٨ من سيتي بنك، تقديراً للأداء المتميز في تنفيذ المدفوعات الدولية بالدولار الأمريكي. تُمنح هذه الجوائز للبنوك التي تظهر أعلى المعايير في تسوية نسبة عالية من معاملات العملاء وتمويل التجارة والتسويات الدولية، وتحقيق أعلى معدلات المعاملات المباشرة لتحويل الأموال مثل النسبة المئوية لمعاملات الدفع المؤتمتة والمكتملة دون تدخل يدوي إضافي.

و من جهة أخرى، وتأكيداً على أهمية استحداث آخر التقنيات المصرفية، منحت مجلة كايبتال فاينانس إنترناشيونال شركتنا التابعة، كريدي مكس، جائزة «أفضل محفظة إلكترونية في الخليج» لعام ٢٠١٨، لإطلاقها محفظة MaxWallet.

نظرة مستقبلية

إن مجموعة المساعدات طويلة الأجل المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي البالغ قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي وبرنامج التوازن المالي لحكومة البحرين يمثلان بداية لمرحلة من تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة بشكل يرتقي لمستوى توقعات الحكومة والقطاع التجاري وعامة الناس.

ومن المتوقع أن يتحسن تصنيف البحرين السيادي، مع الأخذ في الاعتبار التحركات الأخيرة من قبل وكالات التصنيف لمراجعة النظرة المستقبلية للبلاد واستبدالها من سلبي الى مستقر والتي من شأنها مساعدة الحكومة والبنوك على الاقتراض بمعدلات فائدة أقل كلفة.

وهناك تحد آخر يتمثل في تأثير استحداث ضريبة القيمة المضافة، من وجهتي النظر الإدارية والاجتماعية على حد سواء. لقد قمنا بدراسة الموقف بعناية ونعتقد أن البنك سينجح في تطبيق التغييرات المطلوبة.

وتبقى أولوياتنا في جودة الإدارة وجودة الأصول وجودة الخدمات التي نقدمها لعملائنا. كما نسعى إلى توجيه وتطوير الأعمال المصرفية في العقد المقبل، وبخاصة فيما يتعلق بالتقنيات الرقمية.

ولا تزال مبادرات التوسع والتنوع الجديدة مثل فروع BBK Lite والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات Privé BBK في مراحلها المبكرة. وعلى الرغم من أن أهدافنا وطموحاتنا طويلة الأجل، إلا أنها تبدو واعدة للغاية.

لقد وفر أول فروع BBK Lite خدمات أكبر مما كان متوقعاً له في الأصل، وقد أصبح لدينا الآن مواقع محددة لإنشاء فروع في المستقبل، ومن المتوقع أن تسهم تلك الفروع في الإيرادات بنسبة منخفضة في بداية الأمر، إلا أنها تؤذن بأفاق واعدة، ونحن على يقين من أنها ستنمو بدرجة ملحوظة.

الأمر نفسه ينطبق على الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات Privé BBK، وهي في المقام الأول خدمات خاصة ومتخصصة تقدم لنخبة العملاء من أصحاب الثروات، إلا أنها تبقى سوقاً عالية القيمة وذات إمكانات إقليمية. ونحن لعل ثقة من إنها، وبمرور الوقت، ستساهم بصورة ملحوظة في الإيرادات.

شكر وتقدير

بالنيابة عن جميع زملائي في إدارة بنك البحرين والكويت، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، والجهات التنظيمية في كل من دولة الكويت وجمهورية الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية تركيا والمملكة المتحدة.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن تقديرنا الكامل لعملائنا الأوفياء وموظفينا المخلصين الذين يساهمون بتفانيهم في مسيرة نجاح وتطور بنك البحرين والكويت المستمرة.

رياض يوسف ساتر

الرئيس التنفيذي

ابتكار

نحظى بالعديد من «الأسبقيات» المصرفية، بداية من إدخال أجهزة الصراف الآلي ووصولاً إلى بطاقات الائتمان والخدمات المصرفية عبر الهاتف والهاتف النقال، فضلاً عن استخدام أحدث التقنيات الرقمية.

رياض يوسف ساتر الرئيس التنفيذي

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).

٤١ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨.



عبدالرحمن علي سيف نائب الرئيس التنفيذي مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة

المؤهلات والخبرات:

دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ليستر، المملكة المتحدة (١٩٩٢).

٣٦ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٨.



محمد علي ملك نائب الرئيس التنفيذي مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة البترول والمعادن، المملكة العربية السعودية (١٩٨٤).

٣٣ عاماً من الخبرة العملية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.



رشاد أحمد أكبري مساعد المدير العام العمليات

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في التسويق، جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (١٩٩٧).

٣٢ عاماً من الخبرة العملية، ١٧ عاماً منها في القطاع المصرفي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.



راج دوغار مساعد المدير العام مدير عام التدقيق الداخلي للمجموعة

المؤهلات والخبرات:

ACA، معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (١٩٨٧).

٢٩ عاماً من الخبرة العملية، ١٨ عاماً منها في التدقيق الداخلي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.



س. ك. جايدف مساعد المدير العام الخدمات المصرفية الدولية

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الأعمال، المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٩).

٢٩ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٦.



نديم عبد العزيز الكوهجي مساعد المدير العام الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨).

١١ أعوام من الخبرة في التدقيق و ٢١ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٩.



جمال محمد الصباغ

مدير عام
مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان،
المملكة المتحدة (٢٠٠١).

٣٨ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.



حسن محمد بورشيد

مدير عام
مجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المؤهلات والخبرات:

ماجستير، إدارة الموارد البشرية، جامعة ديپول،
الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦).

٢٤ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٨.



محمد عبدالله عيسى

مدير عام
مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:

محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي
للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير
للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).

٢٧ عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١.



عادل عبدالله سالم

مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:

دكتوراه في الإدارة، كلية مونراي
لإدارة الأعمال، سويسرا (٢٠١٥).

٣١ عاماً من الخبرة في الخدمات
المصرفية للأفراد ومجال
البطاقات والاتصالات.

انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام ٢٠١٧.



نيل شارب

مساعد المدير العام
الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات:

عضو مشارك في جمعية أمناء
خزينة الشركات.

٣٢ عاماً من الخبرة المصرفية في
إدارة أعمال الخزينة.

انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام ٢٠٠٩.



سي. في. مورثي

مساعد المدير العام
المخاطر والائتمان والالتزام

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في الاقتصاد الزراعي
(١٩٨٤).

٣٤ عاماً من الخبرة المصرفية،
منها ٢١ عاماً في إدارة المخاطر.

انضم إلى بنك البحرين والكويت
في عام ٢٠٠٢.



حيوية

نجحنا في بناء سمعة طيبة وموثوقة عالية محلياً ودولياً لتصبح رمزاً للتكامل والنزاهة.

يدعم بنك البحرين والكويت مجموعة متنوعة من المشاريع وبرامج الرعاية من خلال تقديم الهبات والتبرعات. وفي عام ٢٠١٨، وافق السادة المساهمون على تخصيص مبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني للتبرعات.

إننا نؤمن بأن المشاركة في المشاريع الاجتماعية الفعالة تساعد في بناء علاقات طويلة الأمد مع عملاء البنك والمجتمع ككل.

وبالإضافة إلى دعم رؤية مملكة البحرين التنموية، يمتد دعم بنك البحرين والكويت إلى ١٣ مجالاً رئيسياً منها: الأعمال الخيرية والتعليم والطب والمجتمع والرياضة والثقافة والبيئة بالإضافة إلى دعم ذوي الهمم وكبار السن والأيتام. وتتضمن أبرز أنشطة عام ٢٠١٨ ما يلي:

دعم القطاع المالي في البحرين

باعتبار بنك البحرين والكويت أحد أهم البنوك المحلية في القطاع المصرفي (D-SIB) بالمملكة، يتحمل البنك مسؤولية كبيرة في تطوير الاقتصاد والقطاع المالي البحريني.

وفي عام ٢٠١٨، عقد بنك البحرين والكويت، تحت رعاية مصرف البحرين المركزي، أول مؤتمر "EmTech" للتكنولوجيا الحديثة، ركز على أهمية التكنولوجيا وتأثيرها على الاقتصاد الوطني في البحرين. وقد عرض عدد من الخبراء الدوليين والمحليين أحدث اتجاهات تكنولوجيا المعلومات وناقش كيفية الاستفادة منها وتوظيفها في إيجاد الحلول التقنية.

شارك البنك كراع رئيسي لممنتدى يورومني المالي السنوي الذي يستضيفه مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، وحضر أكثر من ٥٠٠ من قادة الأعمال وصانعي السياسات من ٢٤ دولة هذا المنتدى في دورته الثامنة.

ويوفر البنك لرعائته لأول غرفة تعليمية للتداول في المنطقة، والتي دشنها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، كما واصل البنك دعمه TradeQuest - وهو برنامج لمحاكاة تداول الأسهم الفعلي لطلاب المدارس الثانوية لمساعدة الشباب البحريني في التعرف على أنشطة البنوك والاستثمار.

دعم الموظفين

يفخر بنك البحرين والكويت أن نسبة الموظفين البحرينيين في البنك بلغت ٩٥ في المائة، ما يؤكد على التزام البنك بشكل كامل بتطوير وتنمية المواهب والكوادر المحلية وتمكين موظفيه لتوليهم مناصباً ومسؤوليات أكبر. وفي عام ٢٠١٨، بدأ برنامج قيادي رفيع المستوى بالتعاون مع مدرسة إدارة الأعمال Ashridge Executive Education التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها. كما تم تدشين برنامج تدريبي على القيادة المبكرة بالتعاون مع مدرسة أعمال أخرى مقرها في المملكة المتحدة.

كما تم تقديم برامج محاكاة لإدارة الفروع بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، وشارك جميع موظفي البنك في دورات التعلم الإلكتروني والتخصصات المصرفية.

وتشمل مزايا موظفي بنك البحرين والكويت حوافزاً سخية مثل خيارات شراء الأسهم وبرامج التقاعد والتأمين على الصحة والحياة، ما يعزز من مكانة البنك كصاحب العمل المفضل في المملكة. كما تتم مكافأة الموظفين الذين يقدمون مساهمات متميزة وكذلك لمن يستكملون عدد سنوات من الخدمة تتراوح بين ٥ إلى ٤٥ سنة تكريماً لإنجازاتهم.

كذلك يتم تشجيع الموظفين السابقين على الحفاظ على روابطهم مع البنك، من خلال نادي بنك البحرين والكويت للموظفين السابقين.

تمكين المرأة

يتجسد التزام بنك البحرين والكويت بتمكين المرأة في نسبة الموظفين المرتفعة في البنك والتي تبلغ حالياً ٣٩ في المائة، أي زيادة قدرها ١٨ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. وتحظى بدعم قوي من مجلس الإدارة، وتم تحديدها لتكامل استراتيجية تمكين المرأة في مملكة البحرين.

داعمون لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة



ولدعم تحقيق أهداف هذه السياسة، فهناك لجنة لتمكين المرأة في البنك، تتولى مسؤولية وضع الخطط التي تساعد الموظفين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وبلوغ أهدافهم المهنية مع الحفاظ على التوازن بين العمل وحياتهم الخاصة.

إن توسيع وتعزيز العلاقات مع المشاريع المملوكة للنساء، بما في ذلك الشركات الصغيرة ورائدة الأعمال، هو أيضاً أولوية تجارية استراتيجية بالنسبة للبنك، فيما يساعد البنك المرأة في الحصول على الاستقلال والتعليم من خلال دعم أهداف الجمعيات والهيئات النسائية في البحرين.

تلبية احتياجات المجتمع

في عام ٢٠١٢، قام بنك البحرين والكويت بتأسيس صندوق خاص لدعم المشاريع الكبرى ضمن مسؤولياته الاجتماعية. وقد وصلت قيمة الصندوق إلى ٢,٤٨٥ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٨. وبينما نواصل تنمية موارد الصندوق، فإننا ندرس احتياجات المجتمع والكيفية التي يمكن بها استخدام موارد الصندوق على أفضل وجه لتمويل مشاريع هامة وحيوية مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد ومركز بنك البحرين والكويت لإعادة التأهيل.

ذوي الهمم

يأتي برنامج دمج ودعم العملاء من ذوي الهمم في صدارة أولويات بنك البحرين والكويت، إذ نواصل الاستثمار في تحسين وصولهم إلى مرافقنا المصرفية بسهولة، كما يتم إعفاؤهم من الرسوم والأجور للمعاملات التي يقومون بإنجازها من داخل البنك، فضلاً عن إعفائهم من الحد الأدنى لمتطلبات رصيد الحساب، كلما كان ذلك ممكناً.

وإلى جانب استثماراته في المرافق المخصصة لهذه الفئة، يخصص البنك أكثر من ١٥ في المائة من إجمالي ميزانية التبرع إلى جمعيات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

التعليم

يولي البنك أهمية كبيرة للتعليم ضمن نطاق مسؤولياته الاجتماعية، حيث خصص نحو ٣٠٪ من ميزانية التبرعات لعام ٢٠١٨ للتعليم. وبشكل الاستثمار في التعليم جزءاً من فلسفة البنك المستقبلية، حيث يدعم المواهب البحرينية الشابة لبناء جيل يزخر بالشباب الواعد والصاعد.

وبصفته راعياً بلائانياً لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، يلتزم بنك البحرين والكويت بتوفير التمويل الذي يمكن الشباب المتفوقين في البحرين من الدراسة في أعرق الجامعات والكليات العالمية. كما يدعم صندوق عيسى بن سلمان الخيري التعليمي لمساعدة الطلاب على متابعة تحصيلهم العلمي.

وتشمل المساهمات الإضافية لتمكين الشباب برامج تدريب أبناء الموظفين وطلاب الجامعات وطلاب برنامج «إنجاز البحرين» بشكل يوفر لهم الفرصة لممارسة ما اكتسبوه من مهارات في صفوفهم الدراسية بشكل عملي.

الطب والصحة

تركز مساهمات بنك البحرين والكويت في خدمة المجتمع على الصحة ورفع الوعي بالرفاه بشكل كبير، مع تقديم الدعم المالي باستمرار إلى الهيئات الطبية، ومعاهد الأبحاث النشطة في مكافحة أمراض مثل السكري وفقر الدم المنجلي والسرطان.

الرياضة

يدرك البنك الفوائد الصحية الناجمة عن المشاركة في النشاطات الرياضية، وحرص على زيادة الاستثمار في الترويج للرياضة وأهمية ممارستها بانتظام. وفي عام ٢٠١٨، نظم بنك البحرين والكويت يومه الرياضي السنوي وشارك فيه نحو ٣٥٠ موظفاً، بما يتماشى مع التوجه الوطني لتخصيص يوم للرياضة في المملكة.

وعلى مدى عقود خلت، قام بنك البحرين والكويت برعاية العديد من فعاليات وأنشطة كرة القدم والتنس للصغار والفروسية وغيرها. ويستمر البنك بدعم فريق البحرين ميريدا للدراجات الهوائية الذي يشارك في جولات الدراجات الدولية.

الثقافة

يساهم البنك في العديد من المبادرات من أجل الحفاظ على التراث الثقافي وترميم المرافق التاريخية من خلال هيئة البحرين للثقافة والآثار ومركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث. كما شارك في رعاية ربيع الثقافة السنوي.

البيئة

الحد من التأثير البيئي هو مشروع مستمر، حيث يسعى البنك باستمرار إلى تطبيق طرق جديدة للحد من انبعاثات الكربون الخاصة به ويساهم في الاستدامة البيئية. ويلعب تطوير الخدمات الرقمية دوراً هاماً في هذا المجال، فضلاً عن الممارسات الموفرة للطاقة وإعادة تدوير النفايات الورقية. كما يدعم بنك البحرين والكويت المجلس الأعلى للبيئة سنوياً في جهوده الرامية إلى الحفاظ على محمية العرين للحياة البرية.

الأعمال الخيرية

قدم البنك الدعم المالي للصندوق الخيري التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني خلال عام ٢٠١٨. والذي يقدم منحاً للجمعيات والمؤسسات الخيرية. كما قام البنك بالتبرع بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار بحريني لدور رعاية المسنين ومؤسسات رعاية الأيتام وغيرها من الجمعيات الخيرية الأخرى.

القسم الثاني التقارير والإفصاحات

٢٦	تقرير حوكمة الشركات
٣٧	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٤٢	معلومات عن المؤسسة

فخر

تأسس مصرفنا في عام ١٩٧١، العام الذي حصلت فيه البحرين على استقلالها، ولذلك فهو يتمتع بتراث متميز من الابتكار المستمر.

تعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفائه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات، وتتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٨

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٨ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات إجراء تقييم مجلس الإدارة واللجان التابعة والسادة أعضاء المجلس ورفع توصيات لتطوير الأداء وإعداد خطة لتنفيذ التوصيات القصيرة والطويلة الأمد. كما قرر مجلس الإدارة تطوير مهام أمانة سر المجلس للقيام بدور أمانة سر مجموعة بنك البحرين والكويت لضمان ان تشتمل الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات، الشركات التابعة للبنك، إضافة إلى أمانة سر ومراقبة الحوكمة لهيئة الرقابة الشرعية للمعاملات الإسلامية لدى البنك. بالإضافة إلى ذلك قام البنك بإجراء شامل للتحقق من استقلالية أعضاء المجلس المستقلون حسب متطلبات الجهة الرقابية والممارسات الدولية في هذا الشأن. وقامت أمانة السر بالتعاون مع المسئول المكلف بالالتزام وأيضاً دائرة التدقيق الداخلي، كل على حدة بإجراء تقييم لإمتثال البنك للمتطلبات الرقابية. وقام البنك بترتيب العديد من الدورات التدريبية والتطويرية للمجلس والإدارة العليا بهدف إطلاعهم على المستجدات في القطاع المصرفي والتكنولوجي.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيته في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الرقابية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعلماء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإقراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية. (ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والإستراتيجية المحددة في استراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، (هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الإستراتيجي، ورأس المال، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية.

ويقىس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات (الأعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال دليل استراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات للجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنوياً. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.

- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.

- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقاً لما تمليه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن استراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.

- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لإطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.

- التقيد بإطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي وتركيا) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أخرى؛ والتعرض للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.

- وجود إطار عمل محدد للمراقبة والتحصيل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعاقي.

- الحد من التعرض للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر جانبية تهدد رأس مال البنك ومئاته.

- السعي دوماً لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضمحلال.

- تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات قانونية.

- حماية مصالح البنك والعلماء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية لتقليل تلك المخاطر.

- التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الإلتزامات وفقاً للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي لتقليل مخاطر الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١٠,٠٨١,٦٤٧,٩0٢ سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعها بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨.

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على تعديلات عدة على النظام الأساسي للبنك وفقاً للتعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لعام ٢٠٠١م بموجب قانون رقم (١) لعام ٢٠١٨م. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصلاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاماً بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، والمدققين الخارجيين وإجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٧ وتنتهي في مارس ٢٠٢٠.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	-	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢٢,٧٩
شركة إثمار القابضة	مملكة البحرين	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي - الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	مملكة البحرين مملكة البحرين	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨ ١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	١٨,٧٧ ١٣,٣٤
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	١٨,٧٠
بيت الاستثمار العالمي	دولة الكويت	١١,٠٠٣,٩٨٤	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من ١%	٢٣٦,٩١٧,٧١١	٢,٣٤٨	٢١,٩٠
١% إلى أقل من ٥%	٦٦,٠٣١,٢٦٠	٣	٦,١٠
٥% إلى أقل من ١٠%	٦٨,٤٢٢,٤٥٩	١	٦,٣٣
١٠% إلى أقل من ٢٠%	٤٣٥,٧٨٣,٤٩٤	٣	٤٠,٢٩
٢٠% إلى أقل من ٥٠%	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	١	٢٥,٣٨
٥٠% فأكثر	٠	٠	٠

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانها التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانها التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦ حائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من ٢٢ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملء النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواد الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل.

كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 10 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبنى مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الاجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الاجتماع. وتتم مراجعة السياسة المهنية بشكل دوري للتأكد من توافقها مع أفضل الممارسات في المنطقة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها.

إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

١. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
٢. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
٣. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه. ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بال عقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٨

الرموز: ☉ حضر الدورة ○ لم يتمكن من حضور الدورة

البرنامج: التكنولوجيا المالية	البرنامج: ضريبة القيمة المضافة	البرنامج: إدارة المخاطر	البرنامج: الثقافة المؤسسية ودور مجلس الإدارة	البرنامج: الممارسات العالمية الخاصة بالميزايا والمكافآت	البرنامج: الحوسبة السحابية	الساعات التدريبية الأخرى أو خارج البنك
١٨ فبراير ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	١٨ فبراير ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	١٤ مايو ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	١٤ مايو ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المدة: ساعتين ونصف	
مراد علي مراد*	☉	☉	☉	☉	☉	٢١ ساعة
عارف صالح خميس*	○	○	○	○	○	٥٧ ساعة
محمد عبدالرحمن حسين*	☉	☉	○	○	☉	٣٣ ساعة
جاسم حسن علي زينل*	☉	☉	☉	☉	○	٥ ساعات
الدكتور زكريا سلطان العباسي*	○	○	○	○	○	١٦ ساعة
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة*	○	○	○	○	○	٢٩ ساعة
الشيخ خليفة بن ديج آل خليفة*	○	○	○	○	○	٥٤ ساعة
مروان محمد صالح*	○	○	○	○	☉	٣٣ ساعة
يوسف صالح خلف*	☉	☉	☉	☉	☉	٧ ساعات
إدريس مساعد أحمد*	☉	☉	☉	○	○	٩ ساعات
هاني علي المسقطي*	☉	☉	☉	○	☉	١٤ ساعة
أشرف عدنان بسيسو*	☉	☉	☉	☉	○	٣٣ ساعة

* حضروا دورات تدريبية أخرى أو خارج البنك

المسؤولية الاجتماعية

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويُلخص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديد الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

البيانات الشخصية

مراد علي مراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة التدقيق والمخاطر - معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكوروب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مستقل	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	مملكة البحرين

البيانات الشخصية (تنمة)

جاسم حسن علي زينل		
دولة الكويت	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
مملكة البحرين	بنك ادكس الاستثماري	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
دولة الكويت	بنك الكويت الدولي	عضو مجلس الإدارة
دبي - الإمارات العربية المتحدة	الماسه كايبتال ليتمد	عضو مجلس الإدارة
الولايات المتحدة الأمريكية	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	عضو مجلس الإدارة

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
مملكة البحرين	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	عضو مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
مملكة البحرين	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	الرئيس التنفيذي
مملكة البحرين	شركة الأوراق المالية والأستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.	رئيس مجلس الإدارة
الإمارات العربية المتحدة	أمانات القابضة ش.م.ع.	عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية

الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة		
مملكة البحرين	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	رئيس
مملكة البحرين	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	النخيل كايبتال ذ.م.م.	عضو مجلس الإدارة
لبنان	مؤسسة الفكر العربي	عضو مجلس الإدارة

مروان محمد الصالح		
دولة الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	مدير إدارة السندات – قطاع الأوراق المالية

إدريس مساعد أحمد		
دولة الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	مدير استثمار

هاني علي المسقطي		
مملكة البحرين	شركة كاش منجمنت ماترس	المؤسس المشارك والشريك الإداري
المملكة العربية السعودية	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	رئيس لجنة التدقيق
المملكة المتحدة	شركة بلو سولوشين ليتمد	عضو مجلس الإدارة

يوسف صالح خلف		
مملكة البحرين	شركة فيجن لاين للاستشارات	العضو المنتدب

أشرف عدنان بسيسو		
مملكة البحرين	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة	الرئيس التنفيذي للمجموعة
المملكة الأردنية الهاشمية	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة سوليدرتي البحرين	نائب رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	الشركة المتحدة للتأمين	عضو مجلس الإدارة

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧		عدد السندات
		٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
مراد علي مراد	عادية	٨٥٣,٩٧٧	٨٥٣,٩٧٧	٨٥٣,٩٧٧	٨٥٣,٩٧٧	١٩٧,٧٧٨
عارف صالح خميس	عادية	—	—	—	—	—
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	١٧٨,٤٠٢	١٧٨,٤٠٢	١٥٣,٤٠٢	١٥٣,٤٠٢	—
جاسم حسن علي زينل	عادية	١٩٠,٢٨٦	١٩٠,٢٨٦	١٩٠,٢٨٦	١٩٠,٢٨٦	٣٠,٠٠٠
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	٥٠,٠٠٠
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	عادية	١٣٨,٣٢٦	١٣٨,٣٢٦	١٣٨,٣٢٦	١٣٨,٣٢٦	—
مروان محمد الصالح	—	—	—	—	—	—
يوسف صالح خلف	عادية	١٥٢,٠٥٠	١٥٢,٠٥٠	١٥٢,٠٥٠	١٥٢,٠٥٠	٣٩,٠٥٧
أشرف عدنان بسيسو	عادية	١٤,٧٠٧	١٤,٧٠٧	١٤,٧٠٧	١٤,٧٠٧	—

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة:

(١) شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٩٨٧,٨٢٥ سهماً من أسهم البنك و ٩١,٣٢٦ سندا وهي (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

(٢) مجموعة أرزان المالية: يقوم عضو المجلس السيد جاسم حسن زينل بمهام نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في هذه المجموعة. ولدى المجموعة مع البنك تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١,١ مليون دينار كويتي (١,٤ مليون دينار بحريني) تنتهي في مايو ٢٠٢١.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٦٦,٠٠٠ دولار أمريكي ١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	LIBOR + ٣٪ BIBOR + ٣٪	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٤٣٪ بالإضافة إلى ٣٪ من وديعة ثابتة

ملاحظة: (١) المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

(٢) لدى سبعة أعضاء بطاقات ائتمانية بحد ائتماني إجمالي ٩٧,١٠٠ دينار بحريني و مبلغ متبقي ٥,٦٤٩,٠١٤ دينار بحريني بنهاية ديسمبر ٢٠١٨.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٨

لا يوجد.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة يعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين

يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٨، عقد المجلس سبعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين، حيث كان الحضور للاجتماعات المجلس بالشكل التالي:
 الرموز:
 ○ حضر الاجتماع
 ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع
 ○ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس خلال ٢٠١٨

الأعضاء	الاجتماعات الربع سنوية				الاجتماعات الأخرى		
	١٩ فبراير	٣٠ أبريل	٢٣ يوليو	٢٢ أكتوبر	٢٠ مارس	١٩ نوفمبر*	٢٦ ديسمبر
مراد علي مراد	○	○	○	○	○	○	○
عارف صالح خميس	○	○	○	○	○	○	○
محمد عبدالرحمن حسين	○	○	○	○	○	○	○
جاسم حسن علي زينل	○	○	○	○	○	○	○
الدكتور زكريا سلطان العباسي	○	○	○	○	○	○	○
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	○	○	○	○	○	○	○
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	○	○	○	○	○	○	○
مروان محمد صالح	○	○	○	○	○	○	○
يوسف صالح خلف	○	○	○	○	○	○	○
إدريس مساعد أحمد	○	○	○	○	○	○	○
هاني علي المسقطي	○	○	○	○	○	○	○
أشرف عدنان بسيسو	○	○	○	○	○	○	○

* اجتماع استراتيجية الثلاث أعوام عقد في ١٩ نوفمبر ٢٠١٨

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام ٢٠١٨ (المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
١٩ فبراير ٢٠١٨	١. التوصية للجمعية العامة العادية بشأن تعديل النظام الأساسي وفقا للتعديلات على قانون الشركات التجارية ٢. تقرير حوكمة الشركات ٣. تقرير عن السيولة لدى البنك ٤. تقرير أداء الاستثمار ٥. النتائج المالية والتوزيعات ٦. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨ ليرفع المجلس بالتالي توصيته للجمعية العامة وتفويض لجنة التدقيق بتحديد أتعابهم ٧. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٧ ٨. خطة التعاقب الإداري ٩. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٢٠ مارس ٢٠١٨	١. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانته التابعة ٢. نتائج تقييم المجلس
٣٠ أبريل ٢٠١٨	١. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الأول من عام ٢٠١٨ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. استراتيجية الاستثمار ٤. الحصول على توجيهات المجلس حول اجتماع المجلس الخاص بمناقشة استراتيجية البنك الجديدة للثلاثة سنوات القادمة ٥. مراجعة سياسات إدارة المخاطر ٦. مقترح تعديل مؤشرات المخاطر المرتبطة بالمكافئات ٧. مراجعة سياسات مكافحة غسيل الأموال

المواضيع	تاريخ الاجتماع
١. مراجعة ما تحقق من استراتيجية البنك للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠١٨) ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثاني من عام ٢٠١٨ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ٤. تعديل تعريف البنك للأشخاص الرئيسيون ٥. مراجعة السياسة المتعلقة بالأشخاص الرئيسيون ٦. تقييم استقلالية لأعضاء المجلس ٧. تقرير عن السيولة لدى البنك ٨. مراجعة سياسات إدارة المخاطر ٩. التعاقب الإداري للجهاز التنفيذي	٢٣ يوليو ٢٠١٨
١. جدول اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه التابعة لعام ٢٠١٨ ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. خطة التعاقب الإداري ٤. سياسة التفويضات للمكتب التمثيلي بتركيا ٥. المراجعة الدورية لسياسة الموارد البشرية والتعديلات المقترحة عليها ٦. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	٢٢ أكتوبر ٢٠١٨
١. عرض الاستراتيجية الجديدة للبنك للأعوام ٢٠١٩ - ٢٠٢١	١٩ نوفمبر ٢٠١٨
١. الميزانية التقديرية لعام ٢٠١٩ ٢. متابعة موضوع استراتيجية البنك ٣. الاطلاع على المتطلبات الرقابية الجديدة	٢٦ ديسمبر ٢٠١٨

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المنفردة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان

الالتزام بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام ٢٠١٨، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها. وقد شكل المجلس خلال العام لجنة مؤقتة وهي لجنة مراجعة نظام الموافقة على الطلبات الائتمانية بهدف تحسين جودة وأطر الموافقة على هذه الطلبات.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك.

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المنفردة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة عارف صالح خميس نائب رئيس اللجنة حتى ٢ ديسمبر ٢٠١٨ الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة عضو يوسف صالح خلف عضو أشرف عدنان بسيسو عضو رياض يوسف ساتر عضو	- يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد عشر اجتماعات في سنة ٢٠١٨) - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٨) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة نائب رئيس اللجنة (مستقل) مروان محمد الصالح عضو محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٨) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
هاني علي المسقطي رئيس اللجنة (غير تنفيذي) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الدكتور زكريا سلطان العباسي عضو حتى ٢ ديسمبر ٢٠١٨ إدريس مساعد أحمد عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٨) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل) جاسم حسن علي زينل عضو (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل) يوسف صالح خلف عضو (مستقل)	- تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين - تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل - يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة - الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي - تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊕ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊖ لم يكن عضوا في اللجنة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٨

الأعضاء	١١ فبراير	١٤ مارس	٢٣ أبريل	١٣ مايو	١٣ يونيو	١٦ يوليو	١٧ سبتمبر	١٨ أكتوبر	١٣ نوفمبر	٢٤ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
عارف صالح خميس	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊖
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
رياض يوسف ساتر	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
أشرف عدنان بسيسو	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
يوسف صالح خلف	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين ٢٠١٨

الأعضاء	١٩ فبراير
مراد علي مراد	⊕
جاسم حسن زينل	⊕
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	⊕
محمد عبدالرحمن حسين	⊕
يوسف صالح خلف	⊕

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام ٢٠١٨

الأعضاء	١١ فبراير	٢٣ أبريل	١٧ يوليو	١٧ أكتوبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	⊕	○	○	⊕
جاسم حسن زينل	⊕	⊕	○	⊕
إدريس مساعد احمد	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٨

الأعضاء	١١ فبراير	٢٧ فبراير	٩ يوليو*	١٨ أكتوبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕
مروان محمد الصالح	○	⊕	○	○

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر ٢٠١٨

الأعضاء	١٢ فبراير	٢٣ أبريل	١٥ يوليو	١٧ أكتوبر
هاني علي المسقطي	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن زينل	⊕	⊕	⊕	⊕
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊕	⊕	⊕	⊕
إدريس مساعد أحمد	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات أخرى

حضر السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة الاجتماعات الدورية مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي في التواريخ التالية: ٥ فبراير و ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

منذ عام ٢٠١٦ والبنك قد شكل هيئة الرقابة الشرعية، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشرعية الإسلامية وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية، كما وافقت الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٧ على تشكيل اللجنة وعلى الأسماء المقترحة للعضوية بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية ٢٠١٨

الأعضاء	١٨ فبراير	٢٤ مايو	٢٤ أكتوبر	٢٧ ديسمبر
فضيلة الشيخ /د. أسامة بحر – رئيس اللجنة	⊕	⊕	⊕	⊕
فضيلة الشيخ / عبدالناصر آل محمود محمود – عضو اللجنة	⊕	⊕	⊕	⊕
فضيلة الشيخ /د. عادل المروزقي – عضو اللجنة	⊕	⊕	⊕	⊕

الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الإلتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الإلتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتنبئة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملاكيهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الإلتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتابعة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتذاب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

بدءاً من عام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك بما يتوافق مع أحكام مصرف البحرين المركزي. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الإلتزام أو عدم الإلتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ولقد تم تطبيق النظام الجديد في معظم الأقسام المعنية داخل البنك خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسؤولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. لقد تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة في أبريل ٢٠١٨.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي. ولقد تم تحديث نسخة هذا النظام في سبتمبر ٢٠١٨.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال، ولقد تم إجراء التفتيش المعني بمكافحة غسيل الاموال في اكتوبر من عام ٢٠١٦. بالإضافة الى التفتيش السنوي لجميع اقسام البنك بما فيها مكافحة غسيل الاموال والالتزام. كما يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الإلتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسل الأموال والمتمثلة في وحدة الجرائم المالية من مرجع التعليمات الصادر من المصرف المركزي، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تنسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية.

إن منهجية المكافآت لبنك البحرين والكويت مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمربطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي إجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٤، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في ١٠ مارس ٢٠١٥.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف استراتيجية البنك الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة لدى البنك في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى مشاركة الموظفين في النجاح على أن تماشى مكافآتهم مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة مكافآت البنك من العناصر الأساسية التالية:

١ الأجر الثابت.

٢ المزايا.

٣ مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.

٤ مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

٥ مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك وعلى وجه التحديد، الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم مخاطر البنك.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم الالتزام لقيم البنك والمخاطر وإجراءات الالتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. تقوم مراجعة سياسة الأجور بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك، كما هي موضحة في ميثاق تكليفها، ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنسبة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها في عام ٢٠١٨
مراد علي مراد	٢٠ يونيو ٢٠٠٤	٤
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	٦ مارس ٢٠١١	٤
مروان محمد الصالح	١٠ مارس ٢٠١٥	١
محمد عبدالرحمن حسين	٢٩ مارس ٢٠١٧	٤

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بمبلغ ٧,٥٠٠ دينار بحريني (في عام ٢٠١٧: ٨,٠٠٠ دينار بحريني).

الاستشارة الخارجية

تم تعيين خبير استشاري خلال السنة لتعزيز إطار تقييم المخاطر من خلال مراجعة وإضافة العوامل المتعلقة بتقييم مستوى المخاطرة والتركيز على تحسين جودة العوامل المتعلقة بالعائدات المالية والأرباح بما يعكس اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيس للبنك بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت. وتم استبعاد فروع البنك بجمهورية الهند لخضوعها لسياسات البنك الاحتياطي الهندي المتعلقة بهذه الخصوص. كما تم كذلك استبعاد شركة إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك بما يتوافق وأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. ويتم وضع حد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة ١٠ بالمائة من صافي أرباح البنك في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العداوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة للموظفين بمستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمدًا من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكل يتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطوعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدودها غير مؤكدة. وثبتت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة، فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت، ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكل مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيها للقيام بذلك، يراعي البنك كلا من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل حوافز الموظفين لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالبنك مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وبيّشّر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائمة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم تجميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسالي الحالي للبنك واجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية للبنك.

- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.

- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.

- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بموافقة مجلس الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.

- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.

- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة بالبنك لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح للبنك بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداءهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استيراد المنح من الأفراد.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها الموظف خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية للبنك أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال هذا الموظف أو إهماله أو سوء تصرفه أو عجزه خلال سنة الأداء ذات الصلة.

- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة	النقد المقدم
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات	النقد المؤجل
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.	منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات	منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة
إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانيتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.	منح أسهم الأداء طويلة الأجل
هي عبارة عن المكافأة التي يتقاضاها الموظف في نهاية السنة المالية نظير تمثيله البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة. ولا تشمل نفقات حضور الاجتماعات الدورية.	مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد خطة حوافز أسهم البنك.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا الذين يتقاضون مستحقات قدرها ١٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

١ الرئيس التنفيذي ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	٣ سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

٢ جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٤٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠١٨	٢٠١٧	
٨٤,٤٦٣	٨٠,١٥٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبذل السفر
٥٨٥,٠٠٠	٥٧٧,٥٠٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٢٧,٥٠٥	٢٥,٠١٨	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
١٦٤,١٨٠	١٥١,٠٢٤	المبلغ الإجمالي لمكافآت مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك، ونفقات حضور اجتماعات المجلس والنفقات الأخرى ذات العلاقة

(ب) مجلس إدارة شركة تابعة مملوكة بالكامل

٢٠١٨	٢٠١٧	
٤,٢٠٠	١٠,٧٠٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبذل السفر
١٠٨,٣٠٠	٩٣,٣٠٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
-	-	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
١١٢,٥٠٠	١٠٤,٠٠٠	الإجمالي

(ج) الموظفين
١. أجر ومكافآت الموظفين

٢٠١٨										بالألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة المضمنة (نقداً / أسهم)	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة	عدد الموظفين	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
٥,٠١٦	–	٩٦٩	١٨١	١٢	٩٥٦	–	–	٢,٨٩٨	١٤	للأشخاص المعتمدين - الأعمال
٢,٣٥٧	–	٣١٦	–	٧٤	٤٤٥	–	–	١,٥٢٢	٩	للأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٤,٦٨١	–	٤٦٦	١٠	١٠٥	٥٦١	–	–	٣,٥٤٠	٣٣	كبار المُخاطرين الآخرين
١٦,٠٧٢	–	–	–	–	٢,٤٤١	–	–	١٣,٦٣١	٥٤٧	الموظفين الآخرين: البحرين
٨,٦٨٠	–	–	–	–	٦٠١	–	–	٨,٠٧٩	٥٢٥	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
٣٦,٨٠٦	–	١,٧٥١	١٩١	١٩١	٥,٠٠٤	–	–	٢٩,٦٦٩	١,١٢٨	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل.

تكلفة الموظفين المبينة في الجدول أعلاه لا تشمل التكاليف الغير مباشرة والمتعلقة بالتوظيف والتي بلغت قيمتها ٦٣,٨٧٥ ألف دينار بحريني.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ٣٢٩,٨٧٩ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

يتضمن المبلغ الإجمالي مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة ضمن برنامج التقاعد المبكر الاختياري التي تم سدادها خلال السنة والتي بلغت ١,٤٠٩,٤٦٥ دينار بحريني حيث بلغت أعلى مكافأة مدفوعة لشخص واحد ١٥١,٠٥٦ ألف دينار بحريني.

٢٠١٧										بالألف دينار بحريني	
عدد الموظفين	نقداً	المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة المضمنة (نقداً / أسهم)	المكافأة المتغيرة			الإجمالي			
					المقدمة		المؤجلة				
					نقداً	أسهم			أخرى		
١٥	٢,٥٧٨	-	-	-	١,٠٤٦	١٤	٢٠٢	١,٠٤٤	-	٤,٨٨٤	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
٩	١,٣٠٦	-	-	-	٤٥١	٧٧	-	٣٢٤	-	٢,١٥٨	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٣٦	٣,١٨٢	-	-	-	٥٢٠	٩٧	٩	٤٣٣	-	٤,٢٤١	كبار المُخاطرين الآخرين
٥٦٦	١٢,٨١٦	-	-	-	٢,٦١٩	-	-	-	-	١٥,٤٣٥	الموظفين الآخرين: البحرين
٥٢٠	٧,٢٩٦	-	-	-	٥٨٠	-	-	-	-	٧,٨٧٦	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
١,١٤٦	٢٧,١٧٨	-	-	-	٥,٢١٥	١٨٨	٢١١	١,٨٠١	-	٣٤,٥٩٣	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل.

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ٢٧٣,٧٠٠ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ٢٥٧,٨٥٤ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

٢ المنح المؤجلة

٢٠١٧				
نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)	
	العدد	(ألف دينار بحريني)		
٥٦١	١٦,٤٨٣,٣٠٣	٥,٩٩٨	٦,٥٥٩	الرصيد الافتتاحي
٢١١	٤,٥٠٩,٣٢٠	١,٩٩٣	٢,٢٠٤	الممنوح خلال الفترة
(١٤٩)	(٣,٧٨٢,٧٦٧)	(١,٤٧٠)	(١,٦١٩)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	-	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
٦٢٣	١٧,١٦٩,٨٦٦	٦,٥٢١	٧,١٤٣	الرصيد الختامي

٢٠١٨				الرصيد الافتتاحي
نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)	
	العدد	(ألف دينار بحريني)		
٦٢٣	١٧,١٦٩,٨٦	٦,٥٢١	٧,١٤٣	الممنوح خلال الفترة
١٩١	٤,٢٦٩,١٤١	١,٩٣٨	٢,١٢٩	المدفوع / المصروف خلال الفترة
(٢١٣)	(٤,٨٣٨,٦٠٠)	(١,٩٤٧)	(٢,١٦٠)	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	-	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
٦٠٠	١٦,٦٠٠,٤٢٧	٦,٥١٢	٧,١١٢	الرصيد الختامي

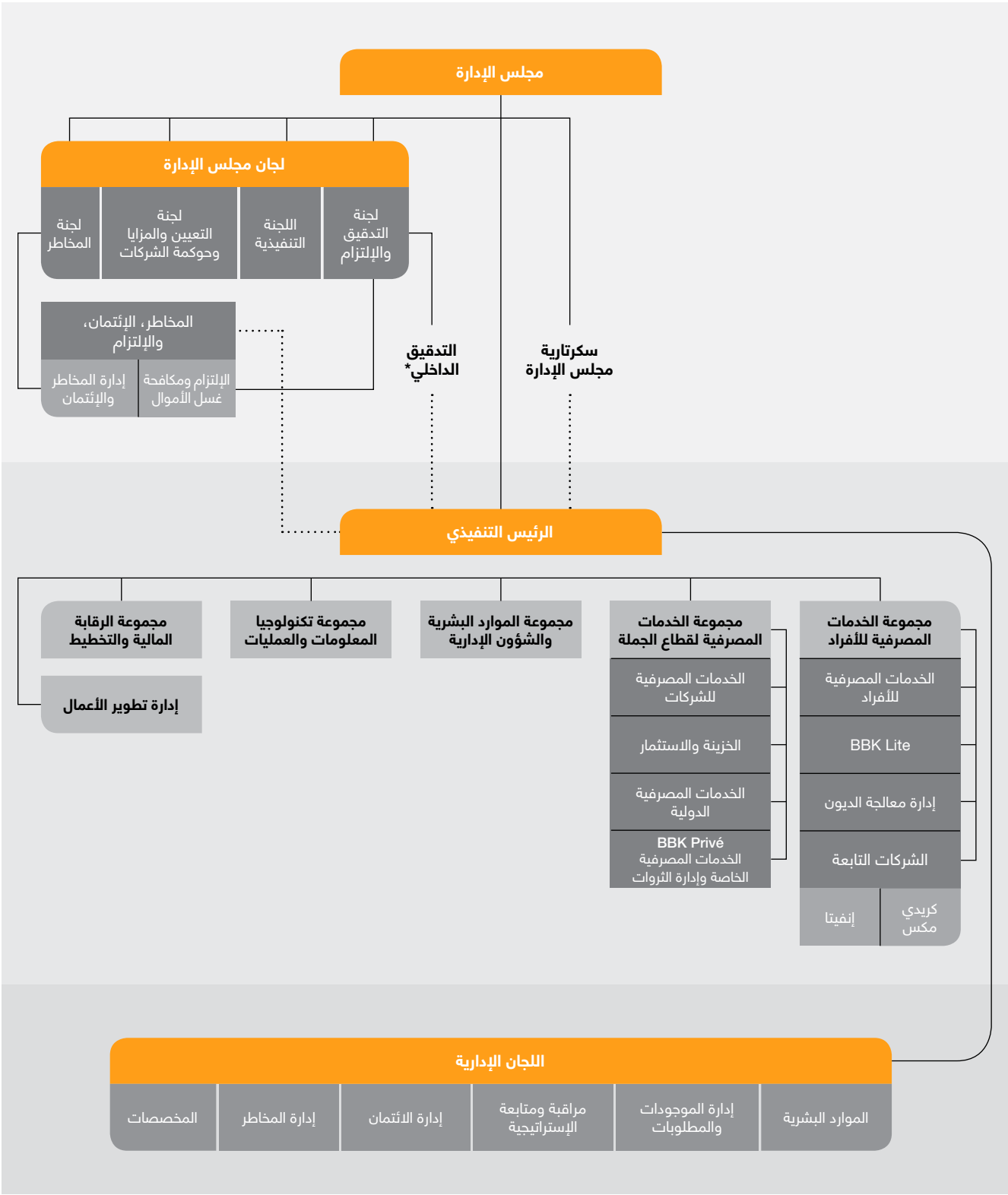
** تم إعادة احتساب منح الأسهم المؤجلة لعام ٢٠١٧ على أساس سعر السهم بعد ١٤ يوماً من اجتماع الجمعية العامة الذي بلغ ٠,٤٤٢ فلس للسهم الواحد، وتم تحديثها كمنح فعلية وتم توزيعها على الموظفين خلال عام ٢٠١٧.

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام ٢٠١٨ بصورة تقديرية على أساس سعر السهم ٠,٤٥٤ فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

الهيكل التنظيمي



* لضمان الاستقلالية، يعمل «التدقيق الداخلي» تحت نطاق لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً. وهو مسؤول عن تقديم التقارير للإدارة وللمجلس (من خلال لجنة التدقيق والالتزام) عن مدى جودة عمليات البنك، مع التركيز بشكل خاص على أنظمة الرقابة.

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

الأعضاء	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	عدد السندات	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
رياض يوسف ساتر	عادية	١٧١,٦٤٣	١,١٧١,٦٤٣	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
عبدالرحمن علي سيف	عادية	٣٨٧,٢٣٧	٣٨٧,٢٣٧	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
محمد علي ملك	عادية	٤٣٠,٨١٢	٤٣٠,٨١٢	—	—
جمال محمد الصباغ	عادية	٥٣٨,٨٦٤	٣٩٧,١٧٠	—	—
حسان محمد بورشيد	عادية	٤٦٣,١٦٠	٤٦٣,١٦٠	—	—
محمد عبدالله عيسى	عادية	٩٧,٠٢٩	٩٧,٠٢٩	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
رشاد أحمد أكبري	عادية	٣٩٦,٠٣٦	٢٨٣,١٨٣	—	—
س. ك. جايدف	—	—	—	—	—
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	—	٣٠,٢٠٧	—	—
أميت كومار	عادية	٢٢٨,٦٨٦	٢٢٨,٦٨٦	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
نيل انتوني شارب	—	—	—	—	—
عادل عبدالله سالم	—	—	—	—	—
راج دوغار	عادية	٧٦,٩٠٥	٧٦,٩٠٥	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام ٢٠١٨

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
رياض يوسف ساتر	بيع ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً	٩ يوليو ٢٠١٨
نديم عبدالعزيز الكوهجي	بيع ٣٠,٢٠٧ سهماً	٢٥ فبراير ٢٠١٨

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية

استثمارات البنك الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (٥٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٧ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ الحالية
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٦,٨٢٪	٤,٨٧٩,٨١٨	٤,٨٧٩,٨١٨
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٧,٩١٪	٤١,٢٥٠,٠٠٠	٣٣,٨٩٦,١٤٠
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٤	٢٣,٠٣٪	٣٧,٦١٨,٦٩١	٣٧,٦١٨,٦٩١

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (٥٪ وأكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٧ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ الحالية
بنك الإثمار	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٨	٢٥,٣٨٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨
صندوق التقاعد	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٨,٧٧٪	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	١٩٩٠	١٨,٧٠٪	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٣,٣٤٪	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (١٠٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٧ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ الحالية
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٩	١٠٠,٠٠٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	١٠٠,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
العالمية لخدمة الدفع ^(١)	مملكة البحرين	ذ.م.م.	٢٠٠٥	٥٥,٠٠٪	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
سكنا حلول إسكانية شاملة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٥٠,٠٠٪	٥٠٠,٠٠٠	٠
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٧	٢٢,٠٠٪	٦,٨٤٣	٦,٨٤٣
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٩	١٥,١٥٪	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	٢٠١١	٣٥,٠٠٪	١٦,٤٥٠,٠٠٠	١٦,٤٥٠,٠٠٠
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٢	٤٠,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا - الكويت ^(٢)	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٤	٦٠,٠٠٪	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
شركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال	لندن	محدودة	٢٠١٥	٥٠,٠٠٪	١	١
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	٢٠١٦	٢٤,٢٧٪	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	٢٠١٨	٤٩,٩٦٪	٠	٦,٩٥٨,٠٠١
ايفوك جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	٢٠١٨	٢٤,٩٩٪	٠	٦,٠٨٢,٥٠٠
شركة إنفيتا لإدارة المطالبات ^(٣)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠١٧	٧٠,٠٠٪	٠	٣٥٠,٠٠٠

(١) حصة البنك من خلال كريدي مكس.

(٢) حصة البنك من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

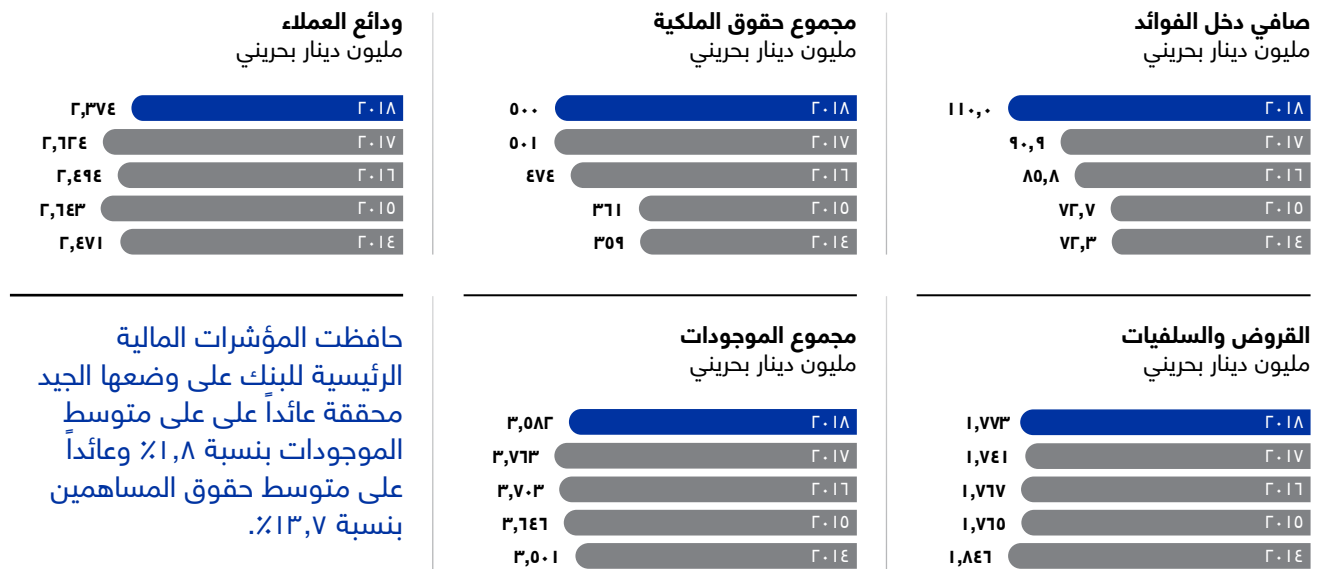
للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث البيانات المالية

٤٦	استعراض النتائج المالية
٤٩	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٥٢	القائمة الموحدة للمركز المالي
٥٣	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٥٤	القائمة الموحدة للدخل الشامل
٥٥	القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٥٦	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٥٧	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٥	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

فطنة

سجلنا الطويل في تحسين الأداء باستمرار
يؤكد على مهارتنا المتميزة في الإدارة المالية.



حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة ١,٨٪ وعائداً على متوسط حقوق المساهمين بنسبة ١٣,٧٪.

واستمراراً لنهج بنك البحرين والكويت الحكيم في إدارة المخاطر وتحديد المخصصات، وفر البنك مستويات كافية من المخصصات في عام ٢٠١٨، تماشياً مع المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ويأخذ هذا المعيار في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكيدة التي كان يوجبها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ السابق لقياس مدى التعرض لمخاطر انخفاض القيمة الناتج عن اضطراب الأسواق.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة ٢٠,٩ في المائة ليصل إلى ١١٠,٠ ملايين دينار بحريني (٢٠١٧: ٩٠,٩ مليون دينار بحريني). وقد تحقق ذلك من جرّاء استخدام السيولة في الاستثمارات عالية الجودة وأذونات الخزينة، إذ سجلت التقارير زيادة بنسبة ٣٢,٠ في المائة و ٤٦,٥ في المائة على التوالي.

ونتيجة للنمو القوي في إجمالي الموجودات المدرة للربح، والإدارة النشطة للميزانية العمومية ارتفعت نسبة العائد الصافي من ٢,٧ إلى ٣,١ في المائة.

الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات التشغيلية الأخرى من الدخل غير المتعلق بإيرادات الفوائد المحققة، مثل المتاجرة في القطع الأجنبي والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات وعمليات التداول الاستثماري والدخل من الشركات التابعة والشركات المشتركة.

وبلغ إجمالي الإيرادات الأخرى لعام ٢٠١٨ مبلغ ٥١,٢ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٥٢,٢ دينار بحريني عام ٢٠١٧. ويمثل صافي الرسوم والعمولات المكون الرئيسي لإجمالي الدخل الآخر. وبلغت القيمة الدفترية ٢٨,٢ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣١,١ مليون دينار بحريني في العام السابق، في حين بلغ الدخل من الشركات المشتركة ٤,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٥,٥ مليون دينار بحريني) بسبب تأثير تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من قبل الشركات التابعة. كذلك ارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالقطع الأجنبي وإيرادات الاستثمار بنسبة ٦,٥ في المائة لتصل إلى ١٥,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٤,٣ مليون دينار بحريني).

نظرة عامة

على الرغم من التحديات التي تواجه مملكة البحرين والقطاع المصرفي الإقليمي، تمكن البنك من الحفاظ على أدائه القوي في عام ٢٠١٨، إذ حقق ربحاً قياسيًّا بلغ ٧,١ مليون دينار بحريني عائد للمساهمين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ما يمثل زيادة بمبلغ ٨,٤ مليون دينار بحريني أو ١٤,٤ في المائة على نتائج عام ٢٠١٧.

وبقيت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة ١,٨٪ وعائداً على متوسط حقوق المساهمين بنسبة ١٣,٧٪. وارتفع ربح السهم الأساسي من ٤٨ فلساً إلى ٥٦ فلساً. وظل وضع السيولة في البنك مريحاً حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات إلى ٢٧,٦ في المائة (٣٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٧).

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعها في الخارج والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وقانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية ومجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي.

النتائج التشغيلية

كان عام ٢٠١٨ هو العام الأخير للخطة الاستراتيجية لبنك البحرين والكويت التي تواصلت على مدى ثلاث سنوات، حيث واصل البنك أدائه الراسخ، مع الحفاظ على نهجه الاستباقي للمخاطر والتكاليف مع التركيز على تطوير فرص الأعمال محلياً ودولياً.

وعلى الرغم من الضعف العام في المؤشرات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد ارتفع صافي الربح لعام ٢٠١٨ - العائد إلى مالكي البنك - بنسبة ١٤,٤ في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ ٦٧,١ مليون دينار بحريني. كما ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للعام بنحو ١٨,١ مليون دينار بحريني أو ١٢,٦ في المائة ليلعب ١٦١,٢ مليون دينار بحريني، ما يجسد نجاح البنك في تنويع مصادر الدخل.

ملخص بيان للأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	٢٠١٨	٢٠١٧	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	١١٠,٠	٩٠,٩	١٩,٠	٢٠,٩٪
إيرادات أخرى	٥١,٢	٥٢,٢	(٠,٩)	-١,٨٪
مجموع الدخل	١٦١,٢	١٤٣,١	١٨,١	١٢,٦٪
مصروفات التشغيل	٥٧,٧	٥٤,٠	٣,٧	٦,٩٪
المخصصات	٣٥,٤	٢٩,٠	٦,٤	٢١,٩٪
الربح قبل الضرائب	٦٨,١	٦٠,٠	٨,١	١٣,٥٪
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	(١,٠)	(١,٤)	٠,٤	٣٦,٣٪
صافي الربح	٦٧,١	٥٨,٧	٨,٤	١٤,٤٪

المصروفات التشغيلية

نظراً للاستثمار المتواصل في الموارد البشرية والتقنيات الرأسمالية، ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة ٦,٩ بالمائة، من ٥٤,٠ مليون دينار بحريني إلى ٥٧,٧ مليون دينار بحريني. وارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة ٥,٠ في المائة، في حين زادت التكاليف غير المرتبطة بالموظفين بنسبة ١٠,٢ في المائة لتصل إلى ٢١,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٩,٣ مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فقد أدت سياسات البنك الحكيمة في مراقبة التكاليف والقدرة القوية على إدراج الإيرادات إلى تحسين معدل التكلفة إلى الدخل إلى ٣٥,٨ في المائة (٢٠١٧: ٣٧,٨ في المائة).

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (IFRS 9) فيما يتعلق باختساب إضمحلال قيمة الموجودات المالية. يستبدل المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج الخسارة المتكبد المعتمد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بنموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. وينطبق نموذج تضائل القيمة الجديد أيضاً على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات خسائر الائتمان في وقت أبكر من نموذج المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وتقوم المجموعة بتطبيق منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة باعتبارها قيمة عادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (FVOCI). وتنتقل الموجودات عبر مراحل ثلاث بناءً على تغير الجودة الائتمانية منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضائل قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضائل في قيم الموجودات.

بلغ صافي المخصصات المجنّبة لعام ٢٠١٨ مبلغ ٣٥,٤ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٩,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك بالأساس إلى التحوط العام في السوق ولنهج البنك المحافظ لضمان درجة عالية من التغطية للقروض المتعثرة.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى الملاك ٤٧,٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة مع ٦٥,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧. وفي حين بقيت الأنشطة التشغيلية الأساسية للبنك قوية وأسفرت عن صافي ربح أعلى، إلا أن الدخل الشامل الآخر للبنك تأثر سلباً بسبب عدم الاستقرار والتقلبات في الأسواق المالية ما أدى إلى تقييمات سلبية غير محققة على الأوراق المالية الاستثمارية وتسويات صرف القطع الأجنبي.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي المركز المالي للمجموعة ٣,٥٨١,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٣,٧٣٣,١ مليون دينار بحريني).

وواصل البنك نجاحه في تحقيق توازن جيد بين الودائع والقروض والسلف، بنسب مريحة من صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء وبلغت ٧٤,٦ في المائة في نهاية عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٦٦,٣ في المائة).

الموجودات

في الوقت الذي ظلت فيه أنشطة الإقراض والاستثمار الأساسية قوية وواصلت نموها، انخفضت إجمالي الأصول والأرصدة لدى البنوك المركزية. وارتفعت القروض والسلف بنسبة ١,٨ في المائة، ويُعزى ذلك أساساً إلى النمو في محفظة قروض الأفراد. وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية بنسبة ١,٨ في المائة، لتصل إلى ٨٠٠,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٧٤٩,٠ مليون دينار بحريني)، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في الأنشطة الاستثمارية في الأسواق المحلية والدولية الائتمانية. ويهيمن على محفظة استثمارات سندات الحكومات الإقليمية والصكوك مع التحوط لها بشكل كبير من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة. إن القروض والسلف والأوراق المالية الاستثمارية متنوعة بشكل جيد عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والأطراف المقابلة.

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	٢٠١٨	٢٠١٧	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٩١,٠	٤٦٩,٤	(٢٧٨,٤)	-٥٩,٣%
أذونات خزينة	٤١٠,٤	٤٢٧,١	(١٦,٨)	-٣,٩%
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٣٩,٢	٢٢٣,٨	١٥,٤	٦,٩%
قروض وسلف للعملاء	١,٧٧٢,٥	١,٧٤٠,٧	٣١,٩	١,٨%
أوراق مالية استثمارية	٨٠٠,٣	٧٤٩,٠	٥١,٣	٦,٨%
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٦٢,٩	٤٧,٠	١٦,٠	٣٤,٠%
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٧٧,٩	٧٩,٧	(١,٨)	-٢,٣%
ممتلكات ومعدات	٢٧,٥	٢٦,٤	١,١	٤,٢%
مجموع الموجودات	٣,٥٨١,٧	٣,٧٦٣,١	(١٨١,٤)	-٤,٨%
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٥٨,٧	١٩٣,٥	٦٥,٢	٣٣,٧%
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	١٩٩,٠	١٦١,٣	٣٧,٧	٢٣,٤%
قروض لأجل	١٤٤,٥	١٩٩,٠	(٥٤,٥)	-٢٧,٤%
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٢,٣٧٤,٥	٢,٦٢٣,٦	(٢٤٩,١)	-٩,٥%
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١٠٤,٦	٨٤,٩	١٩,٧	٢٣,٢%
مجموع المطلوبات	٣,٠٨١,٣	٣,٢٦٢,٣	(١٨١,٠)	-٥,٥%
العائد الى مُلاك البنك	٤٩٧,٧	٤٩٨,٦	(٠,٩)	-٠,٢%
حقوق غير مسيطرة	٢,٧	٢,٢	٠,٥	٢٤,٠%
مجموع حقوق الملكية	٥٠٠,٤	٥٠٠,٨	(٠,٤)	-٠,١%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٣,٥٨١,٧	٣,٧٦٣,١	(١٨١,٤)	-٤,٨%

المطلوبات

واصل الهيكل التمويلي للبنك قوته مع التقليل من الاعتماد على الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وظلت ودائع العملاء هي المصدر الرئيسي للتمويل، إذ تمثل ما نسبته ٧٧,١٪ من إجمالي المطلوبات. في حين استمر البنك في تنمية قاعدة عملاء التجزئة لديه، ما زاد من مطلوباته من التجزئة إلى ٨٢٣,٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٧٩١,٥ مليون دينار بحريني)، وانخفض إجمالي ودائع العملاء إلى ٢,٣٧٤,٥ مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٢,٦٢٣,٦ مليون دينار بحريني) بسبب التقليل الكبير للسيولة من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. إن الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراض لأجل يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك. وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغ الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ١٩٩,٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٦١,٣ مليون دينار بحريني) وبلغت قيمة القروض الأجل ١٤٤,٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٩٩,٠ مليون دينار بحريني).

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل إتفاقية بازل ٣ لقياس ملاءة رأس المال منذ يناير ٢٠١٥، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغت حقوق الملكية العائدة لملاك البنك ٤٩٧,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٤٩٨,٦ مليون دينار بحريني). واستمر البنك في المحافظة على معدل ملاءة مريح بنسبة ١٩,٦ في المائة (٢٠١٧: ٢٠,٠ في المائة)، وهو معدل يزيد على الحد الأدنى المقرر من قِبل مصرف البحرين المركزي البالغ ١٤,٠ في المائة للبنوك المحلية الهامة. وحرصت المجموعة على المحافظة على رأس مال قوي لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية من خلال تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

إن نمونا الملحوظ على مر السنوات هو نتيجة لثقافتنا المتواصلة وأدائنا المتفوق ومشاركتنا الواسعة في كل من الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والخدمة الممتازة للعملاء، ما مكّنا من الحفاظ على الزخم الذي بنيناه وتعزيز القيمة للمساهمين على مر السنوات.



تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك») وشركائه التابعة (المشار إليهم معاً «المجموعة»)، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك

الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسئولياتنا المذكورة في بند مسئوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق	أمور التدقيق الرئيسية
إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن هذه التقديرات. تتركز إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي: • لقد قمنا بتقييم: - سياسة مخصصات إضمحلال المجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك معيار الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - أساليب ومنهجية نمذجة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة مقابل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و - فحصنا صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية للنماذج. • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة عليه، والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومدى معقولية افتراضات الإدارة؛ • لقد قمنا بفهم وتقييم الافتراضات الجوهرية للنموذج فيما يتعلق بالتعرضات وكذلك الاستثناءات مع التركيز على: - افتراضات النمذجة الرئيسية المعتمدة من قبل المجموعة؛ و - الأسس والبيانات المستخدمة لتحديد الاستثناءات. • بالنسبة لعينة من التعرضات، لقد قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: - مدى ملائمة التعرضات عند التعثر في السداد واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب ومدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة؛ و - احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	إن عملية تقدير مخصص الإضمحلال للقروض والسلف المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يعد أمراً هاماً ومعقداً. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للأغراض احتساب خسارة الإضمحلال. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من المجموعة ممارسة الاجتهادات الجوهرية باستخدام فرضيات ذاتية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف. نظراً لصعوبة المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومدى أهمية الاجتهادات المطبقة وتعرضات المجموعة للقروض والسلف التي تشكل جزءاً رئيساً من موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تعد مجالاً رئيسياً للتركيز.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تتمة

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف تتمة	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١,٨٩٧ مليون دينار بحريني وبلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها ١٢٤ مليون دينار بحريني، مشتملة على مخصص بمبلغ وقدره ٣٧ مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين ١ و ٢ ومبلغ وقدره ٨٧ مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم الإفصاح عن أسس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة.	• بالنسبة لمعلومات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب خسائرها الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة وتحققنا من الموافقات الداخلية من قبل الإدارة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إرضاء أنفسنا بشأن النموذج العام والافتراضات الجوهرية المستخدمة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، قمنا بمراجعة تقرير التحقق المستقل المعد من قبل الخبير الاستشاري للمجموعة. وعلاوة على ذلك، قمنا بتنفيذ إجراءات للتأكد من كفاءة وموضوعية واستقلالية الخبير الاستشاري للمجموعة؛ و • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بمخصص إضمحلال القروض والسلف كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. كما قمنا بإشراك أخصائيينا الداخليين حيثما كانت تتطلب خبراتهم المختصة. راجع الاجتهادات والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف وإدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات رقم ٤٣ و ٧ و ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨

تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات، إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لذا قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

(ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

(ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية للأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدقي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى الجودر.

إ. ن. د. د. د.

سجل قيد الشريك رقم ٤٥

١٨ فبراير ٢٠١٩

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	إيضاحات	
الموجودات			
٤٦٩,٤٣٦	١٩١,٠٢٨	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤٢٧,١٣٠	٤١٠,٣٨٠	٥	أذونات خزانة
٢٢٣,٨٢٤	٢٣٩,١٧٤	٦	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٧٢,٥٢٨	٧	قروض وسلف العملاء
٧٤٨,٩٨٥	٨٠٠,٢٦٣	٨	أوراق مالية استثمارية
٤٦,٩٥٨	٦٢,٩٣٥	٩	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٧٩,٦٨٠	٧٧,٨٤٩	١٠	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٢٦,٤٣٦	٢٧,٥٤٣	١١	ممتلكات ومعدات
٣,٧٦٣,١٠٠	٣,٥٨١,٧٠٠		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
١٩٣,٤٧٢	٢٥٨,٦٧٦		ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٦١,٣١٤	١٩٨,٩٩٧		اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
١٩٩,٠١٢	١٤٤,٥٤٢	١٢	اقتراضات لأجل
٢,٢٢٣,٥٧٧	٢,٣٧٤,٤٨٠	١٣	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٨٤,٨٩٠	١٠٤,٥٦٦	١٤	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٠٨١,٢٦١		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	١٥	رأس المال
(٩٩٨)	(٢,٥٢١)	١٥	أسهم خزانة
٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨	١٥	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
٤١,٠١٦	٤١,٠١٦	١٥	علاوة إصدار أسهم
٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	١٥	إحتياطي قانوني
٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	١٥	إحتياطي عام
(٨,٣٤٩)	(٢٥,١٠٥)	١٦	تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(٩,٢٧١)	(١١,٧١١)		تعديلات تحويل عملات أجنبية
١٣٤,٦٣٢	١٤٨,٩٦٧		أرباح مبقاة
٣٩,١٦١	٤٤,٦١٧	١٧	توزيعات مقترحة
٤٩٨,٦١٨	٤٩٧,٦٩٠		العائد إلى ملاك البنك
٢,٢١٧	٢,٧٤٩		حقوق غير مسيطرة
٥٠٠,٨٣٥	٥٠٠,٤٣٩		مجموع حقوق الملكية
٣,٧٦٣,١٠٠	٣,٥٨١,٧٠٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

جاسم حسن زينل
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	إيضاحات	
١٣٦,٩٨٣	١٦٥,٨٢٨	أ١٨	دخل الفوائد ودخل مشابه
(٤٦,٠٧٧)	(٥٥,٨٧٨)	ب١٨	مصرفوات الفوائد ومصرفوات مشابهة
٩٠,٩٠٦	١٠٩,٩٥٠		صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
٣١,٠٩٤	٢٨,١٨٧	١٩	دخل الرسوم والعمولات - صافي
١٥,٥٤٠	١٨,٩٢٥	٢٠	دخل آخر
١٣٧,٥٤٠	١٥٧,٠٦٢		مجموع الدخل التشغيلي
(٣٤,٦٥٩)	(٣٦,٤٠٨)		تكاليف الموظفين
(٣,٤٣٥)	(٣,٦٥٤)	١١	استهلاك
(١٥,٩١٤)	(١٧,٦٦٤)		مصرفوات أخرى
(٥٤,٠٠٨)	(٥٧,٧٢٦)		مجموع المصروفات التشغيلية
(٢٨,٩١٢)	(٣٥,٠٤٨)	٧	صافي مخصص للاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة على قروض وسلف العملاء
(٩٨)	(٣١٣)	٨	صافي مخصص للاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الاستثمارات
٥٤,٥٢٢	٦٣,٩٧٥		صافي الدخل التشغيلي
٥,٥١٩	٤,١٤٢	٩	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٠,٠٤١	٦٨,١١٧		الربح للسنة قبل الضرائب
(٨١٠)	(٤٠٨)	٢١	صافي مخصص ضريبي
٥٩,٢٣١	٦٧,٧٠٩		الربح للسنة بعد الضرائب
			العائد إلى:
٥٨,٦٨٥	٦٧,١١٨		ملاك البنك
٥٤٦	٥٩١		حقوق غير مسيطرة
٥٩,٢٣١	٦٧,٧٠٩		
٠,٠٤٨	٠,٠٥٦	٢٢	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
٠,٠٤٥	٠,٠٥٢	٢٢	النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

جاسم حسن زينل
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	إيضاحات	
٥٩,٢٣١	٦٧,٧٠٩		الربح للسنة
			(الخسارة) الدخل الشامل الآخر
			البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:
(٨,٤٦٦)	٦,٤٩٦		القيمة العادلة من خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)
			البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:
			التغير في إحتياطي التحويل:
٢,٢٨٧	(٢,٤٤٠)		تعديلات تحويل عملات أجنبية
			التغير في إحتياطي التحوط:
٢٨٤	٤٤٣	١٦	الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة
			التغير في إحتياطي القيمة العادلة:
١٥,٦٠٣	(٢١,٢٦٦)	١٦	صافي التغير في القيمة العادلة
(٣,٤٢٧)	(٢,٩٣٦)	١٦	صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر
٦,٢٨١	(١٩,٧٠٣)		(الخسارة) الدخل الشامل الآخر للسنة
٦٥,٥١٢	٤٨,٠٠٦		مجموع الدخل الشامل للسنة
			العائد إلى:
٦٤,٩٦٦	٤٧,٤١٥		ملاك البنك
٥٤٦	٥٩١		حقوق غير مسيطرة
٦٥,٥١٢	٤٨,٠٠٦		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إيضاحات	رأس المال ألف دينار بحريني	أسهم خزانة ألف دينار بحريني	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ ألف دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم ألف دينار بحريني	إحتياطي قانوني ألف دينار بحريني	إحتياطي عام ألف دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة ألف دينار بحريني	تعديلات تحويل عمليات أجنبية ألف دينار بحريني	أرباح مبقاة ألف دينار بحريني	توزيعات مقترحة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	١٠٨,١٦٥	(١,٢٠٦)	٨٦,٠٩٨	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	(١٣,٦٦٩)	(١١,٥٥٨)	١٢٢,٨٣٠	٣٣,٦٦٦	٤٧٢,٤٠٩	١,٨٠٦	٤٧٤,٢١٥
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٨,٦٨٥	-	٥٨,٦٨٥	٥٤٦	٥٩,٢٣١
دخل شامل آخر	-	-	-	-	-	-	٥,٣٣٠	٢,٢٨٧	(١,٣٣٦)	-	٦,٢٨١	-	٦,٢٨١
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	٥,٣٣٠	٢,٢٨٧	٥٧,٣٥٩	-	٦٤,٩٦٦	٥٤٦	٦٥,٥١٢
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	-	٦٩٩	-	٦٩٩	-	٦٩٩
التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,١٠٣)	-	(٧,١٠٣)	-	(٧,١٠٣)
أرباح أسهم مدفوعة	١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢,٢٦٦)	(٣٢,٢٦٦)	(١٣٥)	(٣٢,٤٠١)
تبرعات خيرية	١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٤٠٠)	(١,٤٠٠)	-	(١,٤٠٠)
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	٢٠٨	-	١,٠٩٧	-	-	-	-	-	١,٣٠٥	-	١,٣٠٥
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	-	-	-	-	-	-	-	٨	-	٨	-	٨
توزيعات مقترحة	١٧	-	-	-	-	-	-	-	(٣٩,١٦١)	٣٩,١٦١	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٠٨,١٦٥	(٩٩٨)	٨٦,٠٩٨	٤١,٠١٦	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	(٨,٣٤٩)	(٩,٢٧١)	١٣٤,٦٣٢	٣٩,١٦١	٤٩٨,٦١٨	٢,٢١٧	٥٠٠,٨٣٥
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٧,١١٨	-	٦٧,١١٨	٥٩١	٦٧,٧٠٩
خسارة شاملة أخرى	-	-	-	-	-	-	(١٦,٧٥٦)	(٢,٤٤٠)	(٥٠٧)	-	(١٩,٧٠٣)	-	(١٩,٧٠٣)
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(١٦,٧٥٦)	(٢,٤٤٠)	٦٦,٦١١	-	٤٧,٤١٥	٥٩١	٤٨,٠٠٦
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	-	(٥٧٨)	-	(٥٧٨)	-	(٥٧٨)
التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,١٠٣)	-	(٧,١٠٣)	-	(٧,١٠٣)
أرباح أسهم مدفوعة	١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٧,٧٦١)	(٣٧,٧٦١)	(٢١٠)	(٣٧,٩٧١)
تبرعات خيرية	١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٤٠٠)	(١,٤٠٠)	-	(١,٤٠٠)
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	(١,٥٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	(١,٥٢٣)	-	(١,٥٢٣)
التغير في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥١	١٥١
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	-	٢٢	-	٢٢
توزيعات مقترحة	١٧	-	-	-	-	-	-	-	(٤٤,٦١٧)	٤٤,٦١٧	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٠٨,١٦٥	(٢,٥٢١)	٨٦,٠٩٨	٤١,٠١٦	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	(٢٥,١٠٥)	(١١,٧١١)	١٤٨,٩٦٧	٤٤,٦١٧	٤٩٧,٦٩٠	٢,٧٤٩	٥٠٠,٤٣٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	إيضاحات	
			الأنشطة التشغيلية
٦٠,٠٤١	٦٨,١١٧		الربح للسنة قبل الضرائب
			تعديلات للبنود غير النقدية التالية:
			صافي مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بـ:
٢٨,٩١٢	٣٥,٠٤٨	٧	قروض وسلف العملاء
٩٨	٣١٣	٨	أوراق مالية استثمارية
(٥,٥١٩)	(٤,١٤٢)	٩	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٣,٤٣٥	٣,٦٥٤	١١	استهلاك
(٣,٩٦٥)	(٣,٢٤٩)	٢٠	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
١,٤١٢	٧٤٥		مستحقات على اقتراضات لأجل
٨٤,٤١٤	١٠٠,٤٨٦		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية
(٢,٩٥٢)	٤,٦٩٦		ودائع إحتياطي إجباري لدى بنوك مركزية
(٢٥,٤٩٥)	١٦,٧٥٠		أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
١٧,٨٢٤	(٩,١٩٨)		ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٢,٤٢٥)	(٦٦,٩٢٥)		قروض وسلف العملاء
(١٤,٦٢٧)	(٧,٣٤٢)		فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
			الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية
(٦٦,٤٣٩)	٦٥,٢٠٤		ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٢٢,٧٠٢)	٣٧,٦٨٣		إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١٢٩,٨٦٢	(٢٤٩,٠٩٧)		حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٢٩٩	١٥,٦١٥		فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
(١٠٠)	(١٦)		ضريبة دخل مدفوعة
٩٧,٦٥٨	(٩٢,١٤٤)		صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(٢٥٠,١٢٣)	(٤٠٧,٥٤٨)		شراء أوراق مالية استثمارية
٢٧٥,٦٦٨	٣٥٤,٢٠٥		استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية
٥٠٠	(١٤,٦٥٤)	٩	صافي الاستثمار في الشركات الزميلة
٢,٣٩٤	٣,٠٧٤	٩	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(٦٨)	٢٨٨	٩	تغيرات أخرى في استثمار في شركات زميلة
(٥,٦٨٨)	(٤,٧٦١)		شراء ممتلكات ومعدات
٢٢,٦٨٣	(٦٩,٣٩٦)		صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(٣٣,٦٦٦)	(٣٩,١٦١)	١٧	أرباح أسهم وتبرعات خيرية مدفوعة
(٨,٥٠٩)	(٥٥,٢١٥)		اقتراضات لأجل
(٧,١٠٣)	(٧,١٠٣)		دفع فائدة على أوراق رأسمالية قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
١,٣٠٥	(١,٥٢٣)		التغير في أسهم الخزانة
٦٩٩	(٥٧٨)		التغير في الدفع على أساس الأسهم
(٤٧,٢٧٤)	(١٠٣,٥٨٠)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٢,٢٨٧	(٢,٤٤٠)		تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي
٧٥,٣٥٤	(٣٦٧,٥٦٠)		صافي التغيرات في النقد وما في حكمه
٥٣٧,٦٠٤	٦١٢,٩٥٨		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٦١٢,٩٥٨	٣٤٥,٣٩٨	٢٤	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			معلومات إضافية
١٣٨,٣٩٣	١٦٣,٦٥٠		فوائد مستلمة
٤٤,٦٥٤	٤٦,٦١١		فوائد مدفوعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك»)، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة).

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية من خلال شركائه التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٢ أساس الإعداد

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً للأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط بها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط بها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة («المجموعة») وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ٥٥٪ (٢٠١٧: ٥٥٪) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) ٦٠٪ (٢٠١٧: ٦٠٪) من حصة منفعة في إنفيتا الكويت ش.م.ك.ك. والتي تم تأسيسها في دولة الكويت وتقوم بتقديم الأعمال التجارية وعمليات الاستعانة بمصادر خارجية. وكما تمتلك ٧٠٪ (٢٠١٧: لا شيء) حصة ملكية في شركة إنفيتا لإدارة المطالبات، والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وتزاول خدمات إدارة أعمال التأمين.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛

- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و

- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛

- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و

- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصرفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصرفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛

- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛

- إستبعاد فروق التحويل المتركمة المسجلة في حقوق الملكية؛

- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛

- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛

- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و

- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة المباشرة.

٣ السياسات المحاسبية

٣.١ معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار المجموعة للقوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه: تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (صادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل (الإلزامي من اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الإقتراض (الإلزامي من اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩).

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة والنتائج المترتبة من تطبيق المعايير التي لم يتم تطبيقها بعد.

٣.٢ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المتعلق بمعاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترة المحاسبية السنوية المبتدئة من ١ يناير ٢٠١٨، أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة. ومع ذلك، أدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) إلى إفصاحات إضافية.

٣.٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

١. الأثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

٢. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة: بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدَّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدَّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الدَّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختبار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمطلوبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تقيم وتدار وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها، والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي

للدَّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحدد مطلوبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطالوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسمة بالتكلفة المطفأة.

٣. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر.

يتم إستبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلاله أو إلغائه أو انتهائه مدته.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسمة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على:

- سندات الدين الاستثمارية المقاسمة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسمة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حده عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم للاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لفرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة اضمحلال على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم ترد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية تتمة

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

(١) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

(٢) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

(٣) ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

(٤) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة الأولى: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الازمحلل الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة الثانية: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة الأولى والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة عن طريق مخصصات محددة.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (ديّن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٣.٣.

(ط) عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛

- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر الغير مسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباتها في احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الازمحلل بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن «إقتراضات لأجل»، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بغير استبدال مبلغ ثابت لنقد أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة والمشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للازمحلل.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدى لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو السيطرة المشتركة تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تدرج جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

(س) ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للمرافق ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المقتناة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المماثل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مماثل للإرجاع، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف هذه الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإن الالتزام لإعادة الأوراق المالية يتم تسجيلها كبيع قصير الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في «صافي دخل الفوائد».

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفرق التوقيت بين الربح الدفئري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١ والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطه والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل موقع.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة والزيادة الماثلة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مماثل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملقاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من الحقوق وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة غير العائدة إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب التغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أوراق رأسمالية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

تم إثبات الأوراق الرأسمالية الدائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ للمجموعة ضمن حقوق الملكية الميزانية الموحدة ويتم احتساب التوزيع المقابل لتلك الأوراق المالية كفيد مدين في الأرباح المبقة.

(ذ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من الحقوق ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

٣ السياسات المحاسبية تتمة

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(ض) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن «مطلوبات أخرى»، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلوّة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية أي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(أأ) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن «الموجودات الأخرى»، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن «المطلوبات الأخرى» في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وأن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لكي تتمكن من إدارة المخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة.

تم تصميم نموذج محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر: تتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الأسس القائمة على الحدود القصوى لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على مبدأ العلاقة. لم يعد تقييم تطبيق فعالية التحوط باثر رجعي مطلوباً. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ حتى ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

عند بدء علاقة التحوط، تتعهد الإدارة بالتعيين والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط والكيفية التي تتناسب بها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط من علاقة التحوط هي نفس تلك الناتجة عن كمية بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة كما في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(أ) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(آ) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في الأرباح الربح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يضافاً على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أج) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أد) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أه) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة ٢ (وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصادفي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحولات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

١. المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى الحقوق حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

٢. شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من مصرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإيجابي) وأذونات الخزنة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل.

٤,٣ الاجتهادات والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. إن أهم الآراء والتقديرات المعمول بها هي كالآتي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعجلات الخصم ومعجلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لآداء المحفظة؛ و
- استراتيجيتها الإدارية فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم ٣٢.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة). وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير لزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
٢٠,٣٣٤	١٨,٥٩٧	نقد في الصندوق والخزينة
٩٥,٠٨٨	٣٧٠,٥٣٧	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية
٧٥,٦٠٦	٨٠,٣٠٢	ودائع احتياطي إجباري لدى بنوك مركزية
١٩١,٠٢٨	٤٦٩,٤٣٦	

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

٥ أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وعن جمهورية الهند وهي مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها ٤٠٥,٨٠٢ ألف دينار بحريني و٤,٥٧٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤١٨,٠٩٣ ألف دينار بحريني و٩,٠٣٧ ألف دينار بحريني) على التوالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على تلك الأذونات ٠,١٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ وقدره ٠,٣٥١ ألف دينار بحريني).

تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بإجمالي لا شيء دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

١) القروض التجارية والسحوبات على المكشوف

٢٠١٨	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير	٤,٦٢٩	٣٠,٩٣٣	٥٨,٠٢٦	٩٣,٥٨٨
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٨٠	(٨٠)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(٢٠٤)	٢٠٤	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	(٢٠)	(٣٨,٧٢٤)	٣٨,٧٤٤	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	١,٧٦٨	٢٧,٤٥١	١٠,٥١٤	٣٩,٧٣٣
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(٦,٠٨٦)	(٦,٠٨٦)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(١٨,٩٤٩)	(١٨,٩٤٩)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	١,٠٤١	(٥٦٣)	٤٧٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٢٥٣	٢٠,٨٢٥	٨١,٦٨٦	١٠٨,٧٦٤
٢٠١٧				
الرصيد في ١ يناير	٢,٦٢٣	٣٨,٥٩٧	٦٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	١,٦٠٠	(١,٦٠٠)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(٢٠٨)	١٢,٠٩٩	(١١,٨٩١)	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	(١٦)	(٢٥,٠٦٢)	٢٥,٠٧٨	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٦٣٠	٦,٦٨٤	٢٤,٠٥٢	٣١,٣٦٦
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(٤,٦٩٠)	(٤,٦٩٠)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(٤٢,٥٧٥)	(٤٢,٥٧٥)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	٢١٥	٧٢١	٩٣٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤,٦٢٩	٣٠,٩٣٣	٥٨,٠٢٦	٩٣,٥٨٨

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
١٩٥,٠٧٧	١٩٠,٤١٦	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٤٤,٠٩٨	٣٣,٤٠٩	مبالغ أخرى مستحقة من بنوك (حسابات مصرفية وحسابات جارية)
(١)	(١)	محسوم منها: مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٢٣٩,١٧٤	٢٢٣,٨٢٤	

٧ قروض وسلف العملاء

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
١,٣٤٣,٠٥٢	١,٣٣٧,٦٣٧	قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:
٥٥٣,٥٣٩	٥١٥,٣٤١	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
١,٨٩٦,٥١١	١,٨٥٢,٩٧٨	قروض استهلاكية
(١٢٤,٠٦٣)	(١١٢,٣٢٧)	محسوم منها: مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة
١,٧٧٢,٥٢٨	١,٧٤٠,٦٥١	

٢) قروض استهلاكية

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٨			
الرصيد في ١ يناير	٤,١٥٢	٦,٣٥١	٨,٢٣٦
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:			
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٩٨٦	(٩٨٦)	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(٥٩)	٥٩	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(١)	(١٠٣)	١٠٤
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	(٦٤٥)	٢,٣٩٣
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(٩٩٢)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(٤,٨٤١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥,٠٧٨	٤,٦٧٦	١٥,٢٩٩
٢٠١٧			
الرصيد في ١ يناير	٢,٩٥١	٥,٠٨٥	٨,٠٣٦
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:			
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٤٤٠	(٤٤٠)	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(٣٨)	٣٨	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٧٩٩	١,٦٦٨	٢,٣٧٩
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(١,١٤٣)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(٢,٣٢٢)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	-	٤٧٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤,١٥٢	٦,٣٥١	٨,٢٣٦

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد إستحقاقها والمضمحلة بالكامل ١٥,٩٠٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٥,٠٤٩ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعالجة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٥٩,٨١٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٥,٧١٢ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ٩٨,٦٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٠٨,٥٢٥ ألف دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المراجعة والتمويل بالإجارة.

٨ أوراق مالية استثمارية

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة			
سندات حكومية	٢٧٥,٦٧٨	٢٠,١٦٤	٢٩٥,٨٤٢
سندات أخرى	٣١١,٢٣٨	-	٣١١,٩١٥
أسهم حقوق الملكية	٣٨,٢٦٤	-	٣٨,٢٦٤
	٦٧٧	٢٠,١٦٤	٦٩٦,٠٢١
استثمارات غير مسعرة			
سندات حكومية	-	-	١٢٥,٦٧٢
سندات أخرى	٧٥	-	٧٥
أسهم حقوق الملكية	-	٢٨,١٦٦	٢٨,١٦٦
صناديق مدارة	-	-	٨١٩
	٨٩٤	٢٨,١٦٦	٢٩,٠٤١
١٠٥,٤٥٨	١٠٥,٤٥٨	-	٢١٠,٩١٧
٧٣٥	٦٩	٥٨٤	١,٠٧٨
٢٩,٤٥٧	-	٢٩,٤٥٧	٥٨,٩٢٧
١,١٩٦	-	-	١,١٩٦
١٣٦,٨٤٦	١٠٥,٥٢٧	٣٠,٠٤١	٢٧٢,٤١٤
٧٤٩,٦٠٤	١١٨,٩٢٧	٦٢٦,٢١٥	١,٤٩٤
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات	(٤٨٥)	(٥)	(٤٩٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٥٧١	٦٥٢,٨٦١	١٤٥,٨٣١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١,٥٧١	٦٥٢,٨٦١	١٤٥,٨٣١

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي ٢٨٦,١٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٢٩,٧٢٦ ألف دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ٧٢,٦٦٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٧٩,٤٨١ ألف دينار بحريني).

٨ أوراق مالية استثمارية تتمة

إن التغيرات في مخصص اضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأوراق المالية الاستثمارية هي كالتالي:

٢٠١٨	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة أئتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة أئتمانياً*	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المجموع ألف دينار بحريني
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
الرصيد في ١ يناير	٨٧	٥٣٢	-	٦١٩
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٨١	(٨١)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة أئتمانياً	(١٧)	١٧	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٨	٣٠٥	-	٣١٣
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(١٠)	(١٩٩)	-	(٢٠٩)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	(٢٣٣)	-	(٢٣٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٤٩	٣٤١	-	٤٩٠
٢٠١٧				
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
الرصيد في ١ يناير	١٦٤	٤٤٥	-	٦٠٩
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٩٢	(٩٢)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة أئتمانياً	(٤٤)	٤٤	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(٨٧)	١٨٥	-	٩٨
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(٣٨)	(٥٠)	-	(٨٨)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٨٧	٥٣٢	-	٦١٩

لم يتم إثبات مخصص الخسارة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* يتضمن الجدول أعلاه على الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة بمبلغ وقدره ٥ آلاف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤ آلاف دينار بحريني).

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة ٣,٠٣٪ (٢٠١٧: ٣,٠٣٪) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويل والاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٧: ٥٠٪) حصة ملكية في سكا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في مملكة البحرين وتزاول أعمال التمويل العقاري الإسلامي، وهي تحت التصفية.

لدى المجموعة ٢٢٪ (٢٠١٧: ٢٢٪) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة ٤٠٪ (٢٠١٧: ٤٠٪) حصة ملكية في شركة بي بي كي جيوجيت للوساطة المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة تم تأسيسها في دولة الكويت.

لدى المجموعة ٢٤,٢٧٪ (٢٠١٧: ٢٤,٢٧٪) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٧: ٥٠٪) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة في العقارات.

٢٠١٨	٢٠١٧	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القيمة المدرجة للاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة			
في ١ يناير	٤٦,٩٥٨	٤٣,٩٢٣	-
اقتناءات خلال السنة	١٥,٢٠٤	-	-
حصة البنك في الأرباح	٤,١٤٢	٥,٥١٩	-
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	(٣,٠٧٤)	(٢,٣٩٤)	-
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ١٦)	٥٤٣	٣٤٢	-
تغير في تعديلات صرف العملات الأجنبية	(٢٨٨)	٦٨	-
توزيع رأس المال	(٥٥٠)	(٥٠٠)	-
في ٣١ ديسمبر	٦٢,٩٣٥	٤٦,٩٥٨	-

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٢٩,٤٥٨	٢٣,١١٦	ذمم مدينة
١٣,٣٧٣	١٥,٥٥١	فوائد مستحقة القبض
٩,٤٣٩	١٣,٥٣٠	ضمان معلق للبيع
٧,٧١٤	١١,٢٦٨	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٧)
١,٦٧٧	١,٢٠٦	مصرفات مدفوعة مقدماً
١,٦٣١	١,٠٩٢	موجود ضريبي مؤجل (إيضاح ٢١)
١٦,٣٨٨	١٢,٠٨٦	أخرى
٧٩,٦٨٠	٧٧,٨٤٩	

١١ ممتلكات ومعدات

المجموع ألف دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دينار بحريني	أثاث ومعدات ألف دينار بحريني	عقارات ومباني ألف دينار بحريني	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	
٢٧,٥٤٣	٢٢٥	٦,٥٧٠	١١,٨٩٩	٨,٨٤٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٦,٤٣٦	١,١٠٤	٥,٣١٠	١١,١٧٣	٨,٨٤٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بلغ مخصص الإستهلاك للسنة ٣,٦٥٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٣,٤٣٥ ألف دينار بحريني).

١٢ اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشمل على الآتي:

سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
ليبور + ١,٧٥٪	٢٠١٨	—	٤٨,٢١٢
٣,٥٠٪	٢٠٢٠	١٤٤,٥٤٢	١٥٠,٨٠٠
		١٤٤,٥٤٢	١٩٩,٠١٢

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
١,٢٥٩,٤١٩	١,٣٩٢,٦٢٣	ودائع لأجل
٥٧١,٣١٨	٥٣٣,٥٨٨	حسابات توفير
٤٨٤,٧٠٤	٦٢٨,٣٨٩	حسابات جارية
٥٩,٠٣٩	٦٩,٩٧٧	حسابات أخرى
٢,٣٧٤,٤٨٠	٢,٦٢٣,٥٧٧	

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
٣٧,٥٥٩	٣٨,١٨٢	مصرفات مستحقة
٢٤,٠٩٥	١٤,٨٢٨	فوائد مستحقة الدفع
١٤,٢٤٩	١٤,٨١٥	ذمم دائنة
٩٨٦	١,٤٠٨	مخصص للاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة*
٤,٨٠١	٦,٣٣٩	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٧)
٢٢,٨٧٦	٩,٠١٨	أخرى
١٠٤,٥٦٦	٨٤,٨٩٠	

* تمثل هذه مخصص الاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الصادرة كما في ٣١ ديسمبر.

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
		حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
١١٨,٨٨٢	١٠٢,٩٦٥	موجودات متداولة وغير متداولة
(٥٥,٩٤٧)	(٥٦,٠٠٧)	مطلوبات متداولة وغير متداولة
٦٢,٩٣٥	٤٦,٩٥٨	صافي الموجودات
		حصة المجموعة من إيرادات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
١٢,٥٥٥	١١,٦٥٠	الإيرادات

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهريه. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
٢٤,٩٨٧	٢٣,٥٦٩	صافي دخل الفوائد
٧,٢١٢	٦,٤٩٧	إجمالي ربح مبيعات السيارات
١٣,٠٨٧	١١,٨٠٥	دخل تشغيلي آخر
٤٥,٢٨٦	٤١,٨٧١	مجموع الدخل التشغيلي
(٢١,٠٦٣)	(١٩,٠٨١)	مصرفات تشغيلية
(٢,٧٧٣)	(٣,٥٦٨)	مصرفات أخرى
٢١,٤٥٠	١٩,٢٢٢	الربح للسنة
٤,٩٤٠	٤,٤٢٧	حصة المجموعة في الأرباح للسنة

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
		الموجودات
٤,٧٢٥	٢,٨٦٨	نقد وأرصدة لدى بنوك
٣٠٤,٩١٣	٢٩٠,٦٠٦	قروض وسلف العملاء
٢٨,٩٨١	٣٨,١٩٦	المخزون
٥٢,٠٥٧	٤٧,٩١١	موجودات أخرى
٣٩٠,٦٧٦	٣٧٩,٥٨١	مجموع الموجودات
		المطلوبات
٩٥٩	١,٥٩٨	سحوبات على المكشوف من البنك
١٩,٤٥٢	١٨,٤٨٣	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
١٨٤,١١٨	١٨٤,٣٤٤	قروض لأجل تابعة للبنك
٣٩,٩٥٣	٣٩,٨٨٢	سندات صادرة
٢٤٤,٤٨٢	٢٤٤,٣٠٧	مجموع المطلوبات
(٩١٠)	(٦٧٩)	إحتياطي التبرعات الخيرية
١٤٥,٢٨٤	١٣٤,٥٩٥	حقوق الملكية
٢٣,٠٣	٢٣,٠٣	نسبة حصة ملكية المجموعة
٣٣,٤٥٩	٣٠,٩٩٧	

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: نفسه).

إن القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية هو ٢٨,٩٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٥,٩٥٧ ألف دينار بحريني) مقارنةً بقيمتها المدرجة البالغة ٣٣,٤٥٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣٠,٩٩٧ ألف دينار بحريني).

١٥ حقوق الملكية

(١) رأس المال

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		المصريح به
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
		الصادر والمدفوع بالكامل
١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم (٢٠١٧: ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم) بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم

(٢) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ٦,٢١٣,٦٤١ (٢٠١٧: ٢,٧٧٤,٥٦٢) سهم من أسهمه الخاصة.

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(٩٩٨)	(٢,٥٦١)	المقابل المدفوع

(٣) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٤) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (إيضاح ٤٠).

(٥) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره ٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٨ آلاف دينار بحريني) إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد من قبل المساهمين. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والتي تزيد عن ١٠ سنوات إلى حقوق الملكية، ولكنها ستكون متاحة إلى المساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

(٦) أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

خلال سنة ٢٠١٦، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ بقيمة إجمالية قدرها ٨٦,٠٩٨ ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل ٣. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل ٨,٢٥٪ سنوياً. يتم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الكوبون المقابل لتلك الأوراق المالية كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة خلال سنة ٢٠١٦. ليس لدى حاملي الأوراق الرأسمالية الحق بالمطالبة بكوبون هذه الأوراق ولا يتم اعتبار هذه الحالة على أنها حالة تعثر في السداد.

(٧) إحتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة لم يقيم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي القانوني (٢٠١٧: لا شيء) حيث بلغ الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٨) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٦ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٣,٦٠٩)	(٨,٥٧٣)	في ١ يناير
١,٣٢٥	٥٠٧	محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية
(٣,٥٢٥)	(٣,٢٤٩)	محول إلى الأرباح أو الخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية
٩٨	٣١٣	محول إلى الأرباح أو الخسائر عند الاضمحلال
٧,١٣٨	(١٤,٧٧٠)	تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة
	(٢٥,٧٧٢)	في ٣١ ديسمبر
		تحوطات التدفق النقدي
(٦٠)	٢٢٤	في ١ يناير
(٥٨)	(١٠٠)	تغير في القيم العادلة غير المحققة
٣٤٢	٥٤٣	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ٩)
٢٢٤	٦٦٧	في ٣١ ديسمبر
(٨,٣٤٩)	(٢٥,١٠٥)	

١٧ توزيعات مقترحة

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٣٧,٧٦١	٤٣,٠١٧	أرباح أسهم نقدية
١,٤٠٠	١,٦٠٠	تبرعات خيرية
٣٩,١٦١	٤٤,٦١٧	

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٠,٠٤٠ دينار بحريني للسهم (٢٠١٧: ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم) بعد حسم أسهم الخزانة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٧: بواقع ٠,٠٣٠ دينار بحريني للسهم).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلانه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين الذي سيعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩. كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٨ صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		أ) دخل الفوائد ودخل مشابه
٩٤,٠٣٠	١٠٧,٦٩١	قروض وسلف العملاء
٢٥,٣٤٩	٣٣,٤٥٥	أوراق مالية استثمارية
١٠,٩٤٣	١٦,٠٣٢	أذونات خزانة
٦,٦٦١	٨,٦٥٠	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٣٦,٩٨٣	١٦٥,٨٢٨	
		ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
	(٣٩,٥٧٧)	ودائع العملاء
	(١٦,٣٠١)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
	(٥٥,٨٧٨)	
	١٠٩,٩٥٠	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

١٩ دخل الرسوم والعمولات - صافي

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٤٩,٢٥٣	٤٩,١٦١	دخل الرسوم والعمولات
(١٨,١٥٩)	(٢٠,٩٧٤)	مصرفات الرسوم والعمولات
٣١,٠٩٤	٢٨,١٨٧	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ٧٠ ألف دينار بحريني فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الائتمانية الأخرى (٢٠١٧: ٤٢ ألف دينار بحريني).

٢٠ دخل آخر

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٣,٨٢٨	٦,٢١٦	دخل أرباح أسهم
٥,٢١٤	٥,٣٠٢	مكسب من تحويل عملات أجنبية
٣,٩٦٥	٣,٢٤٩	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
٢,٥٣٣	٤,١٥٨	أخرى
١٥,٥٤٠	١٨,٩٢٥	

٢١ الضرائب

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		القائمة الموحدة للمركز المالي
١,٦٣١	١,٠٩٢	موجود ضريبي موجب (إيضاح ١٠)
		القائمة الموحدة للخسائر
٩٤	-	مصرف ضريبي حالي على العمليات الأجنبية
٧١٦	٤٠٨	مصرف ضريبي موجب على العمليات الأجنبية
٨١٠	٤٠٨	

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويكون قادراً على استرجاع فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل لتلك الموجودات الضريبية التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة للوحدات إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. إن معدل الضريبة الفعلي للسنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هو ٢٨,٤٣٪ (٢٠١٧: ٢٦,٤٣٪). في السنة الحالية، تدفع الضريبة حسب الحد الأدنى للضريبة البديلة، بموجب المادة ١١٥ من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١.

٢٢ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها من التحويل إلى الأسهم العادية.

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٥٨,٦٨٥	٦٧,١١٨	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك (ألف دينار بحريني)
(٧,١٠٣)	(٧,١٠٣)	(محسوم منها): التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ (ألف دينار بحريني)
٥١,٥٨٢	٦٠,٠١٥	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك (ألف دينار بحريني)
١,٠٧٧,٨٠٩,٤٣٤	١,٠٧٦,٦٧٦,٥٥٦	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزينة القائمة خلال السنة
٠,٠٤٨	٠,٠٥٦	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
١,٢٩٣,٠٥٣,٢١٤	١,٢٩١,٩٢٠,٣٣٦	المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض
٠,٠٤٥	٠,٠٥٢	النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

٢٣ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تشمل بشكل رئيسي تقديم خدمات في أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٣ القطاعات التشغيلية تتمة

معلومات القطاعات تتمة

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١٦٥,٨٢٨	٥٠,٧٢١	٤١,٤٢٠	٤١,٤١٧	٣٢,٢٧٠	دخل الفوائد
(٥٥,٨٧٨)	(٢٨,٦٦٠)	(١٢,٦٨٦)	(١٠,٨٩٦)	(٣,٦٣٦)	مصروفات الفوائد
–	٦,٦٣٠	(٧,٨٤٣)	(٢,١٣٥)	٣,٣٤٨	سعر تحويل الأموال الداخلية
١٠٩,٩٥٠	٢٨,٦٩١	٢٠,٨٩١	٢٨,٣٨٦	٣١,٩٨٢	صافي دخل الفوائد
٤٧,١١٢	١٧,٢١١	٥,١٩٧	٣,٤٨١	٢١,٢٢٣	دخل تشغيلي آخر
١٥٧,٠٦٢	٤٥,٩٠٢	٢٦,٠٨٨	٣١,٨٦٧	٥٣,٢٠٥	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٣٥,٠٤٨)	–	(٨,٩٤٣)	(٢٦,٤٣٣)	٣٢٨	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
(٣١٣)	(٣١٣)	–	–	–	صافي مخصص اضمحلال الاستثمارات
٦٣,٥٦٧	٤٤,٧٩٤	١,٧٧٩	(٩,١٩٧)	٢٦,١٩١	نتيجة القطاع
٤,١٤٢	(٣٢٤)	–	–	٤,٤٦٦	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٧,٧٠٩					الربح للسنة
(٥٩١)					الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٦٧,١١٨					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٤٧٢,٩٤٣	١,١٧٥,٩١٨	٩٩٢,٦٦٩	٦٦١,٢٩٦	٦٤٣,٠٦٠	موجودات القطاع
٦٢,٩٣٥	٢٥,٠٠١	–	–	٣٧,٩٣٤	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٥,٨٢٢					موجودات مشتركة
٣,٥٨١,٧٠٠					مجموع الموجودات
٣,٠٢٢,٤٩٤	٦٩٣,٢٤٦	٨٠٣,٣٣٩	٧٠٢,١٤١	٨٢٣,٧٦٨	مطلوبات القطاع
٥٨,٧٦٧					مطلوبات مشتركة
٣,٠٨١,٢٦١					مجموع المطلوبات

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١٣٦,٩٨٣	٣٨,٤١٧	٣٢,٣٧٩	٣٧,١٠٧	٢٩,٠٨٠	دخل الفوائد
(٤٦,٠٧٧)	(٢٣,٨٧٧)	(٨,٩٣٧)	(١٠,٠٩٤)	(٣,١٥٩)	مصروفات الفوائد
–	٩,٥٦٨	(٦,١٦٧)	(١,٦٨٦)	(١,٧١٥)	سعر تحويل الأموال الداخلية
٩٠,٩٠٦	٢٤,٠٩٨	١٧,٢٧٥	٢٥,٣٢٧	٢٤,٢٠٦	صافي دخل الفوائد
٤٦,٦٣٤	١٣,٣٧٠	٥,٦١٩	٤,٣٩٩	٢٣,٢٤٦	دخل تشغيلي آخر
١٣٧,٥٤٠	٣٧,٤٦٨	٢٢,٨٩٤	٢٩,٧٢٦	٤٧,٤٥٢	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٢٨,٩١٢)	–	(٥,٧٤١)	(١٨,٠٨٩)	(٥,٠٨٢)	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
(٩٨)	(٩٨)	–	–	–	صافي مخصص اضمحلال الاستثمارات
٥٣,٧١٢	٣٦,٩٧٦	١,٩٨٧	(٢,٣٤٤)	١٧,٠٩٣	نتيجة القطاع
٥,٥١٩	٧١	–	–	٥,٤٤٨	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٩,٢٣١					الربح للسنة
(٥٤٦)					الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٥٨,٦٨٥					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٦٣٣,١٨٥	١,١٥٢,٥٩٤	١,٢٥٠,٢٢٢	٦٨١,٤٦٣	٥٨٨,٩٠٦	موجودات القطاع
٤٦,٩٥٨	١١,٥٨١	–	–	٣٥,٣٧٧	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٢,٩٥٧					موجودات مشتركة
٣,٧٦٣,١٠٠					مجموع الموجودات
٣,٢١٣,٣٦٤	٥٨٤,٢٣٤	٩٨٠,٦٦٧	٨٥٦,٩٥٧	٧٩١,٥٠٦	مطلوبات القطاع
٤٨,٩٠١					مطلوبات مشتركة
٣,٢٦٢,٢٦٥					مجموع المطلوبات

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات، للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧:

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٠٩,٩٥٠	١٤,٩٥٤	٩٤,٩٩٦	صافي دخل الفوائد
٤,١٤٢	(٣٢٤)	٤,٤٦٦	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٧,١١٢	٣,٤٧٣	٤٣,٦٣٩	دخل آخر
١٦١,٢٠٤	١٨,١٠٣	١٤٣,١٠١	
٢٧,٥٤٣	٥,٠٣٠	٢٢,٥١٣	موجودات غير متداولة *

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٩٠,٩٠٦	١٠,٨٦٦	٨٠,٠٤٠	صافي دخل الفوائد
٥,٥١٩	٧١	٥,٤٤٨	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٦,٦٣٤	٣,٥٤٢	٤٣,٠٩٢	دخل آخر
١٤٣,٠٥٩	١٤,٤٧٩	١٢٨,٥٨٠	
٢٦,٤٣٦	٥,٠٥٦	٢١,٣٨٠	موجودات غير متداولة *

* تمثل الموجودات غير المتداولة الممتلكات والمعدات.

٢٤ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
٢٠,٣٣٤	١٨,٥٩٧	نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح ٤)
٩٥,٠٨٨	٣٧٠,٥٣٧	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح ٤)
٢٢٩,٩٧٦	٢٢٣,٨٢٤	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل
٣٤٥,٣٩٨	٦١٢,٩٥٨	

٢٥ معاملات طرف ذي علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بمعاملات تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
			٢٠١٨
-	٢٣,٣١٢	٣,٠٢٠	٢٦,٣٣٢
-	٦٢,٩٣٥	-	٦٢,٩٣٥
١٨٥,٤٤٠	٣,٠٨٢	٦,٨٣٨	١٩٥,٣٦٠
			٢٠١٧
-	٢٤,٨١٢	٣,١٣٢	٢٧,٩٤٤
-	٤٦,٩٥٨	-	٤٦,٩٥٨
٢١٦,٨٤٨	٣,٨٤٨	٨,٠٠٤	٢٢٨,٧٠٠

لم تسجل المجموعة أي مخصص اضمحلال / خسائر ائتمانية متوقعة على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
			٢٠١٨
-	١,٣٧٨	٢٧	١,٤٠٥
٦,١٠٧	٦٣	١٠٢	٦,٢٧٢
-	٤,١٤٢	-	٤,١٤٢
			٢٠١٧
-	٩٩٢	٣٠	١,٠٢٢
٣,٥٦١	٧١	١١٩	٣,٧٥١
-	٥,٥١٩	-	٥,٥١٩

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
١٠,٩٦٩	١١,٢٦٠	مكافآت الموظفين

حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين (راجع إيضاح ٤٠).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٦ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بناءً على الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، إلا في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية التي يوضحها تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١١٥,٤٢٢	-	-	-	١١٥,٤٢٢	-	-	-	٧٥,٦٠٦	١٩١,٠٢٨
أذونات خزانة	٦٢,٥٧٦	١٢٣,٢٩٢	٩٩,١٨٥	١٢٥,٣٢٧	٤١٠,٣٨٠	-	-	-	-	٤١٠,٣٨٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٩٥,٢٢٤	٣٧,٧٣٥	-	٦,٢١٥	٢٣٩,١٧٤	-	-	-	-	٢٣٩,١٧٤
قروض وسلف العملاء	٢٤٧,١٧٦	١٤٣,١٦٨	١٠٨,٩٢٨	١٣٦,٠٣٢	٦٣٥,٣٠٤	٨١٢,٠٣٢	٢٣٦,٢٠٠	٢٩,٠٣١	٥٩,٩٦١	١,٧٧٢,٥٢٨
أوراق مالية استثمارية	٣٣,٦٣٦	٢٤,٧٢٤	٢٩,٦٦٩	١٨,٧٢٩	١٠٦,٧٥٨	٢٩٩,٧٢٥	٢٦٠,٢٦٥	٢٨,٣٢٥	١٠٥,١٩٠	٨٠٠,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٢,٩٣٥	٦٢,٩٣٥
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٦٤,٣١٩	-	-	-	٦٤,٣١٩	١٣,٥٣٠	-	-	-	٧٧,٨٤٩
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٤,٤٧٠	٢٨٠	١,١٥٠	١,٦٤٣	٢٧,٥٤٣
مجموع الموجودات	٧١٨,٣٥٣	٣٢٨,٩١٩	٢٣٧,٧٨٢	٢٨٦,٣٠٣	١,٥٧١,٣٥٧	١,١٤٩,٧٥٧	٤٩٦,٧٤٥	٥٨,٥٠٦	٣٠٥,٣٣٥	٣,٥٨١,٧٠٠
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٥٦,٧٦٣	٧٩,٢٦٧	٢٢,٦٤٦	-	٢٥٨,٦٧٦	-	-	-	-	٢٥٨,٦٧٦
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	١,٩٩٦	-	١,٩٩٦	١٩٧,٠٠١	-	-	-	١٩٨,٩٩٧
اقتراضات لأجل	-	-	-	-	-	١٤٤,٥٤٢	-	-	-	١٤٤,٥٤٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٢٥٨,٥٢٥	٣٤,٩٢٥	٨٧,٦٩٢	٩٩,١٥٦	٤٨٠,٢٩٨	١٦,١٠٢	-	-	١,٨٧٨,٠٨٠	٢,٣٧٤,٤٨٠
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١٠٤,٥٦٦	-	-	-	١٠٤,٥٦٦	-	-	-	-	١٠٤,٥٦٦
مجموع المطلوبات	٥١٩,٨٥٤	١١٤,٩٩٢	١١٢,٣٣٤	٩٩,١٥٦	٨٤٥,٥٣٦	٣٥٧,١٤٥	-	-	-	٣,٠٨١,٢٦١
صافي	١٩٨,٤٩٩	٢١٤,٧٢٧	١٢٥,٤٤٨	١٨٧,١٤٧	٧٢٥,٨٢١	٧٩٢,١١٢	٤٩٦,٧٤٥	٥٨,٥٠٦	(١,٥٧٢,٧٤٥)	٥٠٠,٤٣٩
متراكم	١٩٨,٤٩٩	٤١٣,٢٢٦	٥٣٨,٦٧٤	٧٢٥,٨٢١	-	١,٥١٧,٩٣٣	٢,٠١٤,٦٧٨	٢,٠٧٣,١٨٤	٥٠٠,٤٣٩	-

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٨٩,١٢٧	-	-	-	٣٨٩,١٢٧	-	-	-	٨٠,٣٠٩	٤٦٩,٤٣٦
أذونات خزانة	٤٩,٩٢٩	١٣٥,٧٢٧	١٢٤,١٩٧	١١٧,٢٧٧	٤٢٧,١٣٠	-	-	-	-	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٥,٢٠٥	٣٨,٦١٩	-	-	٢٢٣,٨٢٤	-	-	-	-	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	٢٤٧,٨٧١	١٥٨,٩٩٦	١٢١,٨٢٥	١٦٠,٣٥٨	٦٨٩,٠٠٠	٧٢٩,٧٠٩	٢٣٧,٢٤٧	٤٥,١٠٥	٣٩,٥٤٠	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٢٩,٠٨٥	٢٩,٧٢٧	١٢,١٨٢	٧,٥٤٧	٧٨,٥٤١	٣٠٥,٢٤٨	٢٢٦,٤٤٢	٢٦,٨٩١	١١١,٨٦٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦,٩٥٨	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٧٠,٢٤١	-	-	-	٧٠,٢٤١	٩,٤٣٩	-	-	-	٧٩,٦٨٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٣,١٦٣	٣٠٤	١,٢٥٧	١,٧١٢	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٩٧١,٤٥٨	٣٦٣,٠٦٩	٢٥٨,٢٠٤	٢٨٥,١٨٢	١,٨٧٧,٩١٣	١,٠٦٧,٥٥٩	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	٢٨٠,٣٨٢	٣,٧٦٣,١٠٠
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٦٨,٧٦١	٢٤,٧١١	-	-	١٩٣,٤٧٢	-	-	-	-	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	٤٠,٨٠٤	٤٠,٨٠٤	١٢٠,٥١٠	-	-	-	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	-	-	٤٨,٢١٢	-	٤٨,٢١٢	١٥٠,٨٠٠	-	-	-	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٣٤٤,٧١٠	٧٦,٦١١	٥٦,٨٣٩	٣٥,٤٠٥	٥١٣,٥٦٥	٥٣,٥٥٠	-	-	٢,٠٥٦,٤٦٢	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٨٤,٨٩٠	-	-	-	٨٤,٨٩٠	-	-	-	-	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	٥٩٨,٣٦١	١٠١,٣٢٢	١٠٥,٠٥١	٧٦,٢٠٩	٨٨٠,٩٤٣	٣٢٤,٨٦٠	-	-	٢,٠٥٦,٤٦٢	٣,٢٦٢,٨٦٠
صافي	٣٧٣,٠٩٧	٢٥٦,٧٤٧	١٥٣,١٥٣	٢٠٨,٩٧٣	٩٩٦,٩٧٠	٧٤٢,٦٩٩	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	(١,٧٧٦,٠٨٠)	٥٠٠,٨٣٥
متراكم	٣٧٣,٠٩٧	٢٥٦,٧٤٧	١٥٣,١٥٣	٢٠٨,٩٧٣	٩٩٦,٩٧٠	٧٤٢,٦٩٩	٢,٠١٤,٦٧٨	٢,٠٧٣,١٨٤	٥٠٠,٤٣٩	-

٢٧ مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. إن استخدام المشتقات المالية تحكمه سياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. إن القيم الاعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الاعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	٤٦٨	٤٥٨	١٢٥,٧٧٣
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	١٠,٨٠٠	٤,٣٤٣	٥٨٦,٨٠٤
	١١,٢٦٨	٤,٨٠١	٧١٢,٥٧٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الاعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٤٧	٦٤٧	١٠٤,١٦١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٧,٤٦٧	٥,٩٩٢	٥٣٥,١٧٠
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	١٠٠	—	٤٩,٠١٠
	٧,٧١٤	٦,٦٣٩	٦٨١,٣٤١

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملة مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازنة مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. تشمل هذه الفئة أيضاً المشتقات المالية التي لا تستوفي متطلبات التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر بإدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة مشتقات مالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والصناديق المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، إن المصادر الرئيسية لعدم الفعالية هي عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما ينتج عنه تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	أقل من شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية					
٣١ ديسمبر ٢٠١٨					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	٣,٧٧٠	—	١٤,٤٠١	٢٥٥,٥٠٠	٣١٣,١٣٣
متوسط سعر الفائدة الثابت	٣%	٠%	٥%	٥%	٦%
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	—	٤٧١	١٥,٠٨٠	٢٥٠,٣٨٧	٢٦٩,٢٢٢
متوسط سعر الفائدة الثابت	٠%	٣%	٣%	٥%	٥%

تم تضمين أداة التحوط ضمن بند الفوائد المستحقة القبض والموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٧ مشتقات مالية تتمة

تحوطات القيمة العادلة تتمة

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٨		٢٠١٧	
القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المتضمنة في بند التحوط ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المتضمنة في بند التحوط ألف دينار بحريني
٥٧٤,٣٥٥	(٧,٩٦٤)	٥٢١,٣١٦	(٤,٠٤٧)
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)			

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة بمبلغ وقدره ١,٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧): صافي خسارة بمبلغ وقدره ٠,٥ ألف دينار بحريني، والذي يمثل خسارة ناتجة عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب الناتج من بنود التحوط العائدة إلى مخاطر التحوط ٢٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧): خسارة بمبلغ وقدره ١٩٠ ألف دينار بحريني).

تحوطات التدفقات النقدية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تحتفظ المجموعة بالأدوات التالية للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية:

مقايضات سعر الفائدة	من ١ إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	٤٩,٠١٠	—
متوسط سعر الفائدة الثابت	٣%	٠%

تم تضمين أداة التحوط ضمن بند الفوائد المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٨		٢٠١٧	
القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
—	—	٤٩,٠١٠	١٠٠
اقتراضات لأجل			

٢٨ ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة، إلا أنه من المتوقع أن يكون مقدار الخسارة المحتمل الذي لا يمكن تحديده بسهولة، ومن المتوقع أن يكون أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أقل من سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (متضمنة للاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته خاضعة لشروط معينة محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم تضمينها ضمن خطابات الضمان لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة، إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	٢,٣٧٤	١٦,٠٨٢	١٣,٩٠٣	٣٢,٣٥٩
خطابات ضمان	٢٣١,٦٢٥	—	—	٢٣١,٦٢٥
				٢٦٣,٩٨٤
ارتباطات				
ارتباطات قروض لم يتم سحبها	١٢٠,٦٤٩	—	—	١٢٠,٦٤٩
				١٢٠,٦٤٩
				٣٨٤,٦٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	١,٣٠٧	١٧,٤٨١	١٨,٤٦٧	٣٧,٢٥٥
خطابات ضمان	٢٣٠,٦٢٠	—	—	٢٣٠,٦٢٠
				٢٦٧,٨٧٥
ارتباطات				
ارتباطات قروض لم يتم سحبها	١١٧,٦٧٠	—	—	١١٧,٦٧٠
				١١٧,٦٧٠
				٣٨٥,٥٤٥

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سوف يتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في اتفاقيات تأجير تجارية على الممتلكات. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للأنقض كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
٧٨٥	٨١٥	خلال سنة واحدة
١,٧٢٠	١,٩٣٩	بعد سنة واحدة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
٣,٦٠٣	٤,٠٣٩	أكثر من خمس سنوات
٦,١٠٨	٦,٧٩٣	

٢٩ إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بشكل سريع وفعال، عنصراً حاسماً لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوات الخبرة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه المجموعة عدة مخاطر في أنشطتها وعملياتها تشتمل على (١) مخاطر الائتمان؛ (٢) مخاطر السوق (متضمنة على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم)؛ (٣) مخاطر السيولة، (٤) المخاطر القانونية و(٥) المخاطر التشغيلية، كما هو مفصل أدناه.

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول بالكامل عن إدارة المخاطر. بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعة المستوى مسئولة عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

إن قسم إدارة المخاطر والائتمان هو المسئول عن الإشراف على إدارة المخاطر في داخل البنك. كما أنه المسئول عن النظر في خصائص المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن إدخال أو تعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. كما يضع قسم إدارة المخاطر والائتمان الأنظمة والعمليات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أنه المسئول عن إدخال أدوات لإدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات مخاطر الائتمان ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة حدود الائتمان. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار. إن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وبذلك يضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر. وبالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم هذه الوثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر ٢ وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل الأخذ باستخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ و عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية. أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة لهذه المخاطر موضحة في الفقرات التالية.

٣٠ مخاطر الائتمان وتركزها

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركيز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تتمثل في احتمال إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار وتقليل المعاملات مع أطراف محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة، وتنوع أنشطة الإفراض لتفادي تركيزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي والمخاطر الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكल الائتمان ومصدره للسداد.

وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال، قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، تتألف من الأفراد الذين ثبتت جدراتهم بالائتمان والاستثمار ولجنة إدارة المخاطر ولجان المجلس. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات الأعمال والمخاطر المحددة المتعلقة بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمارات وأقسام الخزانة ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطورات تلك الاستراتيجيات.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتؤكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والالتزامات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية لجميع العملاء بعد تقييم دقيق لجدراتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين، واللذان يشكلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة توافيق وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبلند قائمة المركز المالي والمشتقات المالية. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل أثر التقليل من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٤٥٠,٨٣٩	١٧٠,٦٩٤	أرصدة لدى بنوك مركزية
٤٢٧,١٣٠	٤١٠,٣٨٠	أذونات خزانة
٢٢٣,٨٢٤	٢٣٩,١٧٤	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٧٢,٥٢٨	قروض وسلف العملاء
٦٨٣,٩٠	٧٣٣,٠١٤	اوراق مالية استثمارية
٦٦,٩٣٣	٦٢,٠٢١	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٣,٥٩٢,٤٦٧	٣,٣٨٧,٨١١	
٢٦٧,٨٧٥	٢٦٣,٩٨٤	التزامات محتملة
١١٧,٦٧٠	١٢٠,٦٤٩	ارتباطات
٣٨٥,٥٤٥	٣٨٤,١٣٣	
٣,٩٧٨,٠١٢	٣,٧٧٢,٤٤٤	

٣١ تركّز المخاطر

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

٢٠١٧			٢٠١٨			
ارتباطات ائتمانية والالتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والالتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	
٣٤٠,٢٢٠	٢,٧٥٦,٦٧١	٣,٢٢٢,٧٢٨	٣٢٧,٥٤٩	٢,٥٨١,٠١٩	٢,٩٦٨,٤٥٤	دول مجلس التعاون الخليجي
١١	٦,٧٧٦	٣٧,٥٤٧	٢٥٨	١٢,٥٣٨	٤٢,٣٤٠	أمريكا الشمالية
٣,٤٢٨	٣٥١,٤٥٨	٢١٧,٢٠٢	٦,٠٧٣	٣٣٧,٧٥١	٢٥٠,٧٤٠	أوروبا
٤١,٥٥٠	١٣٣,٤٢٠	٢٢٤,٢٦٨	٤٩,٣٠٧	١٣٤,٥٧٤	٢٥٩,٩١٨	آسيا
٣٣٦	١٣,٩٤٠	٦١,٣٥٥	١,٤٤٥	١٥,٣٧٩	٦٠,٢٤٨	أخرى
٣٨٥,٥٤٥	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٧٦٣,١٠٠	٣٨٤,٦٣٢	٣,٠٨١,٢٦١	٣,٥٨١,٧٠٠	
١٨٠,٨٦١	٢٢٦,٨٣٨	٦١٩,٩٢٨	١٨٦,٣٤٩	١٠٢,١٨٧	٦٧٣,٠٠٥	تجاري وصناعي
٢٧,٠١٨	١,٢٤٠,٤٨٧	٦٥٥,٠٦٢	٢٥,٠٢٤	١,٣٤٤,١١٥	٦٩٥,٧٤٩	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٢٨,٨٤٠	٦٢,٣٠٥	٣٩٢,٢٢٥	١٣٥,١٢٠	٦٩,٨٧٢	٣٨٥,٠٩٤	إنشائي وعقاري
٣,٤٨٥	٤٩٨,٣٧٣	١,٣٦٨,٦٢١	١,٤١٣	٣٦٨,٨٤٣	١,٠١٣,٥٤٤	حكومي وقطاع عام
٦٢٤	٩١٤,٥٣١	٤٤١,٨٤٨	٤٢٨	٩٣٤,٢٥٥	٤٩٦,٦٦٢	أفراد
٤٤,٧١٧	٣١٩,٧٣١	٢٨٥,٤١٦	٣٦,٢٩٨	٢٦١,٩٨٩	٣١٧,٦٤٦	أخرى
٣٨٥,٥٤٥	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٧٦٣,١٠٠	٣٨٤,٦٣٢	٣,٠٨١,٢٦١	٣,٥٨١,٧٠٠	

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من ١ إلى ١٠ لعلاقات الائتمان، مع ١ إلى ٨ درجات تدل على أنها منتجة، ٩ و ١٠ متعثرة تماشياً مع توجيهات بازل ٣. الدرجات من ١ إلى ٣ تمثل درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) ومن ٤ إلى ٦ تمثل درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) ومن ٧ إلى ٨ تمثل درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمان عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على ١٩ مستوى من مستويات التصنيف للأدوات الدّين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدّين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من ١ إلى ٧ درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من ٨ إلى ١٦ درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من ١٧ إلى ١٩ درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظه الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

٣٢,١ تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يذكر على وجه التحديد، بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيم المدرجة. بالنسبة للارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملزم بها أو المضمونة، على التوالي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
٢٣٧,٣٤٣	٥,٤٧٣	-	٢٤٢,٨١٦
٦٦٩,٣٦٥	١٥٦,٤٢٣	-	٨٢٥,٧٨٨
٩,٥٥٨	١٢٤,٥٣٠	-	١٣٤,٠٨٨
-	-	١٤٠,٣٦٠	١٤٠,٣٦٠
٩١٦,٢٦٦	٢٨٦,٤٢٦	١٤٠,٣٦٠	١,٣٤٣,٠٥٢
(٦,٢٥٣)	(٢٠,٨٢٥)	(٨١,٦٨٦)	(١٠٨,٧٦٤)
٩١٠,٠١٣	٢٦٥,٦٠١	٥٨,٦٧٤	١,٢٣٤,٢٨٨
٢٠١٧ ديسمبر			
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
١٧٤,٥٥٠	٧٥١	-	١٧٥,٣٠١
٧٢٥,٨١٣	٢٠٢,٩١١	-	٩٢٨,٧٢٤
١٦,٤٦٤	١٢٠,٧٩٥	-	١٣٧,٢٥٩
-	-	٩٦,٣٥٣	٩٦,٣٥٣
٩١٦,٨٢٧	٣٢٤,٤٥٧	٩٦,٣٥٣	١,٣٣٧,٦٣٧
(٤,٦٢٩)	(٣٠,٩٣٣)	(٥٨,٠٢٦)	(٩٣,٥٨٨)
٩١٢,١٩٨	٢٩٣,٥٢٤	٣٨,٣٢٧	١,٢٤٤,٠٤٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
----------------	---	---	---	--------------------------------

سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	١٦٩,٧٩٠	–	–	١٦٩,٧٩٠
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٣٣٩,٢٨٣	١٦١,٤٨٠	–	٤٠٠,٧٦٣
المجموع	٤٠٩,٠٧٣	١٦١,٤٨٠	–	٥٧٠,٥٥٣
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٣)	(٥٣٢)	–	(٦١٥)
صافي القيمة المدرجة	٤٠٨,٩٩٠	١٦٠,٩٤٨	–	٥٦٩,٩٣٨

سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	٦٤,٢٥١	–	–	٦٤,٢٥١
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٤٤٩,٠٤٩	٢٣,٧٢٠	–	٤٧٢,٧٦٩
المجموع	٥١٣,٣٠٠	٢٣,٧٢٠	–	٥٣٧,٠٢٠
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤)	–	–	(٤)
صافي القيمة المدرجة	٥١٣,٢٩٦	٢٣,٧٢٠	–	٥٣٧,٠١٦

ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	١١٢,٥٧٩	–	–	١١٢,٥٧٩
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	١٩٢,٧١٠	٣١,٤٥٩	–	٢٢٤,٢٦٩
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	٦,٨٨٧	٤٠,٤٠٧	–	٤٧,٢٩٤
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)**	–	٦	١,٤٤٧	١,٤٥٣
المجموع	٣١٢,٢٢٦	٧١,٨٧٢	١,٤٤٧	٣٨٥,٥٤٥
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٦٤)	(٨٤٤)	–	(١,٤٠٨)
صافي القيمة المدرجة	٣١١,٦٦٢	٧١,٠٢٨	١,٤٤٧	٣٨٤,١٣٧

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره ٦,١٤٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٤٦٩ ألف دينار بحريني).

** تتضمن هذه التعرضات غير المدرجة في الميزانية بالأساس على ضمانات الأداء.

يوضح الجدول التالي التحليل الائتماني للموجودات المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
سندات الدين الاستثمارية		
درجة عالية (AAA إلى A-)	–	٣,٢٦٦
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)	٧٥٢	–
إجمالي القيمة المدرجة	٧٥٢	٣,٢٦٦

٣٢,٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- للاقتراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- للاقتراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية المتداولة في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

ومن سياسة المجموعة بيع عقاراتها المستحوذة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة عقاراتها المستحوذة للاستخدام التجاري.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
----------------	---	---	---	--------------------------------

٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	٥٢٣,٧٦٨	–	–	٥٢٣,٧٦٨
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	–	٨,٤٠٣	–	٨,٤٠٣
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	–	١٠,٩٣٩	–	١٠,٩٣٩
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	١٠,٤٢٩	١٠,٤٢٩
المجموع	٥٢٣,٧٦٨	١٩,٣٤٢	١٠,٤٢٩	٥٥٣,٥٣٩
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥,٠٧٨)	(٤,٦٧٦)	(٥,٥٤٥)	(١٥,٢٩٩)
صافي القيمة المدرجة	٥١٨,٦٩٠	١٤,٦٦٦	٤,٨٨٤	٥٣٨,٢٤٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	٤٧٨,٨٨٨	–	–	٤٧٨,٨٨٨
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	–	١٢,٥٤٤	–	١٢,٥٤٤
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	–	١٢,٧٣١	–	١٢,٧٣١
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	١١,١٧٨	١١,١٧٨
المجموع	٤٧٨,٨٨٨	٢٥,٢٧٥	١١,١٧٨	٥١٥,٣٤١
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,١٥٢)	(٦,٣٥١)	(٨,٢٣٦)	(١٨,٧٣٩)
صافي القيمة المدرجة	٤٧٤,٧٣٦	١٨,٩٢٤	٢,٩٤٢	٤٩٦,٦٠٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
----------------	---	---	---	--------------------------------

سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	١٤٤,٥٢٦	–	–	١٤٤,٥٢٦
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٣٠٨,٨٣٧	١٣٨,١٣١	–	٤٤٦,٩٦٨
المجموع	٤٥٣,٣٦٣	١٣٨,١٣١	–	٥٩١,٤٩٤
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤٥)	(٣٤٠)	–	(٤٨٥)
صافي القيمة المدرجة	٤٥٣,٢١٨	١٣٧,٧٩١	–	٥٩١,٠٠٩

سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	٧٤,٢٥٤	–	–	٧٤,٢٥٤
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٤٥٨,٥٩٥	١٨,٧٨٩	–	٤٧٧,٣٨٤
المجموع	٥٣٢,٨٤٩	١٨,٧٨٩	–	٥٥١,٦٣٨
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥)	–	–	(٥)
صافي القيمة المدرجة	٥٣٢,٨٤٤	١٨,٧٨٩	–	٥٥١,٦٣٣

ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	١١٢,٩٥٤	–	–	١١٢,٩٥٤
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	١٦٠,٧٢٠	٤٣,١٥٨	–	٢٠٣,٨٧٨
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	٦٣٥	٦١,٢٩٦	–	٦١,٩٣١
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)**	–	–	٥,٨٧٠	٥,٨٧٠
المجموع	٢٧٤,٣٠٩	١٠٤,٤٥٤	٥,٨٧٠	٣٨٤,٦٣٣
مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٢٥)	(٤٦١)	–	(٩٨٦)
صافي القيمة المدرجة	٢٧٣,٧٨٤	١٠٣,٩٩٣	٥,٨٧٠	٣٨٣,٦٤٧

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تتمة

٣٢,٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى تتمة

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
١١,٣٨٣	٩,١٦٥	موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر القروض والسلف:
		- النقدية
١١٦,٧٩٢	٦٠,٩١٦	- إقراض الرهن العقاري
٨٠٦,٩٥٧	٩٧٨,٦٩٤	- الأدوات المالية
٣٤,٦٨٦	٤٢,٤٠٩	- أخرى*
٨,٦٨٤	٨٠,٥٧١	

* تشمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والوثائق العامة وسياسات التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

٣٢,٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقرض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقرض. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة الفعلية والبطالة والنمو الائتماني المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتنفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية، والتصنيفات الخارجية للمخاطر، ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، وقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من ٣٠ يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) إعادة تفاوض الموجودات المالية

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعمل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعمل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة الثانية. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإدارة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ (المضحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقرض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقرض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقرضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد المقرض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛

- تجاوز المقرض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ و

- تصنيف المقرض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد بشكل كبير مع الإجراءات التي تطبيقها المجموعة وذلك لغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنه «متحسن» ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بمجرد تحسنة على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة ٣ هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

(١) احتمالية حدوث التعثر في السداد: (probability of default)؛

(٢) الخسارة في حالة التعثر في السداد: (loss given default)؛ و

(٣) قيمة التعرض عند التعثر في السداد: (exposures at default).

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلا من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات والمعدلات المقدرة للدفع المسبق.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات ما يلي:

١. **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

٢. **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

٣. **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء، إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة، بالنسبة للرتبابط الاقتراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون ٣ سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن ما يلي:

(١)درجات المخاطر الائتمانية؛

(٢)نوع المنتج؛ و

(٣)الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثلة بشكل دقيق.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

(١)بنوك ومؤسسات مالية؛

(٢)حكومية؛ و

(٣)أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين).

٣٣ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة:

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	٤٢,١٥١	٨٣,٨٨٤
قروض استهلاكية	٣,٠٩٩	٥,٨٥٥
	٤٥,٢٥٠	٨٩,٧٣٩

٣٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم عمل الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بأي من أنشطة المتاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٥.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام، مما يعني أن هناك ٪١ إمكانية خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة من قبل النموذج. فيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	١٩٩	١٤٧
سعر الفائدة	٢	٢
	٢٠١	١٤٩

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً للأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الفرضيات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك من قبل مستشار خارجي.

٣٥ مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة للحفاظ على صافي دخل فوائد منتظمة. تراقب المجموعة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / حدود الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات «ماذا لو» للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الإقتصادية لأسهام حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات الصرف الأجنبي لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزينة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على أساس دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، فإن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثني عشر شهراً القادمة بما يقارب ٢٢,٥٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: زيادة بمقدار ١٧,٧٣٨ ألف دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند ٠٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب ٢٢,٤٥٢ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١٦,١١٥ ألف دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نطاق أسعار الفائدة عن مستوياتها الحالية هو الأكثر احتمالاً والذي سوف يعود بالفائدة على البنك.

	معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠+) نقطة أساسية		معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠-) نقطة أساسية	
	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	١٢,٠١٠	١١,٥٥٧	١٢,٠١٠	١١,٥٥٧
دولار أمريكي	١٠,٤٤٨	٥,٤٦٨	١٠,٤٤٨	٤,٢٦٩
دينار كويتي	٩١٩	١,٤٧١	٨٠٣	١,٠٤٧
أخرى	(٨٠٩)	(٧٥٨)	(٨٠٩)	(٧٥٨)
المجموع	٢٢,٥٦٨	١٧,٧٣٨	٢٢,٤٥٢	١٦,١١٥

إن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٤,٦٪ بإجمالي ٢٤,١٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٠,٧٠٢٪، ٣٧,٩٥٥ ألف دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٤,٦٪ بإجمالي ٢٤,١٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٠,٧٠٢٪، ٣٧,٩٥٥ ألف دينار بحريني).

٣٦ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهري غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	٢٠١٧ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	
٨٢,٨٢٥	٦٣,٥٤٠	الدولار الأمريكي
٣,٣٨٧	١٤٧	اليورو
١٢,٦٦٥	٢,٨٦١	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
(٦١٤)	١,٠٣٩	الدينار الكويتي
(١,١٢٧)	٢٨٥	أخرى

بما أن الدينار البحريني و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٤).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعه. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٧ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهام حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة		التأثير على أسهم حقوق الملكية	
	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٪ التغير في المؤشر	المجموع ٢٠١٧ ألف دينار بحريني
بورصة البحرين	١١,٤٦٠	٩,١٦٠	± ١٥٪	١,٣٧٤
أسواق الأوراق المالية الأخرى	٢٦,٨٠٤	٢٦,٠٨٢	± ١٥٪	٣,٩١٢
				٥,٢٨٦

٣٨ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الودائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزنة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

إن من سياسة البنك الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزنة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من وداائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزينة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد عمل تحليل شامل للحالة.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (متضمنة الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٠٩,٧٦١	٤٧,٠٩٣	٧٠,٧٣٢	٣٢,٧١٢	١٥٩	١,٢٠٧	-	-	-	٢٦١,٦٦٤
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	٥٩١	٧٨٣	٣,٩٢٩	٣,٣٢٥	٢٠٨,٥٨٢	-	-	-	٢١٧,٢١٠
اقتراضات لأجل	-	-	٢,٥٥٨	-	٢,٥٥٨	١٤٧,١١٣	-	-	-	١٥٢,٢٢٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٠٤,١٩٣	٢٤٣,٠٤٩	١٦١,٦٧٠	٣٦٦,٧٣٥	٤٤٦,٠٨٦	١٠٠,٧٧٢	٢	-	-	٢,٤٢٢,٥٠٧
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١,٢١٣,٩٥٤	٢٩٠,٧٣٣	٢٣٥,٧٤٣	٤٠٣,٣٧٦	٤٥٢,١٢٨	٤٥٧,٦٧٤	٢	-	-	٣,٠٥٣,٦١٠
خطابات ضمان	٢٣١,٦٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣١,٦٢٥
ارتباطات القروض غير المسحوبة	١٢٠,٦٤٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠,٦٤٩
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٧,١٨٧)	(٤,٦٧٣)	(١٥,٥٥٥)	(٢٢,٦١٣)	(٣٥٩,٣١٨)	(٣٠٣,٩٣٢)	(٥٧,٣٥٣)	(٥٦,٦١٤)	(٨٢٧,٢٤٥)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٧,٢٧٦	٤,٦٩٤	١٦,٢٤٧	٢٣,٩٥٥	٣٦٦,٨٩٦	٣٠٥,٥٩٥	٥٧,٥٠٥	٥٦,٦١٠	٨٣٨,٧٧٨
	-	٨٩	٢١	٦٩٢	١,٣٤٢	٧,٥٧٨	١,٦٦٣	١٥٢	(٤)	١١,٥٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٦٦,١٥٤	١٠٣,٨٨٠	٢٥,١٠٨	٥٩	٤٦	٢٨٢	-	-	-	١٩٥,٥٢٩
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	٥٥٢	٤٩٢	١,٢٣٠	٤٣,١٥٥	١٢٨,٦٥٢	-	-	-	١٧٤,٠٨١
اقتراضات لأجل	-	-	٢,٩٤٧	٤٨,٦٣٧	٢,٦٦٨	١٥٨,٨٢٠	-	-	-	٢١٣,٠٧٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,٢٤٩,٧٤٨	٣٥٤,٢٩٣	٢٩٧,١٠٠	٢٧٧,٦٩٥	٢١٤,٣٠٠	٢٧٢,٦٩٨	٦	-	-	٢,٦٦٥,٨٤٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١,٣١٥,٩٠٢	٤٥٨,٧٢٥	٢٢٥,٦٤٧	٢٣٧,٦٢١	٢٦٠,١٦٩	٥٦٠,٤٥٢	٦	-	-	٣,٢٤٨,٥٢٢
خطابات ضمان	٢٣٠,٦٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣٠,٦٢٠
ارتباطات القروض غير المسحوبة	١١٧,٦٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٧,٦٧٠
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٢,٧٨٩)	(٤,٨٣٩)	(٦٣,٦٣٠)	(٢٠,٨٨٨)	(٣٣٩,١٦٨)	(٢٣٩,١٣٠)	(٥٨,٥٤٦)	(٦٩,٥٩٠)	(٧٩٨,٥٨٠)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٢,٤١١	٤,٢٣١	٦٣,٠٧٦	١٩,٧٠٧	٣٣١,١٩٠	٢٣٣,٥٢١	٥٢,٧٧١	٦٦,٠٥٣	٧٧٢,٦٦٠
	-	(٣٧٨)	(٦٠٨)	(٥٥٤)	(١,١٨١)	(٧,٩٧٨)	(٥,٦٠٩)	(٥,٧٧٥)	(٣,٥٣٧)	(٢٥,٦٢٠)

٣٩ القيم العادية للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادية للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادية المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادية المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى ٣ هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم والنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادية. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تم تغير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة ٥ في المئة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهري في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادية للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادية حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٨٧,١٠٨	-	٧٥	٥٨٧,١٨٣
أسهم حقوق الملكية	٣٨,٢٦٤	٦,٤٧٨	٢١,٦٨٨	٦٦,٤٣٠
صناديق مدارة	-	٨١٩	-	٨١٩
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٤٦٨	-	٤٦٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	١٠,٨٠٠	-	١٠,٨٠٠
	٦٢٥,٣٧٢	١٨,٥٦٥	٢١,٧٦٣	٦٦٥,٧٠٠
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٤٥٨	-	٤٥٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٤,٣٤٣	-	٤,٣٤٣
	-	٤,٨٠١	-	٤,٨٠١

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٣,٥٠٢	-	٦٦٦	٥٦٤,١٦٨
أسهم حقوق الملكية	٣٥,٢٤٢	٦,٧٣٧	٢٢,٧٢٠	٦٤,٦٩٩
صناديق مدارة	-	١,١٩٦	-	١,١٩٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٤٧	-	١٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٧,٤٦٧	-	٧,٤٦٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	١٠٠	-	١٠٠
	٥٩٨,٧٤٤	١٥,٦٤٧	٢٣,٣٨٦	٦٣٧,٧٧٧
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٦٤٧	-	٦٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٥,٩٩٢	-	٥,٩٩٢
	-	٦,٦٣٩	-	٦,٦٣٩

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال فترة إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادية المستوى ٣.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادية للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادية عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

٢٠١٨	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادية ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	١٤٤,٥٤٢	١٤٠,٦١٧	(٣,٩٢٥)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	١٤٥,٨٣١	١٤٤,١٤١	(١,٦٩٠)

٢٠١٧	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادية ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	١٩٩,٠١٢	١٩٣,٩٤١	(٥,٠٧١)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	١١٨,٩٢٣	١١٧,٢٣٣	(١,٦٩٠)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي قيم عادلة ضمن المستوى ١.

إن القيمة العادية للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، فيما عدا تلك المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم

إن المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة هي موضحة في الجدول التالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	ألف دينار بحريني
مصرفات ناتجة من مدفوعات لمعاملات تم تسويتها على أساس الأسهم		
٨١	١,٢٤٢	
(٦٥٩)	(٥٤٣)	

خلال سنة ٢٠١٠، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت للبنك بتعديل خطة خيارات أسهم الموظفين لخيارات الأسهم الممنوحة مسبقاً. تم إلغاء الخطة الحالية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٠. في سنة ٢٠١٤، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي عدله إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥.

وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطه الحوافز الطويلة الأجل. تفاصيل الخطة موضحة أدناه:

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء وما فوق ، مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

ويستخدم البنك أسهم الخزانة الحالية الخاصة به لكلا الخطتين وقد يختار أيضا إصدار أسهم جديدة لتسوية خطة الأسهم في المستقبل. وكان سعر الأسهم الممنوحة مساويا للقيمة السوقية للأسهم البنك في تاريخ المنحة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تم تحويل عدد ١٠,٠٢٨,٤٥٧ سهم (٢٠١٧: ٤,٦٣٦,٩٢٨ سهم) من أسهم الخزانة إلى صندوق مزايا موظفي بنك البحرين والكويت وذلك لتلبية عدد الأسهم المطلوبة للخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

٤١ ملءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٤٠٤,٥٧٣	٤٠٨,٧٨٤
رأس المال الإضافي فئة ١	٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨
رأس المال فئة ٢	٢٩,٧٢٩	٢٩,٥٧٨
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	٥٢٠,٤٠٠	٥٢٤,٤٦٠
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	٢,٣٧٨,٢٨٢	٢,٣٦٦,٢١٢
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	٢٤٢,٢٧٧	٢٢٦,٤٢٥
التعرض الموزون لمخاطر السوق	٣٧,٦١٣	٢٨,٠٥٠
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	٢,٦٥٨,١٧٢	٢,٦٢٠,٦٨٧
ملءة رأس المال (أ / ب * ١٠٠)*	١٩,٥٨%	٢٠,٠١%
الحد الأدنى المطلوب	١٤,٠٠%	١٢,٥٠%

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال، وبأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات عليه على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

بازل ٣ وإدارة رأس المال

اعتمد البنك إطار عمل ملءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ (بازل ٣) وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم ملءة رأس المال لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

٤٢ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٧٩٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٧٩٥ ألف دينار بحريني). بناءً على أفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى للبنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشاء البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، ولحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ مماثلة لعملياتها.

٤٣ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام «الأشخاص الاعتباريين» (الأفراد) بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني كما هو محدد من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

٤٤ نظام اذار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٣% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة ١٧,٢١٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٧,٠٤٤ ألف دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل ١٥,٠٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٤,٩٢٧ ألف دينار بحريني) متضمنة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره ٨,٢٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٦,٠٦٩ ألف دينار بحريني) في سندات صادرة عن مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٤٥ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	١٩١,٠٢٨	١٩١,٠٢٨
أدوات خزانة	-	٤,٥٧٨	-	٤٠٥,٨٠٢	٤١٠,٣٨٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٣٩,١٧٤	٢٣٩,١٧٤
قروض وسلف العملاء	-	-	-	١,٧٧٢,٥٢٨	١,٧٧٢,٥٢٨
أوراق مالية استثمارية	١,٥٧١	٥٨٦,٤٣١	٦٦,٤٣٠	١٤٥,٨٣١	٨٠٠,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٦٢,٩٣٥	٦٢,٩٣٥
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٧٧,٨٤٩	٧٧,٨٤٩
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٧,٥٤٣	٢٧,٥٤٣
مجموع الموجودات	١,٥٧١	٥٩١,٠٠٩	٦٦,٤٣٠	٢,٩٢٢,٦٩٠	٣,٥٨١,٧٠٠
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٥٨,٦٧٦	٢٥٨,٦٧٦
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٩٨,٩٩٧	١٩٨,٩٩٧
اقتراضات لأجل	-	-	-	١٤٤,٥٤٢	١٤٤,٥٤٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٣٧٤,٤٨٠	٢,٣٧٤,٤٨٠
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	١٠٤,٥٦٦	١٠٤,٥٦٦
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٠٨١,٢٦١	٣,٠٨١,٢٦١

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	٤٦٩,٤٣٦	٤٦٩,٤٣٦
أدوات خزانة	-	٩,٠٣٧	-	٤١٨,٠٩٣	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٢٣,٨٢٤	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	-	-	-	١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٤,٤٦٢	٥٦٠,٩٠١	٦٤,٦٩٩	١١٨,٩٢٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٤٦,٩٥٨	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٧٩,٦٨٠	٧٩,٦٨٠
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٦,٤٣٦	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٤,٤٦٢	٥٦٩,٩٣٨	٦٤,٦٩٩	٣,١٢٤,٠٠١	٣,٧٦٣,١٠٠
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٩٣,٤٧٢	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٦١,٣١٤	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	-	-	-	١٩٩,٠١٢	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٦٢٣,٥٧٧	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	٨٤,٨٩٠	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٢٦٢,٢٦٥

١ الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز اتفاقية بازل ٣ على زيادة كمية وتنوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة ١ هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة ١ هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة «أ» من الأدوات التي هي ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة ٢ والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل ٣ عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزون الإحتياطي لاستيعاب الخسارة العالية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) من ١٢ بالمائة إلى ١٢,٥ بالمائة، مقارنة مع ١٠,٥ بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم تحديثاً إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال كانت نسبة ملاءة رأس المال أدنى من ١٢,٥ بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب مصرف البحرين المركزي من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من ١٤ بالمائة بما في ذلك ١,٥ بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

١) مخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. تشكل مخاطر الائتمان ما يقارب ٩٠ بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. لدى البنك بنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم ٢٩ و ٣٠ من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الائتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

٢) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

٣) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ تتمة

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية لملاءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي لملاءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة، باستثناء تلك التي تم تعيينها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية حيث أن الحد الأدنى لرأس المال ١٤ بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من إستراتيجيته لمدة ٣ سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. كما يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من إستراتيجية إدارة رأس المال. يقوم البنك بتقييم الثغرات في الوثيقة الحالية وإيجاد الطرق للمضي قدماً في تطبيق متطلبات مصرف البحرين المركزي لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال الصادرة في سنة ٢٠١٨، تماشياً مع الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك إستراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كاف وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال. يقوم البنك بتقييم الثغرات في الوثيقة الحالية وإيجاد الطرق للمضي قدماً في تطبيق متطلبات مصرف البحرين المركزي لفحص الضغوطات الصادرة في سنة ٢٠١٨، تماشياً مع الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية للانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

الإصلاحات التنظيمية

خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٨، أصدر مصرف البحرين المركزي الأنظمة الخاصة بإدارة مخاطر السيولة ونسبة المديونية مع تاريخ إلزامي لتطبيق خلال سنة ٢٠١٩. سيكون الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل الثابت ونسبة المديونية جزءاً من إطار عمل العنصر الأول.

يقيم البنك الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للتوجيهات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٣ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. للأغراض ملءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي والتجميعي.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها للأغراض ملءة رأس المال:

الشركات التابعة	المقر	الملكية	أساس التوحيد
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪	التوحيد بالكامل
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪	موزونة بالمخاطر
إنفيتا لإدارة المطالبات*	مملكة البحرين	٧٠٪	موزونة بالمخاطر
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.ك.*	دولة الكويت	٦٠٪	موزونة بالمخاطر
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي أس)**	مملكة البحرين	٥٥٪	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	٢٤٪	موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	٣٣٪	موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٢٢٪	موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة			
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٥٠٪	موزونة بالمخاطر
أجيلا كابيتال منجمت المحدودة	المملكة المتحدة	٥٠٪	موزونة بالمخاطر
ماغنوم بارتنز هولدينغ المحدودة	جيرسي	٥٠٪	موزونة بالمخاطر
شركة بي بي كي جيوجيت للوساطة المالية	دولة الكويت	٤٠٪	موزونة بالمخاطر
إفوك هولدينغ جيرسي المحدودة	جيرسي	٢٥٪	موزونة بالمخاطر

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المرجع	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة ألف دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية ألف دينار بحريني	
			الموجودات
	١٩١,٠٢٨	١٩١,٠٢٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
	٤١٠,٣٨٠	٤١٠,٣٨٠	أذونات خزانة
	٢٣٩,١٤٨	٢٣٩,١٤٨	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
	١,٧٧٢,٥٢٨	١,٧٧٢,٥٢٨	قروض وسلف العملاء
أ	٢٩,٧٢٩	٢٩,٧٢٩	من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (١,٢٥) بالمائة للموجودات الموازنة للمخاطر
	١,٧٤٢,٧٩٩	١,٧٤٢,٧٩٩	من ضمنها صافي القروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)
	٨٠٠,٢٦٣	٨٠٠,٢٦٣	أوراق مالية استثمارية
ب	٢٣,٣٦١	—	من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة ١
ج	١١,٣٥٥	—	من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال فئة ٢
	٧٦٥,٥٤٧	—	من ضمنها الإستثمارات الأخرى
	٦٥,٦١٦	٦٢,٩٣٥	إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
د	٨٢٠	٨٢٠	من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية
هـ	٣٤,٠٦١	٣٤,٠٦١	من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية
	٣٠,٧٣٥	٢٨,٠٥٤	من ضمنها الإستثمارات الأخرى
	٧٦,٩٦٢	٧٧,٨٤٩	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
و	١,٠٩٢	١,٠٩٢	من ضمنها الموجودات الضريبية المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة
ز	٣,١٦٧	٣,١٦٧	من ضمنها الموجودات الغير ملموسة
	٧٢,٧٠٣	٧٣,٥٩٠	من ضمنها فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
	٢٧,٢٧٧	٢٧,٥٤٣	ممتلكات ومعدات
	٣,٥٨٣,٢٠٢	٣,٥٨١,٧٠٠	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
	٢٥٨,٦٧٦	٢٥٨,٦٧٦	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
	١٩٨,٩٩٧	١٩٨,٩٩٧	إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
	١٤٤,٥٤٢	١٤٤,٥٤٢	إقتراضات لأجل
	٢,٣٧٧,٧٣٠	٢,٣٧٤,٤٨٠	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
	١٠٣,٨٢٧	١٠٤,٥٦٦	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
	٣,٠٨٣,٧٧٢	٣,٠٨١,٢٦١	مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
	١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	رأس المال
ح	(٢,٥٢١)	(٢,٥٢١)	أسهم خزانة
ط	٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
ي	٤١,٠١٦	٤١,٠١٦	علاوة إصدار أسهم
ك	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	إحتياطي قانوني
ل	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	إحتياطي عام
م	(٢٥,١٠٥)	(٢٥,١٠٥)	تغيرات متراكمة في القيم العادلة
ن	(٢٥,٧٧٢)	(٢٥,٧٧٢)	من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية
س	٦٦٧	٦٦٧	من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية
	(١١,٧١١)	(١١,٧١١)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
ع	(٧٦)	—	من ضمنها يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة
ف	(١١,٦٣٥)	—	من ضمنها يتعلق بالشركة الأم
	١٤٨,٤٤١	١٤٨,٩٦٧	أرباح مبقاة
	٢,٤٦٨	٢,٤٦٨	من ضمنها خيارات أسهم الموظفين
ص	١٤٥,٩٧٣	١٤٦,٤٩٩	من ضمنها الأرباح المبقاة
ق	٤٤,٦١٧	٤٤,٦١٧	توزيعات مقترحة
	٤٩٧,١٦٤	٤٩٧,٦٩٠	العائد إلى ملاك البنك
	٢,٢٦٦	٢,٧٤٩	حقوق غير مسيطرة
	٤٩٩,٤٣٠	٥٠٠,٤٣٩	مجموع حقوق الملكية
	٣,٥٨٣,٢٠٢	٣,٥٨١,٧٠٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد تتمة

المؤسسات القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات	مجموع أسهم حقوق الملكية
شركة إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	معالجة الأعمال واسنادها بأطراف خارجية	٤,٤٢٩	٣,٦٩٠

٥ مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة ١ ورأس المال فئة ٢. كما ينقسم رأس المال فئة ١ إلى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة ١ من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك: (١) الإحتياطيات العامة؛ (٢) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (٣) علاوة إصدار أسهم؛ (٤) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (٥) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة ١. يتكون رأس المال الإضافي فئة ١ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١ ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأس المال فئة ٢ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة ٢، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة ١، (د) إحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعويضات المرحلتين ١ و٢، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة ٢. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة ٢ لبنك البحرين والكويت فقط (الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعويضات المرحلتين ١ و٢).

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة ٢ والتي يجب أن تكون كحد أقصى ١,٢٥ بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	مكونات رأس المال التنظيمي ألف دينار بحريني	
			رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والإحتياطيات
ح + ط + ك		١٤٦,٦٦٠	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
ص + ع + ق		١٩٠,٥١٢	الأرباح المبقاة
ل + م + ن + س + ف		٧١,٤٢٢	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)
	-	٤٠٨,٥٩٤	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
			رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية
ز	٦٣٣	٢,٥٣٤	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
س		٦٦٧	إحتياطي تحوط التدفقات النقدية
د		٨٢٠	الإستثمارات في الأسهم الخاصة
			الإستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي هي خارج نطاق التوحيد
			التنظيمي، محسوم منها المراكز الإستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة
ب	٣٣,٣٦١	-	من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)
	٢٣,٩٩٤	٤,٠٢١	مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة ١
		٤٠٤,٥٧٣	رأسمال الأسهم العادية فئة ١

اختياري	نسبة الحد الأدنى	
		مكونات نسبة ملءة رأس المال الموحدة
		رأسمال الأسهم العادية فئة ١
١,٠	٦,٠	رأس المال الإضافي فئة ١
		رأس المال فئة ١
٢,٠	٨,٠	رأس المال فئة ٢
		مجموع رأس المال
		المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
		ملءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		رأس المال فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

اختياري	نسبة الحد الأدنى	
		مكونات نسبة ملءة رأس المال الفردي
		رأسمال الأسهم العادية فئة ١
		رأس المال الإضافي فئة ١
		رأس المال فئة ١
		رأس المال فئة ٢
		مجموع رأس المال
		المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلا من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة ١.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لإقامة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥ آلف دينار بحريني	مكونات رأس المال التنظيمي آلف دينار بحريني	
			رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات
ي		٨٦,٠٩٨	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
		٨٦,٠٩٨	من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة
		٨٦,٠٩٨ -	رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
			رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية
		-	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
		٨٦,٠٩٨ -	رأس المال الإضافي فئة ١
		٤٩٠,٦٧١	رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)
			رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات
		٢٩,٧٢٩	المخصصات
		٢٩,٧٢٩	رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية
			رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية
ج	١١,٣٥٥	-	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي خارج نطاق التوحيد التنظيمي،
	١١,٣٥٥	-	محسوم منها المراكز الاستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأس
			المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)
			مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
		٢٩,٧٢٩	رأس المال فئة ٢
		٥٢٠,٤٠٠	مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)
		٢,٦٥٨,١٧٢	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر
			نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي
		٪١٥,٢٢	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
		٪١٨,٤٦	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
		٪١٩,٥٨	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
			متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة ١
		٪١٠,٥٠	بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك
		٪٢,٥٠	المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
		لا ينطبق	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
		٪١,٥٠	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
		٪١٥,٢٢	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
			رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
			الحدود الدنيا الاعترافية (تختلف عن إتفاقية بازل ٣)
		٪١٠,٥٠	نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي
		٪١٢,٠٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي
		٪١٤,٠٠	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي
			المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)
ب + ج		٣٤,٧١٦	الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى
هـ		٣٤,٠٦١	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
و		١,٠٩٢	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروض المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
			الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢
		٣٨,٣٠٩	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب
أ		٢٩,٧٢٩	الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
			الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد

٦ ملءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية للأعمال البنك. كما يتم التعرف على تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكيف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال الخاصة به ١٥,٩٥ بالمائة (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملءة رأس المال وهو ١٤ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). إن نسبة ملءة رأس المال للمجموعة هي ١٩,٥٨ بالمائة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من ٥ بالمائة من رأسمال المجموعة

نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة ١
١٩,٥٨٪	١٨,٤٦٪
١٩,٥٨٪	١٨,٤٦٪
١٩,٥٨٪	١٨,٤٦٪

مجموعة بنك البحرين والكويت كبردي مكس

٧ مخاطر الإئتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتوزيع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشير إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملية المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات إستثمارية موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة ٧٥ بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة ٧٥ بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى ١٠٠ بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من BB-، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة ١٥٠ بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية (تعرف «إستثمارات جوهريّة» في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن ١٠ بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من ١٥ في المائة (فردى) ٦٠ في المائة (جماعي) من رأسمال البنك («مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال») يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة ٢٥٠ بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة ١٠٠ بالمائة إذا كانت مدرجة بنسبة ١٥٠ بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تشتمل هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري). يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة ٢٠٠ بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة ١٠٠ بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة ٢٠ بالمائة إلى ١,٢٥٠ بالمائة، على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من ١٥ بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة للأغراض ملءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل ٣

تعرضات مخاطر الائتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الائتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحويل الائتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في قائمة المركز المالي.

- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر ائتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الائتمان).

٨ متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر)	الضمانات المالية المؤهلة	مخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر	الموجودات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب (١٤٠ بالمائة ألف دينار بحريني)
٩٣٦,٩٧٧	—	٩٣٦,٩٧٧	٣٣,٧٥٠	٤,٧٢٥
١٢,٤٦٢	—	١٢,٤٦٢	—	—
٤٦٠,٨٨٨	—	٤٦٠,٨٨٨	٢٦٠,٥٠٧	٣٦,٤٧١
١,٥١٠,٨٢٠	١٦,٥٤٣	١,٤٩٤,٢٧٧	١,٢٧٩,٣٧٥	١٧٩,١١٢
٤٤٦,٤١٣	٣٥٦	٤٤٦,٠٥٧	٣٣٤,٥٤٣	٤٦,٨٣٦
٩٠,٣٤٩	٩٦	٩٠,٢٥٣	٦٧,٦٩٠	٩,٤٧٧
٩٧,٦١٨	—	٩٧,٦١٨	١٥٤,٥٧٨	٢١,٦٤١
٦٣,٥٥٨	١٠٢	٦٣,٤٥٦	٦٦,١٨١	٩,٢٦٥
٦٧,١٨٣	—	٦٧,١٨٣	١١٧,٦٩٩	١٦,٤٧٨
٩٢,٢٢٣	—	٩٢,٢٢٣	٦٣,٩٥٩	٨,٩٥٤
٣,٧٧٨,٤٩١	١٧,٠٩٧	٣,٧٦١,٣٩٤	٢,٣٧٨,٢٨٢	٣٣٢,٩٥٩
—	—	—	٣٧,٦١٣	٥,٢٦٦
—	—	—	٢٤٢,٢٧٧	٣٣,٩١٩
٣,٧٧٨,٤٩١	١٧,٠٩٧	٣,٧٦١,٣٩٤	٢,٦٥٨,١٧٢	٣٧٢,١٤٤

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل ١٢٩,٢١٤ ألف دينار بحريني لسنة ٢٠١٨.

٩ مجموع ومتوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع التعرضات الائتمانية	مجموع التعرضات الممولة	مجموع التعرضات غير الممولة	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي
٩٣٦,٤٨٨	٤٨٩	٩٣٦,٧٦٧	٩٦٧,٧٦٧
١٢,٤٦٢	—	١٢,٤٦٢	١٣,٧١٨
٤٢٧,٤٧٣	٢٣,٤١٥	٤٤١,٢٢٢	٤٤١,٢٢٢
١,٣٥٩,٧٧٤	١٥١,٠٤٦	١,٥٦٢,٥٠١	١,٥٦٢,٥٠١
٤٤٦,٤١٣	—	٤٤٦,٤١٣	٤٣٠,٨٨٥
٩٠,٣٤٩	—	٩٠,٣٤٩	٩١,٩١٩
٩٧,٦١٨	—	٩٧,٦١٨	١٠٠,٠٢١
٦٣,٥٥٨	—	٦٣,٥٥٨	٥٣,١٧٤
٦٧,١٨٣	—	٦٧,١٨٣	٦١,٨٩٠
٩٢,٢٢٣	—	٩٢,٢٢٣	٩١,٩٤٧
٣,٦٠٣,٥٤١	١٧٤,٩٥٠	٣,٨١٥,٠٤٤	٣,٨١٥,٠٤٤

تقليل مخاطر الائتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محافظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيل والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

١٠ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	
١٩١,٠٢٨	—	٤,٨١٠	—	—	١٨٦,٢١٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤١٠,٣٨٠	—	٤,٥٧٨	—	—	٤٠٥,٨٠٢	أذونات خزانة
٢٣٩,١٤٩	٦٠	٢٠,٤٤٥	٢٩,٦٥١	٣٢,٨٧٨	١٥٦,١١٥	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٨٠٩,٣٦٠	٣٤,٠٠٠	١٣١,٣٥٧	١٠٥,٤٥٧	٥٢	١,٥٣٨,٤٩٤	قروض وسلف العملاء
٦٢,١١٥	—	—	١٤,٧١٥	—	٤٧,٤٠٠	إستثمارات في شركات زميلة
٨٠٠,٧١١	٢٦,٨٠٩	٩٥,٩٤٨	١٠٢,٠٠٧	٩,٤١٢	٥٦٦,٥٣٥	أوراق مالية استثمارية
٩٠,٧٩٨	—	٤,٨١٦	٧٤٧	—	٨٥,٢٣٥	موجودات أخرى
٣,٦٠٣,٥٤١	٦٠,٨٦٩	٢٦١,٩٥٤	٢٥٢,٥٧٧	٤٢,٣٤٢	٢,٩٨٥,٧٩٩	مجموع التعرضات الممولة
١٧٤,٩٥٠	٣١٤	١٩,٧٦٨	١٤,٠٠٦	١٨٩	١٤٠,٦٧٣	ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٧٧٨,٤٩١	٦١,١٨٣	٢٨١,٧٢٢	٢٦٦,٥٨٣	٤٢,٥٣١	٣,١٢٦,٤٧٢	مجموع مخاطر الائتمان

١١ تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	حكومي وقطاع عام ألف دينار بحريني	إنتاجي وعقاري ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني	
١٩١,٠٢٨	—	—	١٧٠,٦٩٤	—	٢٠,٣٣٤	—	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤١٠,٣٨٠	—	—	٤١٠,٣٨٠	—	—	—	أذونات خزانة
٢٣٩,١٤٩	—	—	—	—	٢٣٩,١٤٩	—	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٨٠٩,٣٦٠	١٤٣,٢١٧	٥٠٦,٩٨٣	٩,٢٧٦	٣٥٥,٥٩٠	٢٢١,٥٨٣	٥٧٢,٧١١	قروض وسلف العملاء
٦٢,١١٥	٤,٦٠٦	—	—	١٤,٣٥٣	٤٣,١٥٦	—	إستثمارات في شركات زميلة
٨٠٠,٧١١	٦٧,٣٠٢	—	٤٢٣,٣٨٤	٢٢,٣٨٨	١٧٥,١٩٣	١١٢,٤٤٤	أوراق مالية استثمارية
٩٠,٧٩٨	٩٠,٧٩٨	—	—	—	—	—	موجودات أخرى
٣,٦٠٣,٥٤١	٣٠٥,٩٢٣	٥٠٦,٩٨٣	١,٠١٣,٧٣٤	٣٩٢,٣٣١	٦٩٩,٤١٥	٦٨٥,١٥٥	مجموع التعرضات الممولة
١٧٤,٩٥٠	١٧,٨٩٦	١٢٦	٢٠٦	٤٠,١١٥	٢٦,٠٥١	٩٠,٥٥٦	ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٧٧٨,٤٩١	٣٢٣,٨١٩	٥٠٧,١٠٩	١,٠١٣,٩٤٠	٤٣٢,٤٤٦	٧٢٥,٤٦٦	٧٧٥,٧١١	مجموع مخاطر الائتمان

١٢ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	من ١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	من ٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	خلال واحد شهر ألف دينار بحريني	
١٩١,٠٢٨	٧٥,٦٠٥	—	—	—	—	—	—	١١٥,٤٢٣	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤١٠,٣٨٠	—	—	—	—	١٢٥,٣٢٧	٩٩,١٨٥	١٢٣,٢٩٢	٦٢,٥٧٦	أذونات خزانة
٢٣٩,١٤٩	—	—	—	—	٦,٢١٥	—	٣٧,٧٣٥	١٩٥,١٩٩	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٨٠٩,٣٦٠	٦١,٢٠٧	٢٩,٦٣٤	٢٤١,١٠٨	٨٢٨,٩٠٥	١٣٨,٨٥٩	١١١,١٩٢	١٤٦,١٤٣	٢٥٢,٣١٢	قروض وسلف العملاء
٦٢,١١٥	٦٢,١١٥	—	—	—	—	—	—	—	إستثمارات في شركات زميلة
٨٠٠,٧١١	١٠٥,١٤٧	٢٨,٣٢٥	٢٦٠,٢٦٦	٣٠٠,٢١٥	١٨,٧٢٩	٢٩,٦٦٩	١٩,٧٨٦	٣٨,٥٧٤	أوراق مالية استثمارية
٩٠,٧٩٨	١,٤٦٣	١,٠٢٤	٢٤٩	٣١,٧٩٢	—	—	—	٥٦,٢٦٩	موجودات أخرى
٣,٦٠٣,٥٤١	٣٠٥,٥٣٧	٥٨,٩٨٣	٥٠١,٦٢٣	١,١٦٠,٩١٢	٢٨٩,١٣٠	٢٤٠,٠٤٦	٣٢٦,٩٥٦	٧٢٠,٣٥٣	مجموع التعرضات الممولة
١٧٤,٩٥٠	٢,٠٢٣	٧٣١	٨,٧٠٩	١٤,٩٧٨	٥٨,١٠٣	٢٥,٤٠٧	٢١,٨٥٣	٤٣,١٤٦	ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٧٧٨,٤٩١	٣٠٧,٥٦٠	٥٩,٧١٤	٥١٠,٣٣٢	١,١٧٥,٨٩٠	٣٤٧,٢٣٣	٢٦٥,٤٥٣	٣٤٨,٨٠٩	٧٦٣,٤٩٩	مجموع مخاطر الائتمان

١٣ قروض مضمحلة ومخصصات

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والمرحلة ٢: الخسائر الائتمانية على مدى العمر غير المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	قروض مضمحلة ألف دينار بحريني	صافي المخصصات المحددة خلال السنة ألف دينار بحريني	مبالغ مشطوبة خلال السنة ألف دينار بحريني
١٧,٠٠٣	٥٥,٧٠٤	١٠٠,٥٢٥	٢,٩٧٦	٣,٠٤٢
٤٢١	٤,٧٩٥	٤,٤٥٦	٣٠٦	—
٦,٥٠١	٩,١١٥	١٩,٣٠٤	١١٢	٩,٤٨٥
—	٨,٨٦٠	١٦,١٨٨	—	—
١٠,٦٤٩	٧,٧٦٧	٨,٢٤٧	٢,٥٢٥	١١,٢٦٣
٢,٢٥٨	٩٩٠	٢,٠٦٩	٥٥٦	—
٣٦,٨٣٢	٨٧,٢٣١	١٥٠,٧٨٩	٦,٤٧٤	٢٣,٧٩٠

المجموع

١٤ التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب الإقليم

دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
—	—	٣,٠٠٧	٤,٠٥٨	—	٨٣,٢٢٧
—	—	—	٦	—	٦١,٦٣٨
—	—	—	١٣	—	٥,٩٢٤
١٤٣,٧٠٥	—	٣,٠٠٧	٤,٠٧٧	—	١٥٠,٧٨٩
(٨٦,١٢٣)	—	—	(١,٠٦٩)	—	(٨٧,٢٣١)
(٣٥,٨١٦)	—	(١٥٠)	(٧٨٥)	(٨١)	(٣٦,٨٣٢)

مجموع القروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والمرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة إئتمانياً

١٥ التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إشباتي وعقاري ألف دينار بحريني	حكومي وقطاع عام ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣,٠٠٧	٦٣,١٩٥	١٢,٦٩٧	—	٢,٣٤٩	١,٩٧٩	—	٨٣,٢٢٧
١,٤٤٩	٣٧,٢٥٢	٣,٩٩٦	١٦,١٨٨	٢,٦٨٩	٦٤	—	٦١,٦٣٨
—	٧٨	٢,٦١١	—	٣,٢٠٩	٢٦	—	٥,٩٢٤
٤,٤٥٦	١٠٠,٥٢٥	١٩,٣٠٤	١٦,١٨٨	٨,٢٤٧	٢,٠٦٩	—	١٥٠,٧٨٩

مجموع قروض مضمحلة وفات موعد استحقاقها

١٦ قروض معاد هيكلتها

ألف دينار بحريني	قروض معاد هيكلتها خلال السنة
٤٥,٢٥٠	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات
٢,٤٢٧	

إن إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه ليست لها أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

١٧ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام «النموذج الداخلي لمخاطر السوق» لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقعة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠١٨:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام)

عالمياً (البحرين والكويت)

١ يناير ٢٠١٨ – ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

فئة الموجودات	الحد ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا ألف دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	٦٤١	١٩٩	٢٦٠	١٢٥	١٧٨
سعر الفائدة	١٥١	٢	٥	٠	١
	٧٩٢	٢٠١	٢٦٢	١٢٧	١٧٩

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقاربة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير – ديسمبر ٢٠١٨ بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

١٧ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة تتمة

فحص الضغوطات

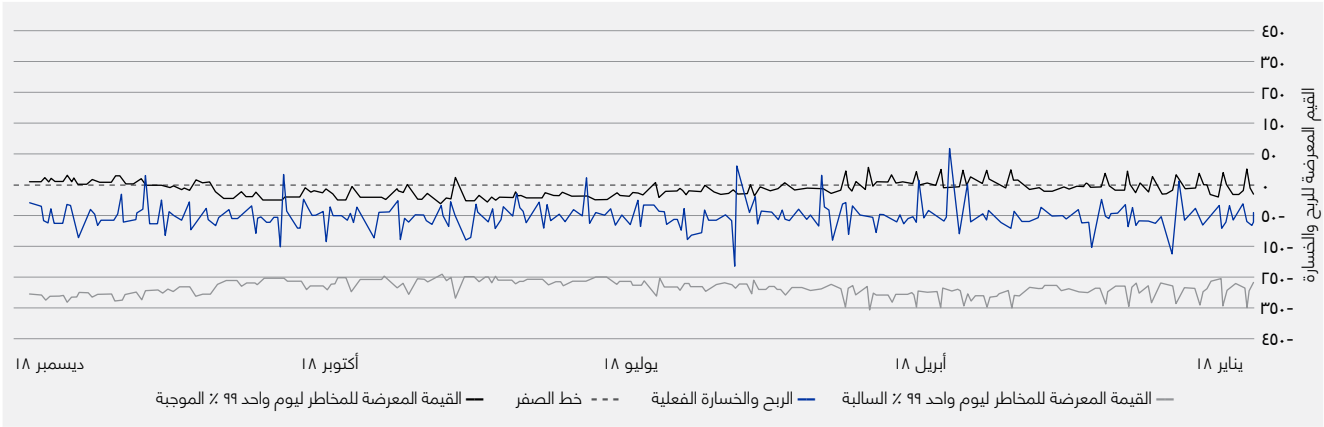
يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة «ماذا لو» مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات «ماذا لو» ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر للمخاطر ألف دينار بحريني
يناير ٢٠١٨	١٩٩
فبراير ٢٠١٨	١٨١
مارس ٢٠١٨	١٨١
أبريل ٢٠١٨	٢٠٤
مايو ٢٠١٨	٢٠٠
يونيو ٢٠١٨	١٩٦
يوليو ٢٠١٨	١٦٣
أغسطس ٢٠١٨	١٢٧
سبتمبر ٢٠١٨	١٤٢
أكتوبر ٢٠١٨	١٥٣
نوفمبر ٢٠١٨	١٩٦
ديسمبر ٢٠١٨	٢٠١

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير - ديسمبر ٢٠١٨



٢١ مكاسب من أدوات الأسهم

ألف دينار بحريني	
-	مكاسب / خسائر محققة في قائمة الأرباح أو الخسائر
(٥٠٧)	مكاسب / خسائر محققة في الأرباح المبقاة
(١٣,٥٢٧)	مكاسب / خسائر غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة ١

١٨ تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو ١٥ بالمائة

ألف دينار بحريني	
٨٤٦,٢٧٣	تعرضات حكومات
٨٤٦,٢٧٣	المجموع

١٩ تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى بنك البحرين والكويت أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٠ مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

ألف دينار بحريني	
٤٢,٩٤١	التداول العام للأسهم
٢٣,٤٨٩	الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة
٦٦,٤٣٠	المجموع
٩,٣٠٠	رأس المال المطلوب

القسم الرابع محاضر الاجتماعات

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي	٩٦
محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية	٩٨

تنوُّع

بالإضافة إلى ٤٨ عاماً من التواجد في البحرين، فإننا نتمتع بتواجد في كل من الكويت والهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة، فضلاً عن شركاتنا التابعة مثل كريدي مكس وإنفيتا.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق فورسيزونز – قاعة المنامة

الوقت: ١٠:٠٠ صباحاً

مملكة البحرين

التاريخ: الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠١٧

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ٢٦ فبراير ٢٠١٧، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٧ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين
 - السيد جاسم حسن زينل
 - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
 - الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة
 - السيد هاني علي المسقطي
 - السيد أشرف عدنان بسيسو
 - السيد ادريس مساعد ادريس
 - السيد يوسف صالح خلف
 - السيد مروان محمد الصالح
 - الدكتور زكريا سلطان العباسي
 - الرئيس التنفيذي للبنك
 - أمين سر المجموعة بالبنك
 - مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
 - مندوب مصرف البحرين المركزي
 - ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
 - ممثل شركة بورصة البحرين
 - ممثل شركة كارفي كمبيوتر شير
 - مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٦١,٥١٦,٨٤٤ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ أي ما تقارب نسبته ٨٠,٨٢٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم.
 - استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:
١. اعتماد محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٧م.
- بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

٢. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمال والإنجازات للبنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم إنجازات البنك خلال عام ٢٠١٧ ، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. ويعتبر العرض جزء لا يتجزأ من محضر هذه الجمعية.

٣. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

٤. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١ والتصديق عليها.

٥. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ ٣٧,٧٦٠,٥٦٩ دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام ٢٠١٧ م بواقع ٣٥ فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل ٣٥٪ من رأس المال المدفوع، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٨ م
- اعتماد مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
- تدوير مبلغ ١٩,٥٢٤,٤٣١ دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم

٦. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام ٢٠١٧ م.

أوضح السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل.

٧. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار ٥٨٥,٠٠٠ دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٧ م.

٨. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ م.

٩. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨ م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بتعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

١٠. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية

ملاحظة: لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

سأل أحد السادة المساهمين عن سبب النزول في محفظة الإقراض مقابل الزيادة في محفظة الودائع وإذا ما كان يمثل ذلك تغيراً في استراتيجية البنك. فأجاب السيد الرئيس بأنه لا يوجد تغيير في الاستراتيجية في هذا الخصوص ولكن الأسواق في المنطقة في فترة عدم استقرار ولم توجد فرص كثيرة للإقراض خصوصاً في القطاع التجاري، وعندما توجد فرص جيدة للإقراض في هذا القطاع لا يتردد البنك في النظر فيها. وبالمقابل تم التركيز على القروض الصغيرة والاستهلاكية ونتج عن ذلك نمو جيد في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد. أما بالنسبة للزيادة في ودايع العملاء أوضح السيد الرئيس بأن هذه ظاهرة صحية تنم عن ثقة المودعين في البنك.

وفي الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعاً للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة ١٠:٣٦ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق، ، ،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر المجموعة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق فورسيزونز – قاعة المنامة

الوقت: ١٠:٣٦ صباحاً

مملكة البحرين

التاريخ: الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠١٨

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ٢٦ فبراير ٢٠١٨، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٧ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين
 - السيد جاسم حسن زينل
 - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
 - الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
 - السيد هاني علي المسقطي
 - السيد أشرف عدنان بسيسو
 - السيد ادريس مساعد ادريس
 - السيد يوسف صالح خلف
 - السيد مروان محمد الصالح
 - الدكتور زكريا سلطان العباسي
- الرئيس التنفيذي للبنك
- أمين سر المجموعة للبنك
- المستشار القانوني للبنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوب مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل شركة بورصة البحرين
- ممثل شركة كارفي كمبيوتر شير
- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٣١,٠٢٠,٨٦٢ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ أي ما تقارب نسبته ٨٠,٧٥٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم.

هذا وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٧م.
٢. الموافقة على إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك وفقاً للتعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لعام ٢٠٠١م بموجب قانون رقم (١) لعام ٢٠١٨م وهي كالتالي:

بند (١): حذف الفقرة الأخيرة من البند ٢٣ (٤) التي تشير إلى المادة ٢٦ من النظام الأساسي التي تم حذفها بموجب تعديلات ٢٠١٥ وهي:
«وكذلك الأعضاء الذين تعينهم من وقت لآخر الجمعية العامة العادية من ذوي الخبرة ومن غير المساهمين بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي» وإضافة «ويراعى أن يشتمل المجلس على عدد من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وذلك وفقاً للضوابط المحددة».

بند (٢): استبدال البند ٤ (المادة ٢٤) من التعديلات التي أجريت على النظام الأساسي لسنة ٢٠١٥ حسب ما ورد في المادة ١٧٣ في قانون الشركات التجارية بالتفصيل:

يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الشروط التالية:

- (أ) أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
- (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة تَقَالُس بالتقصير أو بالتدليس، أو جريمة مَحَلَّة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون، ما لم يكن قد رُذِّ إليه اعتباره.
- (ج) ألا يكون محظوراً عليه تولي عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة وفقاً لأحكام القانون.
- (د) بالنسبة لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه، ألا يجمع بين هذا المنصب ومنصب المدير الأعلى رتبة في البنك.
- (هـ) الشروط التي يصدر بتحديد قرار من مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين والتنفيذيين.

بند (٣): تعديل المادة ٢٣ الفقرة ٣ كالتالي:

«بعد إجراء التعيينات لعضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين المؤهلين لذلك إعمالاً بالبند (٢) أعلاه، تنتخب الجمعية العامة العدد المتبقي من أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت التراكمي السري. ويكون للمساهم الحق في التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها على من يختارهم من المرشحين».

بند (٤): تعديل المادة ٢٣ (٦) من النظام الأساسي كالتالي:

لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضو بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجلس إدارتها».

بند (٥): استبدال المادة ٤٧ من النظام الأساسي للبنك بأكملها حسب ما ورد في المادة ١٩٨ من التعديل الجديد لقانون الشركات التجارية.

- (أ) تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يعيّنها نظام الشركة. ويجب أن تُعقد الجمعية العامة مرة واحدة على الأقل في السنة على أن يكون ذلك خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للشركة.
- (ب) على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب ذلك مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ١٠٪ من رأسمال الشركة.
- (ج) يجوز للوزارة المعنية بشئون التجارة أن تدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد، في أيٍّ من الحالات التالية:
 ١. إذا انقضى شهر على الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة دون أن تُدعى إلى الانعقاد.
 ٢. إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى اللازم لصحة انعقاده.
 ٣. إذا لم يُقْمِ مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال شهر من اليوم التالي لتاريخ الطلب المقدم إليه وفق الفقرة (ب) من هذه المادة.
 ٤. إذا ارتأى الوزير المعني بشئون التجارة ما يستوجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وأصدر قراراً مسبباً بذلك.
 ٥. إذا طلبت الجهة المختصة بالرقابة على نشاط الشركة في الأحوال التي لا تكون الوزارة المعنية بالتجارة الجهة المختصة بذلك.

بند (٦): تعديل المادة ٤٦ (ب) من النظام الأساسي للبنك حسب ما ورد في المادة ١٩٩ (ا) من القانون المعدل كالتالي:

«تعلن دعوة المساهمين لانعقاد الجمعية العامة في جريديتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية، على أن تكون أحدهما محلية، وذلك قبل الموعد المحدد للانعقاد بواحد وعشرين يوما على الأقل، ويجب أن يكون الإعلان مشتملا على جدول الأعمال».

بند (٧): تعديل المادة ٥١ من النظام الأساسي للبنك حسب ما ورد في المادة ٢٠٧ من القانون المعدل.

(أ) لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا في الأحوال التالية:

١. إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد هذا الجدول.

٢. إذا تكشفت أثناء الاجتماع.

٣. إذا قُدِّم طلب كتابي بإدراجها في جدول الأعمال إلى مجلس الإدارة قبل خمسة أيام عمل على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة من قِبَل الجهة المختصة بالرقابة على نشاط الشركة، أو أحد الأشخاص العامة المساهمة في الشركة، أو مدقق الحسابات، أو عدد من المساهمين يملكون ٥٪ على الأقل من رأسمال الشركة.

(ب) إذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة على الجمعية العامة، تعيّن تأجيل الاجتماع لمدة عشرة أيام عمل على الأكثر إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يملكون ربع الأسهم التي انعقد بها الاجتماع.

(ج) يجب على مجلس الإدارة عرض القرار الصادر عن الجمعية العامة في الأمور العاجلة التي طرأت على الوزارة المعنية بشؤون التجارة أو مصرف البحرين المركزي بالنسبة للشركات المرخص لها من قبله، بحسب الأحوال، وذلك خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لتاريخ انعقادها.

بند (٨): تعديل المادة ٥٤ من النظام الأساسي بحيث تتم الإحالة بشكل عام إلى المادة ٢١٥ والمادة ٢١٥ مكرر بشأن البطلان دون ذكر النص بالتفصيل كالتالي:

المادة ٥٤ بطلان القرارات:

«تسري الأحكام الواردة في المادة ٢١٥ والمادة ٢١٥ مكرر من قانون الشركات التجارية بشأن بطلان القرارات».

بند (٩): تعديل المادة ١٠ (٢) من النظام الأساسي للبنك كالتالي:

«يتمتع المساهم بالحقوق المنصوص عليها في المادة ١٦٨ والمادة ١٦٨ مكرر من القانون».

بند (١٠): إضافة اختصاصات لجنة التدقيق الواردة في المادة ١٨٤ (ا)، (ب) و (ج) تحت البند ٨ (المادة ٣٧) من التعديلات التي اجريت على النظام الأساسي لعام ٢٠١٣ بإضافة التالي:

(أ) تُشكّل بقرار من مجلس الإدارة لجنة تدقيق تتولى مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للشركة والتدقيق المحاسبي وما يتصل به، ومدى الالتزام بأحكام القانون وأنظمة وسياسات الشركة، ويحدّد ميثاق إدارة وحوكمة الشركات ضوابط تشكيل لجنة التدقيق واختصاصاتها ونظام عملها ومكافآت أعضائها.

(ب) للجنة التدقيق - في سبيل القيام بعملها - حق الاطلاع على سجلات الشركة ومستنداتها وأوراقها وحساباتها وطلب أيّ إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

(ج) يُدرج ضمن التقرير السنوي بيان بأعمال لجنة التدقيق يراعى فيه أن يشتمل على التفاصيل المنصوص عليها في ميثاق إدارة وحوكمة الشركات.

بند (١١): إضافة المادة ١٩٤ مكرر الفقرة (ا) و (ب) كما هي واردة في القانون الجديد تحت البند ٤ (المادة ٣١) من التعديلات التي اجريت على النظام الأساسي لعام ٢٠١٣ كالتالي:

(أ) باستثناء الرهن والحالات التي يكون فيها التصرف لشركة تابعة، لا يجوز في غير السياق المعتاد لأعمال الشركة إجراء أيّ تصرف فيما تجاوز قيمته نصف أصول الشركة إلا بموافقة مجلس الإدارة، وعرض التصرف على الجمعية العامة غير العادية للموافقة عليه، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة (ب) من هذه المادة. ويجب أن تشتمل أوراق الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية على قدر كافٍ من التفصيل عن التصرف وشروطه وأحكامه. ولأغراض هذه الفقرة، تشمل أصول الشركة أصول أية شركة تابعة.

(ب) مع عدم الإخلال بأيّة حقوق ترتبت لأيّ طرف ثالث حسن النية، لا يلزم مجلس الإدارة بإتمام التصرف بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية عليه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إن وُجد ما يسوّغ ذلك. ويجب على مجلس الإدارة بيان أسباب عدم إتمام التصرف للجمعية العامة في أول اجتماع لها تالٍ على قرار مجلس الإدارة بعدم إتمامه.

بند (١٢): إضافة البندين ٨ و ٩ وفقاً للقانون الجديد إلى المادة ٨ (المادة ٤٠) إلى التعديلات التي اجريت على النظام الأساسي لعام ٢٠١٥.

٨ إذا تجاوز صلاحياته أو ارتكب أيّ غش أو إهمال في أداء مهامه.

٩ إذا لم يتصرف تصرفاً الشخص المتّبر في مثل هذه الظروف.

بند (١٣): تستبدل عبارة «سوق الأوراق المالية» بعبارة «سوق البحرين للأوراق المالية» حيثما ذكرت في النظام الأساسي.

٣. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

٤. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.

ملاحظة: لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

ووافقت الجمعية العامة غير العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه، دون إبداء أية ملاحظات.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:٣٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق،،،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر المجموعة